



الجُهورِيَّةُ العَرَبِيَّةُ المَتَّحِدَةُ

تَايِخٌ وَحَقَائِقُ وَأَرْقَامُ

للمزيد من الكتب

<https://www.facebook.com/groups/histoc.ar>

لقراءة مقالات في التاريخ

<https://www.facebook.com/histoc>

<https://histoc-ar.blogspot.com>

الجمهورية العربية المتحدة



سيادة جمال عبد الناصر
رئيس الجمهورية العربية المتحدة

الباب الأول

قِيمَةُ الْوَحْدَةِ

الوحدة العربية حقيقة تاريخية

لا يمكن فهم الوحدة التي أدت إلى قيام الجمهورية العربية المتحدة بين سورية ومصر إلا ضمن إطار أكبر وحقيقة أعظم ألا وهي حقيقة الوحدة العربية الشاملة لجميع أجزاء الوطن العربي الكبير .

فالواقع هو أن أهم ما يميز تاريخ العرب الحديث ذلك الشعور الجماعي بوحدة الوطن العربي وأن الشعوب التي تقطنه إنما تنتمي إلى أمة أكبر هي الأمة العربية .

وقد استفاق الشعور العربي وكثير من أمم الأرض تميل إلى التكتل والانضمام في قوالب اجتماعية جديدة ووحدات سياسية واقتصادية كبيرة ، وأصبح العالم لا يستطيع كما كان في القديم أن يعيش في دوائر محدودة الانساع منغلوبة على نفسها بل اتجه نحو التوحيد الإقليمي في أوسع مفهوم له ، وأصبحت مصالح الشعوب المختلفة تفرض عليها التكتل والتوحيد ، ولم يكن نشوء دول الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والهند والصين وغيرها إلا مثالا على ذلك ، بل أن الكثيرين يتحدثون عن جامعة الدول الأمريكية ، والجامعة الأوروبية ، وجامعة الشعوب الآسيوية والأفريقية ، وغير ذلك من الجامعات التي تهدف إلى توحيد اتجاهات الشعوب والدول المتباينة في أقصى حد ممكن من التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي ، وأن ما سبق من إنشاء هيئة الأمم المتحدة لم يكن غير استجابة لتلك التيارات التي تتجاذب العالم .

هذا في المحيط الدولي الخارجي .

أما في المحيط الداخلي العربي ، فإن الوحدة العربية ليست شيئا

جديدا مستحدثا في تاريخ العرب ، وربما غطى على حقيقتها بعض الشيء الاحتلال الاجنبي الذي امتد عدة قرون منذ انهيار الدولة العربية في بغداد عام ١٢٥٨ للميلاد ، ومارافق الاحتلال من تجزئة وحدود مصطنعة ، وخاصة بين الحربين العالميتين الاولى والثانية وما بعدهما ، غير ان ذلك لم يغير من جوهر تلك الحقيقة التاريخية والجغرافية الراسخة ومقوماتها الاساسية، والمتعلقة في بلاد تتصل ارضها الواحدة اتصالا وثيقا وتتكلم لغة واحدة ذات آداب وعلوم مشتركة ، ولها تاريخ مستمر متصل عرفت في بعض مراحلها ازدهارا عميقا كان للانسانية منبعها حضوليا غنيا .

مراحل البقعة العربية الحديثة

اولى المحاولات :

كانت البلاد العربية تزرع تحت عباء الحكم لعثماني في العصور الحديثة منذ اوائل القرن السادس عشر حتى الحرب العالمية الاولى ، وفي الوقت الذي كانت فيه الامبراطورية العثمانية تتدهور في جميع الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية كانت تقوم في البلاد العربية ثورات محلية على الحكم العثماني ولكن الغلبة في هذه الثورات كانت للعثمانيين الى ان قام نابوليون ونايرت بحملة على مصر عام ١٧٩٨ . فقد كانت هذه الحملة الفرنسية ، فائحة مرحلة جديدة في القضية العربية تجاه الاحتلال العثماني ، اذ اظهرت الحملة اهمية موقع البلاد العربية ، وتسلط التشر باللغة العربية ، وبدا اشتراك الشعب المصري في ادارة شؤون بلاده والدفاع عنها .

وكانت الوهابية قد ظهرت في نجد فبعثت روح النضال في العرب من جديد ، ثم قام محمد علي فوجد مصر وسورية فترة من الزمن (١٨٢٢ - ١٨٤٠) بعد تخلصها من حكم العثمانيين .

النهضة الفكرية :

وانتقل الوعي السياسي الذي يوز في مصر الى بلاد الشام ، واتخذ

طابع الوعي الفكري والثقافي ، فبدأ احياء اللغة العربية وآدابها بعد منتصف القرن التاسع عشر ، ولكن تخلف سورية حينذاك وخضوعها للحكم العثماني الظالم قد ثقل تلك الحركة الى القاهرة بمصر فأسست المجلات والصحف والمعاهد الأجنبية التي تبث الثقافة الأوروبية الحديثة (مجلة المقتطف عام ١٨٧٦ ، التي أسسها يعقوب صروف ، وفارس نمر) وكان أكثر محرريها من السوريين ، وقامت في دمشق وغيرها بعض حركات تأسيس المدارس والمكتبات والمجلات والتبرع لها ، ونشر الكتب وإيفاد البعث العلمية للحصول من ديار الغرب (مثال ذلك مجلة المقتبس التي كان يصدرها محمد كرد علي) .

الدعوة لدولة عربية :

وظهر الجانب السياسي للحركة العربية واضحا في اواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، فقام عبد الرحمن الكواكبي (الحلبي الاصل الذي تكنى بالفراشي اخفاء لاسمه) يدعو الى اقامة خلافة عربية في كتابه « أم القرى » الذي نشره عام ١٣١٦ هجرية في مصر كما قام يحارب الطغيان في كتابه « طبائع الاستبداد » ويدعو الى استقلال العرب ونهضتهم .

وقام « نجيب عازوري » يدعو الى انشاء دولة عربية مستقلة في كتابه « بقلعة الامة العربية » الذي نشره في باريس منذ عام ١٩٠٥ وكان هذا الرجل موظفا اداريا في الدولة العثمانية ومتصرفا للقدس قبل ان يذهب الى فرنسا .

الجمعيات العربية :

وانشئت جمعيات عديدة عربية في استانبول وباريس والقاهرة وبغداد وبيروت تدعو الى نهوض العرب كأمة والى استقلالهم عن الدولة العثمانية على اساس اللامركزية بإديه الامر ، وكان من جملة مطلبها الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية الى جانب التركية ، وقيام السكان العرب بإدارة شؤون مناطقهم ، فثارت الخلافات بين العرب والأتراك .

واضطرت الجمعيات الى العمل السري ، وقامت قبيل الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٣ بعقد المؤتمر العربي الاول خارج مناطق الحكم العثماني ، فتم ذلك في باريس (١٧ حزيران) . ومعا له دلالة في هذا المؤتمر ان المؤتمرين العرب في المهاجر الامريكية قد اشتركوا فيه . واتخذ المؤتمر عددا من القرارات التي تنص على ضمان حقوق العرب السياسية وإقامة نظام اداري لا مركزي في الولايات العربية ، واعطاء اللغة العربية صفة اللغة الرسمية .

وقد حاولت الحكومة العثمانية التظاهر بقبول تلك المطالب متحينة الفرص للقضاء على تلك اليلقطة حتى كانت الحرب العالمية الاولى ، فبدأت الاعمال الارهابية التي قادها جمال باشا السفاح واعدامه عددا كبيرا من المفكرين والزعماء العرب في بيروت ودمشق (في ٥ نيسان و٦ ايار ١٩١٦) ومن جعلتهم عبد الحميد الزهراوي الذي ترأس المؤتمر العربي السابق في باريس . وكان ذلك حافزا على الثورة العربية ضد الاتراك التي قامت في ١٠ حزيران ١٩١٦ .

الثورة العربية :

كانت الثورة العربية مثالا للوحدة في الشرق العربي اذ اشترك فيها عدد كبير من المثقفين والمنتوريين من عسكريين ومدنيين في اقطار عربية متعددة فكان بينهم السوري اللبناني والفلسطيني والعراقي والحجازي كما كان بينهم المسلم والمسيحي وسافر عزيز علي المصري الى جدة لقيادة الحركات العسكرية ولكنه عاد دون اتفاق مع قادتها ، ورفعت الرايات العربية في كل مكان وتبلورت فكرة القومية العربية من خلال ذلك الكفاح الذي دام طيلة الحرب وأبدت الثورة الوفود العربية التي قدمت في موسم الحج حينذاك من مراكش وتونس ومصر وغيرها . وفي ذلك الجو تالفت اول حكومة عربية في دمشق عام (١٩١٨) بعد هزيمة الاتراك في الحرب العالمية الاولى .

القضية العربية بين الحربين :

غير ان الحكم العربي سرعان ما استعبد بالخلفاء من المستعمرين

العربيين الذين شجعوا الثورة العربية في البدء على أساس الاستقلال وكانوا قد عقدوا بينهم الاتفاقات السرية كاتفاقية « سايبس - بيكو » لاقتسام الشرق العربي وتجزئته ، وتم لهم ذلك في معاهدات الصلح التي نفذوها بالقوة ، فقسّموا البلاد العربية الشرقية الى سبع وحدات سياسية هي فلسطين (تحت حكم اجنبي مباشر) وسورية ولبنان والاردن والعراق تحت حكم وطني مقيد بالانتداب ، واليمن والمملكة السعودية اللتين أصبحتا مستقلتين ، وكبّلت كل من فرنسا وبريطانية تلك المناطق العربية بالحدود السياسية وحاولت نفيها عن فكرة الوحدة العربية عن طريق البطش والتهديد ، واشغلت كل بلد عربي بمشاكله الخاصة وعزّلته عما يجاوره رغم بعض الفواهر الاستقلالية التي بدت في معاهدة العراق عام ١٩٣٠ ومصر عام ١٩٣٦ .

القضية العربية بعد الحرب العالمية الثانية :

كان من نتائج نمو الوعي العربي من جهة وهزيمة بعض الدول المستعمرة من جهة اخرى ، ان بدأت الدول العربية تستقل واحدة تلو الاخرى فكان استقلال سورية ولبنان عام ١٩٤٦ وليبية ١٩٥٢ وتم الجلاء عن مصر عام ١٩٥٦ وفي العام نفسه استقل السودان والقيت المعاهدة الاردنية الانكليزية في عام ١٩٥٧ ، كما القيت قبلها المعاهدة العراقية الانكليزية ، واضطرت فرنسا الى الاعتراف باستقلال كل من تونس عام ١٩٥٥ ومراكش عام ١٩٥٦ .

وفي الوقت الذي كانت تظهر فيه بوادر الاستقلال العربي منذ اواخر الحرب العالمية الثانية كان طبيعيا ان تزول بعض الموانع التي حالت دون تحقيق بعض مظاهر الوحدة العربية والتي تمثلت في انشاء جامعة الدول العربية .

الجامعة العربية :

ففي اواسط الحرب العالمية الثانية وبعد ان فشل الفوز الالمانى الايطالي لمصر ، وجه السيد مصطفى النحاس رئيس الوزارة المصرية دعوة الى الدول العربية للاشتراك في محادثات غرضها تشكيل جامعة عربية

تؤيد الاماني العربية وتخدم مصالح العرب في الحاضر والمستقبل « فوضعت الخطوط الاساسية للجامعة في بروتوكول الاسكندرية ، ٧ تشرين الاول عام ١٩٤٤ » ثم وضع الميثاق نهائيا وافر في ٢٢ آذار عام ١٩٤٥ من قبل سبع دول عربية هي الجمهورية السورية ، والليثانية وامارة شرقي الاردن وممالك مصر والعراق والسعودية واليمن ، وترك الباب مفتوحا لكل دولة عربية مستقلة ان تنضم اليه . فانضمت اليه بعد استقلالها كل من ليبيا والسودان . ونص ميثاق الجامعة على ان الغرض من انشاء الجامعة توثيق الصلات بين الدول الاعضاء وتنسيق خطتها السياسية ، والنظر بصفة عامة بشؤونها ومصالحها . كذلك نص على ان من اغراض الجامعة تعاون الدول المشتركة تعاونا وثيقا بحسب نظم كل منها في الشؤون الاقتصادية والمالية والمواصلات والثقافة وجوازات السفر وتسليم المجرمين والشؤون الاجتماعية والصحية . وترك الباب مفتوحا لاتفاقات خاصة بين الدول العربية التي ترغب في عقد روابط اوثق وابعد مدى مما نص عليه الميثاق .

وقد تألفت ضمن ما تقدم لجان خاصة للجامعة تتصرف كل واحدة منها لمعالجة احدى المواضيع السابقة ، كلجنة الشؤون الاقتصادية والمالية واللجنة الثقافية ولجنة الجنسية والجوازات ولجنة الشؤون الاجتماعية ولجنة الشؤون الصحية .

وينظر في اعمال تلك اللجان مجلس الجامعة من الدول الاعضاء ويكون ترؤسه بالتناوب بينها ، ويعين المجلس امينا عاما للجامعة يساعده امناء مساعدون وموظفون اداريون ، ونص على ان تكون القاهرة المقر الدائم للجامعة العربية ، ولكن يمكن عقد جلسات المجلس في اي مدينة يتفق عليها.

اعمال الجامعة العربية ونتائجها :

كان من اهم اعمال الجامعة العربية مشاريع المعاهدات والاتفاقات التي وضعتها اللجان السابقة وافر بعضها وفي مقدمتها المعاهدة الثقافية التي تبين وسائل توثيق التعاون الثقافي بجميع اشكاله بين دول الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة او الضمان الجماعي الذي تم عقده عام ١٩٥٠ على اثر كارثة فلسطين .

أما في الحقل السياسي فكان أهم ما عالجته الجامعة العدوان الفرنسي على سورية عام ١٩٤٥ ومشكلة فلسطين وإذا كانت قد نجحت في صد ذلك العدوان فاتها أخفقت في معالجة المشكلة الفلسطينية وتخطت في إيجاد حل لصالح العرب ، رغم أنها توصلت إلى اتفاق لمقاطعة البضائع الصهيونية عام ١٩٤٦ وتقدمت بتقارير كثيرة عن المشكلة . وقد بدأ ذلك القشل عندما تمكنت الصهيونية من ابتلاع القسم الأكبر من فلسطين .

ضعف الجامعة العربية :

كانت نقطة الضعف في أعمال الجامعة أنها كانت تجمع دولاً عربية ارتبط عدد من حكامها بالاستعمار حليف الصهيونية وكانت لكل منهم مصالح شخصية ضمن نظم متفاوتة من جمهورية وملكية وأمارات ، ورغم مظاهر الوحدة ضمن الجامعة فإن كلا من الدول العربية مضى في سن التشريعات والتنظيمات المحلية التي أحاطت كل دولة بوقوع ذاتية معقدة حتى خيل للكثيرين أن البلاد العربية تسير في اتجاهات متباعدة من العسير التقاؤها على صعيد واحد في السياسة والدفاع والاقتصاد والاجتماع ، وأوحى المستعمرون لبعض الفئات والحكام أن ما تم في ظلال التجزئة بين البلدان العربية هو من المكتسبات الثمينة التي لا يجوز التفريط بها . وعمد بعض حكام الدول العربية إلى تضليل الشعوب العربية بخطب حماسية لا طائل تحتها تدعو للوحدة قولا وتكافحها فعلا ، وعلى اثر كارثة فلسطين بدأ رد الفعل يظهر بالانفاس على الأوضاع السيئة ، وتركز رد الفعل هذا في أكبر دولتين مجاورتين لفلسطين ، عاتنا من الكارثة الشيء الكثير ، وهما مصر وسورية فوصل إلى مركز القيادة فيهما عناصر من صفوف الشعب تحررت من كل مصلحة خارجة عن مصلحة الشعب العربي في كل منهما فكان بدء التقارب واللقاء بينهما .

الخطوات الأولى للتقارب بين سورية ومصر :

كانت سورية في جميع مراحل تاريخها الحديث سياقة في الدعوة للوحدة العربية وكانت على استعداد للتقارب والتعاون والاتحاد مع أي بلد عربي حر خال من النفوذ الاستعماري ، برغب في ذلك ، فإذا رجعنا إلى المؤتمر السوري الذي نادى بفيصل الأول ملكاً على سورية في ٨ آذار

عام ١٩٢٠ والذي حضره ممثلون عن جميع اجزاء بلاد الشام (من فلسطين والاردن ولبنان وسورية) نجد بين قراراته ما ينص على « اثناء علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية مع الاقطار العربية المجاورة تمهيدا للوحدة العربية الكبرى » وهذا دليل على ان فكرة الوحدة بين اجزاء البلاد العربية ظلت راسخة في سورية وكانت تبدو واضحة جلية في كل مناسبة قومية خالصة خالية من آثار الاستعمار الذي كان هدفه الاول التجزئة تبعا لقاعدة « فرق تسد » .

ولذا ففي اول مهرجانات الجلاء في عام ١٩٤٦ اعلن رئيس الجمهورية السورية السيد شكري القوتلي انه لن يرتفع علم فوق العلم السوري غير علم الوحدة العربية ، وبعد الجلاء عن سورية وعندما وضع دستور جديد لها في عام ١٩٥٠ كان بين موادها الاولى ان سورية جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير وان الشعب السوري جزء من الامة العربية وكانت هذه اول بادرة دستورية قانونية في بلد عربي اقسم عليها الحكام وممثلوا المجالس النيابية التزاما منهم ضمنيا بتحقيق مطلباتها وهي اقامة دولة الوطن العربي التي تجمع كامل الامة العربية ، وعلى هدى ذلك كانت الخطوات السريعة للاتقاء بين سورية ومصر على فكرة الوحدة منذ عام ١٩٥٤ بعد مرور سنتين على الثورة المصرية ، ففي تلك السنة انهارت ديكتاتورية الشيشكلي في سورية ، وقام عهد نيايى ديموقراطي من جديد ، وفي مصر حلت قضية السودان والتفت رجال الثورة الى شؤونهم الداخلية والى اجلاء البريطانيين عن منطقة القناة ، وبدأت مظاهر الالتقاء في خوض الدولتين معا معركة النضال ضد الاحلاف الاجنبية والدفاع المشترك مع الدول الغربية الاستعمارية كحلف بغداد وغيره ، وزاد هذا النضال قوة في مؤتمر باندونغ الذي عقد في ربيع عام ١٩٥٥ واجتمعت فيه الدول الاسيوية والافريقية وارسيت فيه اسس سياسة الحياذ الايجابي وعدم الانحياز الى اي من معسكري الغرب والشرق ، والتعايش السلمي مع جميع الشعوب ومقاومة التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية .

الانفاقات التي سبقت الوحدة :

وفي خريف العام نفسه وحدث القيادة العسكرية بين مصر وسورية في اتفاق ٢٠ تشرين الاول عام ١٩٥٥ (هذا الاتفاق انضمت اليه الاردن في عام ١٩٥٦ ثم انسحبت منه في عام ١٩٥٧) .

وكان عام ١٩٥٦ حافلا بالعمل في سبيل الوحدة وفي عهد الوزارة الائتلافية القومية في حزيران من هذا العام جاء في الميثاق القومي الذي وافقت عليه جميع الاحزاب والكتل البرلمانية بخصوص الوحدة ما يلي : « توسيع الانفاق الثنائي مع مصر بحيث يشمل مختلف النواحي التي يمكن توحيدها او تنسيقها بين الطرفين في الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية بحيث يصبح هذا الانفاق نواة للوحدة العربية الشاملة » .

وفي شهر تموز اتخذ مجلس وزراء الحكومة القومية بالاجماع ، قرارا بتفويض لجنة وزارية للشروع بالمفاوضة مع مصر توسلا لتحقيق اتحاد يكون مفتوحا للدول العربية الاخرى ، كما كان مجلس النواب قد اتخذ قرارا بطلب بدء المفاوضات لتحقيق الاتحاد بين البلدين الشقيقين .

وسرعان ما استجابت مصر بترحيبها بقرار مجلس النواب السوري وبالاتحاد مع سورية ، واكد الرئيس عبد الناصر هذا الترحيب عندما كان يعلن تأميم قناة السويس في ٢٦ تموز ١٩٥٦ (وكان الانكليز قد جلوا عن مصر قبل ذلك بقليل) ، ومن قبل استجابت في دستورها (دستور ١٦ يناير ١٩٥٦) الذي نص على ان مصر بلد عربي وشعبها جزء من الامة العربية وكانت ارادة الله ان لا يتم توحيد البلدين الا بعد امتحان عملي لهما في ميدان الكفاح فكان العدوان الثلاثي الاثيم على مصر فوقف الجيشان المصري والسوري كجيش واحد في خوض المعركة ، وعبا الشعب في البلدين نفسه لها بنفس القوة والتصميم ، حتى تم لهما النصر .

وفي العام التالي وفي اواخر الصيف من عام ١٩٥٧ قام التهديد بالعدوان على سورية من قبل تركية ، بدافع من الولايات المتحدة الامريكية ، فعادت سورية ومصر الى الوقوف وقفة رجل واحد ، واتخذ جنود الجيش المصري مواقعهم الى جانب جنود الجيش السوري على الحدود الشمالية لسورية لصد كل مغير .

وشهد عام ١٩٥٧ اتفاقي هامين متضمنين للاتفاق العسكري السابق ، الاول اتفاق الوحدة الثقافية في ٢٥ آذار (وكانت الاردن احد اطراف هذه الاتفاقية ثم انسحبت منها في عام ١٩٥٨) والثاني اتفاق الوحدة الاقتصادية في ٣ ايلول الذي حدد اهداف الوحدة الاقتصادية ووسائلها ، (وكانت سورية قد عقدت اتفاقا للوحدة الاقتصادية مع الاردن في اوائل

عام ١٩٥٧ ، ولكنه أصبح كأنه لم يكن بسبب انقلاب الأردن على السياسة العربية التحررية) .

وهكذا كانت الاتفاقات السابقة بمثابة المدخل إلى الذي هيأ الاسس ووجه الانظار الى تنفيذ الوحدة السياسية بعد العسكرية والثقافية والاقتصادية ، وبدأ التفكير في الطريق الواجب اتباعها .

وفي الوقت نفسه في ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٥٧ زار وفد برلماني مصري سورية ، وكانت مظاهرة شعبية قومية رائعة تجلت في استقباله الذي خفت اليه عشرات الآلاف من أبناء الشعب في جميع المدن التي حل فيها ، وكانت الشعارات التي ترددها الجماهير هي شعارات الوحدة بين البلدين . وكان مجلس الأمة المصري نفسه قد اتخذ قرارا سابقا بالعمل للوحدة بين سورية ومصر .

واجتمع لهذه الغاية نواب الشعبين في مصر وسورية في جلسة مشتركة عقدت في قاعة مجلس النواب السوري (يوم ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٥٧) واقتروا الاقتراع على القرار التالي :

ان نواب المجتبيين المجتمعين اذ يعلنون رغبة الشعب العربي في مصر وسوريا باقامة اتحاد فيدرالي بين القطرين يساركون الخطوات العملية التي اتخذتها الحكومتان السورية والمصرية في سبيل تحقيق هذا الاتحاد ويدعون حكومتي مصر وسورية للدخول فوراً في مباحثات مشتركة بغية استكمال اسباب تنفيذ هذا الاتحاد .

وقد وافق مجلس النواب على هذا القرار بالاجماع .



المحادثات التي سبقت إعلان الوحدة

في أواخر عام ١٩٥٧ كانت الحكومة السورية - كما اشرنا - تتلمس السبل الى تحقيق الاتحاد بين سورية ومصر ، بعد ان وضع للبيان أن رغبة الشعب في اقامة وحدة بين القطرين بلغت أوجها ، وأن الخطيين السياسيين المتقاربين اللذين كانت مصر وسورية تسير عليهما قد تلاقيا وأن ساعة العمل لانجاز الوحدة قد دقت .

قرار خطر للحكومة السورية :

ومثل ذلك في يوم ١٤ كانون الثاني ١٩٥٨ عندما اجتمع مجلس الوزراء السوري برئاسة رئيس الجمهورية ، وحضور جميع الوزراء ، ويبحث في هذا الاجتماع موضوع وحدة القطرين على أساس دولة واحدة ورئيس واحد وهيئة تشريعية واحدة وهيئة تنفيذية واحدة ، فانخذ قرارا بالإجماع يقضي « بالمضي في الاجراءات الفعالة التي من شأنها الاسراع في اقامة الدولة العربية الواحدة بين مصر وسورية » واتخذ مجلس الوزراء قرارا بإيفاد وزير الخارجية لمباحثة الحكومة المصرية في الاجراءات الخاصة بالتنفيذ . وحمل وزير الخارجية رسالة من رئيس الجمهورية السورية الى سيادة رئيس جمهورية مصر بين فيها ضرورة حل الجمهوريتين السورية والمصرية واحلال الجمهورية العربية المتحدة مكانهما ، وكانت نتيجة الرغبة الاجتماعية من القناعة حتى الدروة ، ان اتخذ الرئيس جمال عبد الناصر قراره بالموافقة بعد التشاور مع اولي الرأي من رجال مصر ، وقال فلنسر على بركة الله .

بيان رسمي للحكومتين :

وعلى اثر عودة وزير الخارجية من مصر حاملا بشرى الاتفاق على اسس الوحدة وشكلها ومراحل تنفيذها ، بدأت الحكومتان في الاتفاق السريع على التواريخ وعلى الاجتماعات الرسمية المشتركة ، وانتقل فخامة رئيس الجمهورية السورية مع كامل اعضاء الحكومة السورية الى القاهرة في اليوم الاول من شباط (فبراير) ١٩٥٨ وعقدوا جميعا جلسة مشتركة مع سيادة الرئيس عبد الناصر واطباء حكومته ، وتم الاتفاق على البيان الرسمي التالي الذي تلى في الساعة الخامسة من مساء ذلك اليوم (السبت) وهذا هو نصه :

في جلسة تاريخية عقدت في قصر القبة في القاهرة في ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧ هـ الموافق اول فبراير (شباط) سنة ١٩٥٨ . اجتمع فخامة الرئيس شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر ، بممثلي جمهوريتي سورية ومصر السادة صبري العسلي ، عبد الطيف البغدادي ، خالد العظم ، زكريا محيي الدين ، هاني السبامي ، حامد الخوجة ، انور السادات ، فاخر الكيالي ، مأمون الكزبري ، حسين الشافعي ، اسعد هارون ، الفريق عبد الحكيم عامر ، صلاح الدين البيطار ، كمال الدين حسين ، خليل الكلاس نور الدين طراف ، صالح عقيل ، فتحي رضوان ، اللواء عفيف البزرة ، محمود فوزي ، كمال رمزي ، استينو ، علي صبري ، عبد الرحمن العظم ، محمود رياض .

وكانت غاية هذا الاجتماع ان يتداولوا في الاجراءات النهائية لتحقيق ارادة الشعب العربي ولتنفيذ ما نص عليه دستور الجمهوريتين ، من ان شعب كل منهما ، جزء من الامة العربية ، لذلك تذاكروا ما قرره كل من مجلس الامة المصري ومجلس النواب السوري ، من الموافقة الاجماعية ، على قرار الوحدة بين البلدين ، كخطوة اولى ، نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، كما تذاكروا ما توالى في السنين الاخيرة ، من الدلائل القاطعة على ان القومية العربية كانت روحا لتاريخ طويل ، ساد العرب في مختلف اقطارهم ، ولحاضر مشترك بينهم ومستقبل مأمول من كل فرد من افرادهم .

وأتوها الى أن هذه الوحدة التي هي ثمرة القومية العربية هي طريق العرب الى الحرية والسيادة ، وسبيل من سبل الإنسانية للتعاون والسلام ، ولذلك فإن واجبهم أن يخرجوا بهذه الوحدة من نطاق الاماني الى حيز التنفيذ ، وفي عزم ثابت واصرار قوي ، ثم خلص المجتمعون من هذا كله الى ان عناصر قيام الوحدة بين الجمهوريتين السورية والمصرية واسباب نجاحها قد توافرت . بعد ان جمع بينهما في الحقبة الاخيرة كفاح مشترك زاد معنى القومية وضوحا ، انها حركة بناء وتحرير وعقيدة تعاون وسلام .

لذلك يعلن المجتمعون اتفاقهم التام ، وایمانهم الكامل ، وثقتهم العميقة في وجوب توحيد سورية ومصر ، في دولة واحدة اسمها الجمهورية العربية المتحدة .

كما يعلنون اتفاقهم الاجماعي على ان يكون نظام الحكم في الجمهورية العربية ديموقراطيا رئاسيا ، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء يعينهم ويكونون مسؤولين امامه ، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي واحد ويكون لهذه الجمهورية علم واحد ، يظل شعبا واحدا وجيشا واحدا ، في وحدة يتساوى بناؤها في الحقوق والواجبات ، ويدعون جميعا لحمايتهابالانفس والمهج والارواح ، ويشاققون لتثبيت عزتها وتأكيد منفعتها ويستقدم كل من الرئيس جمال عبد الناصر وشكري القوتلي ببيان الى الشعب يلقي امام مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصري ، في يوم الاربعاء ١٦ رجب سنة ١٣٧٧ هـ الموافق ٥ فبراير سنة ١٩٥٨ ، يسلطان فيه ما انتهى اليه هذا الاجتماع من قرارات ويشرحان اسس الوحدة التي تقوم عليها دولة العرب الفتية .

كما سيدعى الشعب في مصر وسورية الى استفتاء خلال ثلاثين يوما على اسس الوحدة وشخص رئيس الجمهورية .

والمجتمعون اذ يعلنون قراراتهم هذه يحسون بأعمق السعادة واجمل الوان الفخر ، اذ شاركوا في الخطوة الايجابية ، في طريق وحدة العرب حبة بعد حبة وجيلا بعد جيل والمجتمعون اذ يقررون وحدة البلدين يعلنون ان وحدتهم تنوخي جمع شمل العرب ، ويؤكدون ان باب الوحدة مفتوح لكل بلد عربي يريد ان يشترك معها في وحدة او اتحاد يدفع عن

العرب الاذى والسوء ويعزز سيادة العروبة ويحفظ كيائها ، والله نسال
ان يكلا هذه الخطوة وما يتلوها من خطوات بعين رعايته الساهرة ، ويفضل
عنايته السابقة ، وان يكتب للعرب في ظل الوحدة العزة والسلام .

خطاب الرئيس القوتلي :

وطبقا لهذا البيان القى السيد شكري القوتلي بيانا تاريخيا عن الوحدة
في مجلس النواب السوري في مساء يوم الاربعاء في ٥ شباط (فبراير)
عام ١٩٥٨ جاء فيه :

ان نضالنا في سبيل حريتنا كان يعشي جنبنا الى جنب مع نضالنا
في سبيل الوحدة العربية ، فمنذ ان اعلنا جهادنا من اجل تحقيق استقلالنا
اعلنا جهادنا على الملأ باسم العروبة .

ولقد حاولت الدول الكبرى ان تقف عائقا يحول دون ان يستيقظ
العراق العربي ، وكان المستعمر ينظر الى بلادنا نظرة فراغ يطمع الى ملئه .
ولكن عقيدتنا كانت ولا تزال هي اننا لم نجل الفاصيين ليحل محلهم
فاصبون آخرون مهما كان تظاهروهم بصداقتنا ومجاملتنا .

ومهما تكن طبيعة الاحداث الدولية ، وتقلباتها خلال الاعوام العشرة
الاخيرة . فقد ثبت ان الوعي العربي قد بلغ اشده وما تعرضنا له من مكابد
ومخاطر ما هو الا احد العوامل الرئيسية التي وحدت هذه الامة ووضعت
رجالها في الخطوط الامامية ازاء معركة التحرير والوحدة وانه لما نفخر به
اليوم ونحن مقبلون على حدث من اهم الاحداث في القرن العشرين ان
السوريين استفادوا من استقلالهم لتدعيم اركان الوحدة العربية .

لقد اعلنت عام ١٩٤٦ ، يوم الجلاء انه لن يرتفع فوق علم الاستقلال
سوى علم الوحدة العربية .

وفي خلال العامين الاخيرين تم لقاءنا القويم مع مصر الثورة ، ولقد
تعانقت في التاريخ ارواحنا .. ولكن لقاء اليوم ، هو اعراب عن عزم
ونضال تجلئ في وعي شعب عربي حر .. ووحدة هي نقطة اللقاء في
تاريخ العرب الحديث ..

لقد دعم الجبهة السورية المصرية عامل جديد من العوامل الخارجية . حاولت ان تصدعها .. فزادتها صلابة وقوة ..

لقد انتهى جهادنا من أجل تحقيق الوحدة العربية ، الى تلك الجلسة التي عقدت يوم اول شباط (فبراير) في قصر القبة ، بحضور كامل اعضاء الحكومتين السورية والمصرية .. واصلنا باسم الله وباسم الشعب العربي في كل من الجزاير الفالين ، مولد الجمهورية العربية المتحدة مؤكدين في البيان التاريخي ان عناصر الوحدة بين الجمهوريتين ، واسباب نجاحها قد توافرت بعد ان جمع بينهما في الحقبة الاخيرة كفاح مشترك .. واثبتت انها حركة تعمير وتحرير . كما انها حركة ايجابية في سبيل وحدة البلدين وتضامنها .

انني ايها الاخوة الاعزاء اذ اسلم الامانة الغالية طيب النفس قرر العين وانقا مطمئنا اشرح لرياسة الجمهورية العربية المتحدة في هذه الفرصة القومية التاريخية الرجل المؤمن والقائد العربي الملمم الرئيس جمال عبد الناصر .

ايها الاخوة ، ساكون غدا في يوم الاستفتاء يوم الواحد والعشرين من شهر شباط (فبراير) عام ١٩٥٨ اول من يقوم بواجبه كمواطن لانتخاب القائد الذي وضع ثورة مصر في خدمة القومية العربية كما وضع نفسه في خدمة امته ليعمل في سبيل حريتها ومجدها ورخائها .

واعلن ثقني واطمئنساني الى ان سيادته سيعمل على اعلاء شان الجمهورية المتحدة الفتية بكل تجرد وصدق لما فيه عزها ورخاؤها وسعادة مواطنيها ، وما فيه خير العرب ورفاهيتهم في جميع ديارهم ومساكنهم .

قرار المجلس النيابي السوري :

وبعد بيان الرئيس القوتلي اتخذ مجلس النواب السوري القرار التالي :
« ان مجلس النواب بعد ان استمع الى البيان التاريخي الذي تفضل فخامة رئيس الجمهورية بالقائه في جلسة يوم الاربعاء في ١٦ رجب سنة ١٣٧٧ هـ الموافق ٥ شباط (فبراير) سنة ١٩٥٨ شارحا اسس الوحدة بين الاقليمين العربيين مصر وسورية ، يبارك الخطوات التي قام

بها الرئيسان والحكومتان لتحقيق هذه الامنية القومية العزيزة على قلب كل عربي ، ويؤيد المباديء الدستورية التي اتفق عليها ووردت في البيان للعمل بها خلال الفترة الانتقالية ، وان مجلس النواب يرى من واجبه في هذه اللحظة المباركة ان يشير بالفخر والاعتزاز للموقف المشرف للرئيسين المؤمنين العظيمين شكري القوتلي وجمال عبد الناصر وجهدهما اليمون الذي حقق للامة العربية امنية قدمت في سبيلها تضحيات ودماء وكانت آخر رؤيا اطبقت عليها امين الشهداء .

ان المثل الرائع الذي ضربه فخامة السيد شكري القوتلي بمدة جهاده وعظيم ايمانه وعميق ايمانه سيظل الهدى الذي تهدي به اجيال الامة العربية . ان اعضاء مجلس النواب بموافقتهم وتأييدهم لما تم انما يعبرون عن ارادة الشعب العربي في الاقليم السوري ويؤدون الامانة ويوفون بالعهد حين اقساموا اليهم الدستورية على العمل لتحقيق وحدة الاقطار العربية ومجلس النواب يرى في ترشيح سيادة الرئيس جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية العربية المتحدة الضمانة الاكيدة للسير بالدولة العربية الفتية نحو تحقيق اهداف القومية العربية وتوطيد العدالة والخير والسلام للعرب والانسانية ، وبقلوب مؤمنة نتوجه الى الله القدير ان يرعى دولتنا الفتية وان يجعلها فاتحة جمع شمل الامة العربية في دولة واحدة .

خطاب الرئيس عبد الناصر

هذا وفي الوقت الذي كان يلقي فيه الرئيس شكري القوتلي بيانه امام مجلس النواب السوري كان سيادة الرئيس جمال عبد الناصر يلقي بيانا آخر امام مجلس الامة المصري ، كان قطعة تاريخية وادبية رائعة ، وقد ورد فيه :

في حياة الشعوب اجيال يواعدها القدر ، ويختصها دون غيرها بان تشهد قفلا التحول الحاسمة في التاريخ .

انه يشيع لها ان تشهد المراحل الفاصلة في تطور الحياة الخالدة ، تلك المراحل التي تشبه مهرجان الشروق حين يحدث الانتقال العظيم ساعة الفجر من ظلام الليل الى ضوء النهار .

أن هذه الأجيال الموعودة تعيش لحظات رائعة .

أن هذا الجيل من شعب مصر من تلك الأجيال التي واعدتها القدر لتعيش لحظات الانتقال العظيمة التي تشبه مهرجان الشروق .

لقد عشنا ساعة الفجر ، وراينا انتصار النور الطالع على ظلمات الليل الطويل .

أن تاريخ الوحدة في عمر أمتنا ، هو نفس عمر تاريخ أمتنا .

لقد بدأ معها منذ بدأت تنشأ على نفس الأرض ، وعاش نفس الحوادث ، واندفع إلى نفس الأهداف ، فلما استطاعت أمتنا أن ترسي قواعد وجودها في هذه المنطقة وثبتت دعائم هذه القواعد كان مؤكدا أن الوحدة قائمة وأن موعدها بات قريبا .

لقد كان الكفاح من أجل الوحدة هو نفس الكفاح من أجل القوة من أجل الحياة .

ولقد كان التلازم بين القوة والوحدة أبرز معالم تاريخ أمتنا .

فما من مرة تحققت الوحدة إلا تبعتها القوة ، وما من مرة توفرت القوة إلا كانت الوحدة نتيجة طبيعية لها .

وليس محض صدفة أن اشاعة الفرقة وإقامة الحدود والحواجر كان أول ما يفعله كل من يريد أن يتمكن في المنطقة ويسيطر عليها .

وكذلك لم يكن محض صدفة أن محاولات الوحدة في المنطقة لم تتوقف منذ أربعة آلاف سنة ، طلبا للقوة ، بل طلبا — كما قلت — للحياة .

ولقد كان أسلوب السعي إلى الوحدة يتشكل بالعصر الذي تعيش فيه كل محاولة لتحقيقها ولكن الهدف ظل دائما لا يتغير وبقيت الغاية في كل وقت هي اللحظات التي نعيشها الآن .

لقد اتحدت المنطقة بحكم السلاح يوم كان السلاح هو وسيلة التعبير في الطغولة الأولى للبشرية .

واتحدت المنطقة بيقين التבות حين بدأت رسالات السماء تنزل إلى الأرض لتهدي الناس .

وانحدت المنطقة بسلفطان العقيدة حين اندفعت رايات الاسلام تحمل رسالة السماء الجديدة وتؤكد ما سبقها من رسالات وتقول كلمة الله الاخيرة في دعوة عباده الى الحق .

وانحدت المنطقة بتفاعل عناصر مختلفة في امة عربية واحدة .

وانحدت المنطقة باللغة يوم جرت العربية وحدها على كل لسان .

وانحدت المنطقة تحت دافع السلامة المشتركة يوم واجهت استعمار اوروبة بتقديمها محاولا ان يرفع الصليب ليستر مظامعه وراء قناع من المسيحية ، وكان معنى الوحدة قاطعا في دلالة حين اشتركت المسيحية في الشرق العربي في مقاومة الصليبيين جنبا الى جنب مع جحافل الاسلام حتى النصر .

وانحدت المنطقة بالمشاركة في العذاب يوم حلت عليها غارات الغزو العثماني واسدلت من حولها استار الجبل تعوق تقدمها وتمنعها من الوصول الى عصر النهضة في نفس الوقت الذي بدا فيه عصر النهضة في اوروبة .

بل ان المنطقة انحدت فيما تعرضت له في كل نواحيها من سيطرة الاستعمار عليها ثم كان اتحادنا في الثورة على هذا الاستعمار بكل اشكاله ومقاومته في تعدد صوره .

ومع الوحدة في الثورة كانت الوحدة في التضحيات ، فان المشائق التي نصيبها جمال باشا في دمشق عاصمة سورية لم تكن تختلف كثيرا عن المشائق التي نصيبها اللورد كرومر في دنشواي هنا في مصر .

ايها المواطنين اعضاء مجلس الامة :

هكذا ترون الوحدة حقيقة . . حقيقة نسعى اليها او حقيقة قائمة بالفعل .

وهكذا ترون ان الصراع من اجل القوة ، من اجل الحياة ، يتم ويتحقق بالوحدة ، او ترون الوحدة لا تتم ولا تتحقق الا بالقوة ، بالحياة .

هكذا ترون ان تاريخ القاهرة في خطوطه العريضة هو بنفسه تاريخ دمشق في خطوطه العريضة .

ولقد تختلف التفاصيل ، ولكن المعالم البارزة هي نفس المعالم .

نفس الدول ، نفس الغزاة ، نفس الملوك ، نفس الإبطال ، ونفس الشهداء .

حين حصلت سورية على استقلالها الكامل تطلعت الى مصر .

وحين حصلت مصر على استقلالها الكامل تطلعت الى سورية .

ولقد كان التقارب بل التوافق والتماثل كاملا حتى قبل ان يوقع ميثاق جامعة الدول العربية وحتى بعد ان تم توقيعه وأرادت له بعض القوى ان يبقى حبرا على ورق .

لقد كان في سورية رد فعل لكل حركة في مصر كما كانت اصدااء كل الذي يحدث في دمشق تتجاوب في القاهرة .

في مصر وسورية ذلك الفوران الذي أعقب الحرب العالمية الثانية وبدأت على اثره حركات التحرير الهائلة في افريقية وآسية .

في سورية ومصر هذه الهزات العنيفة وراءها جميعا محاولات تغيير الاوضاع تطلعا الى الافضل والاحسن .

في مصر وسورية ذلك الاندفاع الى حرب فلسطين بالفروسية والايمان ولكن من غير سلاح ثم كانت في القاهرة ودمشق تلك الانار التي تربت على حرب فلسطين والتي كان اولها تلك البقطة التي تشبه انتفاضة من لسعة النار قاستفاق .

ثم في سورية ومصر نفس المعارك ، ولو قصرنا الحساب على الشهور الاخيرة فقط لكان مدهشا ان المعارك التي خاضتها دمشق هي نفس المعارك التي خاضتها القاهرة ، معركة الاحلاف العسكرية ، معركة السلام ، معركة عدم الانحياز ، معركة المؤامرات ، معركة التحرر الاقتصادي .

بل ان سورية خاضت معركة قنائة السويس بنفس العنف وب نفس القوة التي خاضت بها بور سعيد معركة قناة السويس ، وكذلك حاربت مصر معركة التهديدات الموجبة الى سورية واعصابها كلها في دمشق وامام اعضابها قطعة من جيشها احتل جنودها مراكزهم جنباً الى جنب مع اخواتهم جنود سورية .

وهكذا بدأت في القاهرة محادثات نهائية لرسم الشكل الخارجي للحقيقة الواقعة .

لقد كانت هذه المحادثات في القاهرة تجربة جديدة في التاريخ .

انها لم تكن اجتماعا يتم بناء على رغبة سياسة او حكام .

وانما كانت اجتماعات تمت بناء على ضغط والحاج ، ارادة عبيدة مصممة صادرة من قلوب الشعوب .

ولقد كان خيرا على اي حال اننا تركنا الامور تصل الى هذا المدى ، فلقد كان ينبغي للشعوب ان تأخذ فرصتها كاملة حتى تثبت من يقينها ، وحتى يترسب ايمانها من الايام الى اعماق الاعماق ، حتى تؤكد لها الحوادث والتطورات ان طريق الوحدة هو طريق القوة ، طريق الحياة .

كان معنى محادثاتنا في القاهرة ، ووصول رائد الوحدة ، بظلمة رافع رايته المجاهد شكري القوتلي الى مصر مع وفد من رفاقه في الجهاد - كان معناه ان الاوان قد آن ، ان الساعة التي تطلع اليها اجنادنا ، وعمل مسن اجلها آباءنا قد دقت اجراسها ، وانه قد كتب لجيلنا بعد ليل طويل ان شهد مطلع صبحها .

وقد انتهت محادثاتنا الى اعلان الوحدة رسميا ، وتوقيع هذا الاعلان في يوم السبت الاول من فبراير سنة ١٩٥٨ ، وقد اودع هذا الاعلان التاريخي في مكتب مجلسكم ، وكانت النتيجة الكبرى له هي توحيد مصر وسورية ، في دولة واحدة اسمها الجمهورية العربية المتحدة يكون نظام الحكم فيها ديموقراطيا رئاسيا ، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء يعينهم ويكونون مسؤولين امامه ، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي واحد ، ويكون لها علم واحد ، يظل شعبا واحدا ، وجيشا واحدا ، في وحدة يتساوى فيها ابناءؤها في الحقوق والواجبات .

ثم كان اتفاق بعد ذلك على المبادئ الاساسية التي تقوم عليها الجمهورية في فترة الانتقال .

على انني ارى من واجبي في هذه اللحظات ان اصرحكم ، وشعب الجمهورية العربية المتحدة كله معكم ، ان الطريق الذي نقبل عليه طويل وشاق .

ان رحلتنا عليه ليست نزهة نروح بها عن النفس .

وانما رحلتنا عليه مشاق ، وكفاح وجهاد .

ولكن هذه كلها هي الثمن العادل للامل الكبير الذي نسعى اليه .

اننا نعيش فترة رائعة ، ولكن علينا ان ندرك ان لهذه الفترة الرائعة
اخطارها ايضا .

وربما كانت شهوات انفسنا هي اكبر الاخطار التي يتعين علينا مواجهتها،
لقد مرت علينا قرون من الزمان واحلامنا وامانياتنا ورغباتنا واهدافنا ،
خبئة وراء الحواجز والسدود التي صنعها الاستعمار .

ولقد نهاوت الحواجز والسدود ، لما زال الاستعمار من بلادنا ، وهكذا
بدات الاحلام والاماني والرغبات والاهداف تنطلق من عقالها وتندفع بعد
الكبت الطويل في مثل تدفق الفيضان . ولقد كان هذا هو التفسير الحقيقي
لسرعة الحوادث في جيلنا ، وهو امر طبيعي بعد اجيال عديدة مكيوتة ،
ولكنه ايضا تحذير كما هو تفسير .

انه تحذير بان من اول واجباتنا ان نقيم من الحكمة خزانات على امانياتنا،
ثم نفتح عيوننا ليمر التيار على شكل الفيضان المنظم ، ولا يقفز فوق
رؤوسنا كالطوفان العالي الشديد .

انني واثق ان التجربة التي نواجهها اليوم ، ستحقق كل ما يريجه لها
هؤلاء الذين عملوا لمشرق فجرها ، طوال الليل الموحش المظلم .

لقد اكد شعب سورية بتجارب الايام ، تجربة بعد تجربة ، انه طليعة
القومية العربية وانه راس الحربة في اندفاعها ، وانه الحارس الامين
لثرائها المجيد .

لقد بزغ امل جديد على افق هذا الشرق .

ان دولة جديدة تنبعث في قلبه .

لقد قامت دولة كبرى في هذا الشرق ، ليست دخيلة فيه ، ولا غاصبة،
ليست هادية عليه ولا مستعديّة .

دولة تحمي ولا تهدد ، تصون ولا تبدد ، تقوي ولا تضعف ، توحد ولا تفرق ، تسالم ولا تغرط ، تشد أزر الصديق ، ترد كيد العدو ، لا تنحزب ولا تتعصب ، لا تنحرف ولا تنحاز ، تؤكد العدل ، تدعم السلام ، توفر الرخاء لها ، ولن حولها ، وللبشر جميعا بقدر ما تتحمل وتطبق .

أيها المواطنون اعضاء مجلس الامة :

وفقمك الله ، وبارك وحدتكم ، وحمي جمهوريتكم العربية المتحدة .

قرار مجلس الامة المصري

وبعد ان انتهى سيادة الرئيس من القاء بيانه اتخذ مجلس الامة المصري القرار التالي :

« يعلن مجلس الامة تأييده الكامل للسياسة التي رسمها السيد الرئيس جمال عبد الناصر في البيان التاريخي الذي القاه بجلسته اليوم الاربعاء ١٦ رجب سنة ١٣٧٧ هـ الموافق ٥ من فبراير ١٩٥٨ لتحقيق قيام الدولة العربية المتحدة ، تنفيذا لارادة الشعب العربي في سورية ومصر .

ويرى في هذه السياسة استجابة كاملة لما قرره مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصري بالاجماع من قيام الوحدة بين البلدين كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة .

ويحيي المجلس - في هذه اللحظات الخالدة في تاريخ الامة العربية - جهاد البطالين العظيمين شكري القوتلي وجمال عبد الناصر ، هذا الجهاد الذي حقق لامة العرب اعظم نصر تاريخي ، ترجم احلام اجيال الى واقع ملموس باقامة الدولة العربية المتحدة ، النواة الاولى لاعادة التهام الكيان العربي الواحد الذي مزقه الاستعمار وفرق بينه اعداء القومية العربية .

ويشيد بالروح الوطنية العالية وبالشاعر القومية النبيلة والتسابق في الاثار والتضحية واتكار الذات التي سادت جميع من اسهموا في اقامة هذا الصرح القومي الخالد ، بمنانة الاساس وقوة البناء وتحقيق الخير لكل فرد من افراد الامة العربية .

ويذكر المجلس ، وقد تحقق لامة العربية هذا النصر المؤزر ، الشهداء العرب الابوار الذين سقطوا على مر الاجيال دفاعا عن حرية العرب واستقلالهم

ومجددهم وقوميتهم ، فكانوا المشاعسل التي اضاءت الطريق حتى اشرق فجر الحرية والعزة والوحدة .

وان مجلس الامة ليرى في اقامة الدولة العربية المتحدة ايدلانا بفجر جديد ، تتضافر فيه كل الجهود والقوى في سورية ومصر في سبيل واحد ونحو هدف واحد بايمان مشترك لتحقيق مجد العروبة » .

مبادئ الدستور الموقت

وهذا هو نص الدستور الموقت المؤلف من سبعة عشر مادة والذي اتفق عليه بين الحكومتين :

١ - الدولة العربية المتحدة جمهورية ديموقراطية مستقلة ذات سيادة ، وشعبها جزء من الامة العربية .

٢ - الحريات مكفولة في حدود القانون .

٣ - الانتخاب العام حق للمواطنين على النحو المبين بالقانون ومساهماتهم في الحياة العامة واجب وطني عليهم .

٤ - يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى بمجلس الامة ويشترط ان يكون نصف الاعضاء على الاقل من بين اعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصري .

٥ - يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية .

٦ - الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون .

٧ - انشاء الضرائب العامة او تعديلها او الغاؤها لا يكون الا بقانون ولا يعفى احد من ادائها في غير الاحوال المبينة في القانون .

٨ - القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون .

٩ - كل ما قررت التشريعات المعمول بها في سورية وفي مصر تبقى سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند اصدارها ويجوز الغاء هذه التشريعات او تعديلها .

١٠ - تتكون الجمهورية العربية المتحدة من اقليمين هما : سورية ومصر .

١١ - يشكل في كل اقليم مجلس تنفيذي برئاسة رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية .

١٢ - تحدد اختصاصات المجلس التنفيذي بقرار من رئيس الجمهورية .

١٣ - تبقى احكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سورية ومصر وبين الدول الاخرى ، وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند ابرامها ووفقا لقواعد القانون الدولي .

١٤ - تبقى المصالح العامة والنظم الادارية القائمة معمولاً بها في كل من سورية ومصر الى ان يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية .

١٥ - يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الاهداف القومية ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتبين طرق تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

١٦ - تتخذ الاجراءات لوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .

١٧ - يجري الاستفتاء على الوحدة وعلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة يوم الجمعة ٢١ فبراير سنة ١٩٥٨



الوحدة واتحاد الدول العربية

الاستفتاء على الوحدة وانتخاب رئيس الجمهورية

دعي الناخبون في كل من سورية ومصر للاستفتاء على الوحدة وانتخاب رئيس للجمهورية العربية المتحدة وذلك يوم الجمعة الحادي والعشرين من شهر شباط (فبراير) ١٩٥٨ . وقد كان اقبال الناخبين منقطع النظير وأعلنت النتائج يوم السبت الثاني والعشرين من شباط (فبراير) ١٩٥٨ وكانت كما يلي :

١ - في الاقليم المصري :

بانتخاب رئيس الجمهورية

بانتخاب رئيس الجمهورية	بشان الوحدة	العربية المتحدة
٦,٢٢٠,٣٤٣	٦,٢٢٠,٣٤٣	عدد الناخبين المدعويين لابتداء الرأي
		عدد الحاضرين الذين اشتركوا في عملية الاستفتاء
٦,١٠٤,٢٦٢	٦,١٠٤,٢٥٩	عدد الآراء الصحيحة التي اعطيت
٦,١٠٢,٣٨١	٦,١٠٢,٣٧٥	عدد الآراء الباطلة
١٨٨١	١٨٨٤	عدد الموافقين
٦,١٠٢,١١٦	٦,١٠٢,١٢٨	عدد غير الموافقين
٢٦٥	٢٤٧	النسبة المئوية لعدد الحاضرين الى عدد الناخبين المدعويين
٩٨,١٣ بالمئة	٩٨,١٢ بالمئة	النسبة المئوية لعدد الموافقين الى عدد الآراء الصحيحة التي اعطيت
٩٩,٩٩ بالمئة	٩٩,٩٩ بالمئة	

٢ - في الإقليم السوري

بانتخاب رئيس الجمهورية
العربية المتحدة

بشان الوحدة

١,٤٣١,١٥٧	١,٤٣١,١٥٧	عدد الناخبين المدعوين لابتداء الرأي
		عدد الحاضرين الذين اشتركوا في
١,٣١٣,٠٦٩	١,٣١٣,٠٧٠	عملية الاستفتاء
١,٣١٢,٩٩٥	١,٣١٢,٩٩٨	عدد الآراء الصحيحة التي اعطيت
٧٤	٧٢	عدد الآراء الباطلة
١,٣١٢,٨٠٨	١,٣١٢,٨٥٩	عدد الموافقين
١٨٧	١٣٩	عدد غير الموافقين
		النسبة المئوية لعدد الحاضرين الى عدد
	٩١,٧٥ بالمئة	الناخبين المدعوين
		النسبة المئوية لعدد الموافقين الى عدد
	٩٩,٩٨ بالمئة	الآراء الصحيحة التي اعطيت

وهكذا اعلنت الجمهورية العربية المتحدة كما اعلن انتخاب سيادة
الرئيس جمال عبد الناصر اول رئيس لهذه الجمهورية الفنية .

كان اول عمل قام به سيادة الرئيس زيارة الإقليم السوري حيث اعلن
بتاريخ الخامس من آذار (مارس) ١٩٥٨ الدستور المؤقت للجمهورية
العربية المتحدة الذي بين في مادته الاولى ان الدولة العربية المتحدة
جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الامة العربية ،
كما حدد المقومات الأساسية للمجتمع والحقوق والواجبات العامة ونظام
الحكم ونظام السيادة التشريعية والسلطة التنفيذية والقضاء واختتم بالبيان
الخامس والسادس اللذين تضمن اولهما احكاما عامة تتعلق بعاصمة
الجمهورية وعلمها الوطني وشعار الدولة ونشر القوانين ونظام سرياتها .
وتضمن ثانيهما احكاما انتقالية وختامية .

علم الجمهورية :

وصدر استنادا لاحكام المادة ٦٥ من الدستور المذكور قرار بقانون
تضمن تحديد العلم الوطني للجمهورية العربية المتحدة على الشكل التالي :
العلم الوطني للجمهورية العربية المتحدة مكون من ٣ ألوان الاحمر

والابيض والاسود افقية، يتوسط الابيض منها نجمتان خضراوان كل منهما ذات ٥ شعب وترمز الى الاقليمين المتحددين مصر وسورية ويكون العلم مستطيل الشكل عرضه للشا طوله .

شعار الجمهورية :

يمثل شعار الجمهورية في نسر زخرفي ، مأخوذ عن (نسر صلاح الدين) وقد وقف مرتكزا على قاعدة كتب عليها بالخط الكوفي : (الجمهورية العربية المتحدة) كما نقش فوق صدره درع يمثل (علم الجمهورية) .

ويستعمل شعار الجمهورية في المحررات والحفلات الرسمية .

ولا يجوز استعمال هذا الشعار للأغراض التجارية والصناعية او في اللوحات والاعلانات ونحوها من الاوراق العرفية ، الا باذن خاص يصدر من رئيس الجمهورية .

خاتم الجمهورية :

يتألف خاتم الجمهورية من شعار الجمهورية موضوعا داخل اطار دائري الشكل وقد نقش في جانبي الدائرة زخارف عربية الطراز .

وقد نقش خاتم الجمهورية على اختتام الوزارات والمصالح العامة المختلفة مع ذكر اسم الوزارة او المصلحة ذات الشأن بين حافتي الاطار الدائري .

كما انه حفلت نسختان من خاتم الجمهورية واحدة منهما في رئاسة الجمهورية لتبصم بها المعاهدات واوراق الاعتماد ، والوثائق الرسمية والبراءات ونحوها من القرارات والاوراق التي جرت التقاليد على وجوب تبصمها بخاتم الجمهورية ، والثانية في وزارة العدل لتبصم بها القوانين .

واودعت في وزارة العدل نماذج من اختتام الوزارات والمصالح العامة المختلفة .

انضمام اليمن الى الاتحاد :

وكان لما جاء في البيان المشترك من ان المجتمعين اذ يقررون وحدة

البلدين يعلنون أن وحدتهم تتوخى جمع شمل العرب ، ويؤكدون أن باب الوحدة مفتوح لكل عربي يريد أن يشترك معها في وحدة أو اتحاد يدفع عن العرب الأذى والسوء ويعزز سيادة العروبة ويحفظ كيائها ، الأثر الحسن لدى جلالة أمام المملكة المتوكلية اليمنية فكان أول من استجاب لهذا النداء وأوفد سمو ولي عهده سيف الإسلام محمد البدر للدخول في مفاوضات مع أركان الجمهورية العربية المتحدة لإقامة اتحاد بين المملكة المتوكلية اليمنية والجمهورية العربية المتحدة حتى إذا كان اليوم الثامن من آذار ١٩٥٨ تم في دمشق توقيع ميثاق إنشاء اتحاد الدول العربية الذي أنشئ بموجب اتحاد سمي بـ (الدول العربية المتحدة) يتكون من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية والدول العربية التي تقبل الانضمام إلى هذا الاتحاد على أن تحتفظ كل دولة بشخصيتها الدولية وبنظام الحكم الخاص بها .

وتتبع الدول الأعضاء السياسة الخارجية الموحدة التي يجمعها الاتحاد . على أن يتولى التمثيل السياسي والاقتصادي للاتحاد في الخارج هيئة واحدة .

ويكون للاتحاد قوات مسلحة واحدة .

وتنظم الشؤون الاقتصادية للاتحاد وفقا لخطة مرسومة تهدف إلى تنمية الإنتاج واستغلال موارد الثروة الطبيعية وتنسيق النشاط الاقتصادي .

ويشرف على شؤون الاتحاد مجلس يسمى المجلس الأعلى يشكل من رؤساء الدول الأعضاء .

ويختص المجلس الأعلى برسم السياسة العليا للاتحاد في المسائل السياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وإصدار القوانين اللازمة في هذا الشأن .

يشكل مجلس للاتحاد من اثني عشر عضوا ويمثل كلا من الجمهورية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية ستة أعضاء يختارون وفقا للقواعد المعمول بها في كل من الدولتين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .



الجدور التاريخية للجمهورية العربية المتحدة

« ان تاريخ الوحدة في عمر امتنا هو نفس عمر تاريخ امتنا » .
« هكذا كانت الوحدة في الحقيقة ، وكان كل ما عدا الوحدة اصطناعا » .

(من خطاب لجمال عبد الناصر)

« اننا باعلان وحدة الجزئين العربيين الفالبيين المجاهدين المناضلين لم
نات بجديد ، بجملهما وطننا واحدا في جميع مرافقه وشؤونه بل اننا
نصحح الاوضاع ونعيدنا الى اصولها ، وننسجم مع خصائص الوجود
العربي . فاللغة هي الاصل ، والحرية للعرب امر محتوم مقدور » .

(من خطاب لشكري القوتلي)

مما لا شك فيه ان المتنوع للحوادث التاريخية منذ اقدم العصور يجد
ان الوحدة في الحياة بين سورية ومصر ليست شيئا جديدا مصطنعا بل
تمتد جذورها الحقيقية العميقة في اعماق التاريخ ، ويرجع ذلك لسبب
طبيعي واضح وهو ان بلاد الشام (سورية الطبيعية) التي كانت في جميع
الادوار وحدة قبل ان يجزئها الاستعمار الغربي الصهيوني بعد الحرب
العالمية الاولى ، تتصل بمصر عبر سيناء التي كانت معبرا طبيعيا مفتوحا
بين البلدين كما ان سواحلها متصلة مستمرة ، وكانت الحركة بين البلدين
لا تنقطع ، بل ان مؤرخي الغرب يعترفون بان وجه الارض لا يعرف مكانا
طرقته الحركات البشرية كالمكان الذي تتصل عنده مصر بسورية ، وكانت
تلك الحركة حركة حياة واتصال وتبادل في كل ما تعنيه هذه الكلمة ، اكثر
منها حركة فتح او غزو عسكري حربي ، وكانت القبائل السامية العربية
المنطلقة من جزيرة العرب الى الشام ومصر قبل الاسلام وبعده ، مادة تلك
الحركة والحياة ، وأبلغ دليل على ذلك ان اللغة الهيرغليفية المصرية القديمة

لم يمكن حل رموزها إلا بمقارنتها مع اللغات السامية العربية القديمة التي تشترك معها في الأصل ، ومن الواضح أيضا ان الكتب السماوية والتقصص الدينية تتفق تماما والاحداث والروايات التاريخية التي تبين اتصال الحياة بين القطرين المتجاورين فمن المعروف ان ابراهيم الخليل عاش في شمال سورية قبل انتقاله الى الحجاز ، وان (هاجر) ام اسماعيل جد العرب العدنانيين مصرية ، وان مارية القبطية زوجة محمد عليه السلام مصرية الاصل .

ولقد حرص كثير من الاجانب على محاولة طمس الطابع السامي العربي الذي يربط كلا من مصر وسورية بالاصل الواحد ، فشجعوا الحركات الاقليمية الضيقة التي تسيرها ارادة اجنبية فأوجدوا ما يسمى الفرعونية في مصر والغنقية ، والقومية السورية في بلاد الشام ، املا في تقطيع الاوصال واقامة الحدود ، ولكن زوال الحكم الاجنبي قد ازال ما نادى به وعادت الامور الى مجراها الطبيعي الذي هو الوحدة .

ولم تقتصر الوحدة على الحياة المشتركة فحسب بل ان الاحداث التاريخية سرعان ما كانت تشمل البلدين في جميع المناسبات ، وبدا ذلك واضحا منذ اربعة آلاف عام الى اليوم .

ويمكن الإشارة بإيجاز الى بعض تلك المناسبات :

— في عهد الملكية الوسطى الفرعونية عقدت صلات وثيقة بين مصر وسواحل بلاد الشام وخاصة مع اوغاريت ورأس شمرا في شمال اللاذقية .

— الهكسوس الذين قدموا من الشمال حكموا سورية ومصر ، واخرجوا على ايدي المصريين من مصر وسورية .

— وقفت مصر وسورية متحدتين امام غزو الحيثيين القادمين من الشمال وتابعهم فرعون مصر تحوتمس الثالث حتى شواطئ الفرات لاخراجهم من البلاد وانتصر عليهم ، وخلد ذلك باقامة مسلة هناك .

— شمل الفتح الفارسي كلا من سورية ومصر ومن قبله كانت المحاولة نفسها على ايدي الاشوريين والبابليين .

— فتح الاسكندر سورية ومصر ، وخلفه فيهما السلوقيون والبطالسة الذين ظلوا وراثا الحضارة الهلينية ، ومثلهم الرومان والبيزنطيون .

— حرر العرب المسلمون سورية ومصر من الحكم الاجنبي ونشروا فيهما اللغة العربية الواحدة والفكرة الدينية الواحدة وكثرت هجرات القبائل العربية بعد الفتح العربي الاسلامي ، وكانت موجودة قبل ذلك فكان في الشام ومصر قبائل طيء وبنو مرة وغسان ولخم وجدام .

واستمر الحال كذلك في عهد الامويين والعباسيين والفاطميين والايوبيين ، فكان الاساس المتين الراهن للوحدة .

— حتى من الناحية السياسية ظلت مصر وبلاد الشام جزءا من الدولة العربية الكبرى الى ان ظهرت عوامل التفرق بعد القرن الثاني للهجرة بانتقال العاصمة من دمشق الى بغداد وانفصال الاندلس والمغرب لبعث الشقة على الولاة والجيوش .

— ظلت سورية ومصر تلتفت احدهما الى الاخرى حتى في خلال التفرقة فالدولتان الطولونية والاشيدية كانتا مصريتين سورييتين في آن واحد وكذلك الحال في اوائل الدولة الفاطمية ، وتجدد الاتحاد في عهد الدولة الايوبية ووقفت جيوش مصر وسورية في معركة حطين امام الغزاة الصليبيين الذين ارادوا احتلالهما باسم الدين ، وكذلك وقف البلدان معا لرد غزوات المغول في عين جالوت .

— لم يلبث العثمانيون بعد احتلالهم لسورية ان احتلوا مصر .

— لم يلبث بونابرت بعد احتلاله لمصر ان تقدم لاحتلال سورية .

— لم يلبث محمد علي الذي ازال نفوذ العثمانيين عن مصر ان تقدم لتخليص سورية من نفوذهم واسس دولة واحدة منهما لفترة من الزمن .

— كانت سورية ومصر مقرا للجمعيات العربية التي كانت تعمل على تحرير البلاد العربية من الحكم العثماني .

— بعد احتلال الانكليز لمصر تقدموا في الحرب العالمية الاولى لاحتلال سورية .

— في الوقت الذي كانت تقوم الثورات فيه على الانكليز في مصر كانت تقوم الثورات على الفرنسيين في سورية ، وعقدت معاهدتنا الاستقلال المقيد لكل منهما في عام واحد (١٩٣٦) .

— كانت مصر وسورية حجري الزاوية في اقامة الجامعة العربية عام ١٩٤٥ .

— قامت في كل من مصر وسورية بعد الحرب انقلابات ثورية لتصحيح الاوضاع .

— خاضت كل من مصر وسورية معركة الاخلاف العسكرية ومعركة عدم الانحياز والحياد ، ومعركة المؤامرات ومعركة التسلح ، والتحرر الاقتصادي .



نتائج الوحدة

وقد مضى عام كامل على قيام الوحدة بين القطرين المصري والسوري في دولة يبلغ سكانها ٢٨ مليوناً ، كمدخل الى الوحدة الشاملة ، بهما ان ننظر الى النتائج القريبة والبعيدة المدى التي ترتبت عليها وما تحملها في طياتها من فوائد عظيمة لا يمكن حصرها سواء للبلدين الشقيقين او للبلاد العربية جمعاء بوجه خاص ، والتقدم العالم وسلامه بوجه عام ، ويمكن اجمال ذلك فيما يلي :

الفوائد البشرية :

تنبثق من حقيقة بسيطة هي كون مصر اكثر الدول العربية سكاناً اذ يتجاوز تعدادهم ٢٣,٥ مليوناً ، وكون سورية من اقلها سكاناً بعددهم البالغ ٤,٥ ملايين نسمة ، ويكفي ان نعلم ان الكيلو متر المربع المسكون في مصر يضم ٧٠٠ شخص ، وفي سورية ٥٠ شخصاً ، وفي الوقت الذي تشكو فيه مصر شدة الكثافة تعاني سورية قلة السكان في كثير من المناطق ذات الامكانيات الانتاجية الكبيرة ، وهذا ما ادى الى هبوط في مستوى المعيشة في مصر ، ونقص في القوى البشرية في سورية ، وسيكون من نتائج الوحدة بينهما وضع خطة لاعادة توزيع السكان فيهما ونقلهم من المناطق شبة الخالية من سورية حيث لا توجد اليد العاملة الكافية، ونضرب مثالا على ذلك وادي الفرات وسهول الجزيرة والغاب وبعض الاجزاء الجنوبية، ويساعد على هذا النقل كون بيئة الفرات والغاب مثلاً مشابهة للبيئة النهرية التي افها عرب مصر ، وان استيعاب ٤ ملايين شخص في هذه المنطقة في مدى ربع قرن تفرضه لا الضرورات الاقتصادية لزيادة الانتاج فحسب بل تفرضه الضرورات الاستراتيجية والقومية في سورية ، بسبب نقص السكان في كثير من مناطق الحدود وتعدد العناصر غير العربية على مقربة منها ، وان توزيع سكان اضافيين عند حدودنا الشمالية مع تركية

وفي وادي الفرات يعتبر سدا منيعا ضد كل عدوان ، واي دفاع امنع من ان يصبح وادي الفرات كثيف السكان على طول ٤٠٠ كم ، وعرض يتراوح بين ١٢,٥ كم ، وينطبق القول نفسه على حدودنا مع اسرائيل العدو المغتصب الذي يضع الخطط لاستيعاب المهاجرين اليهود المحليين من شتى انحاء العالم ، وهو في سبيل تنفيذ خطة لاستيعاب مائة الف منهم في كل عام للأفادة من قواهم في الانتاج والدفاع والحرب ، بتوزيعهم على مناطق الحدود المجاورة لنا ، ومن واجبتنا والحالة هذه ان نقوم بتوزيع السكان من جانبنا في قرى استثمارية ودفاعية في آن واحد .

الفوائد الاقتصادية

وهي تتمثل في ميزات كثيرة ناجمة عن التنوع والتكامل بين القطرين في ظل الوحدة ، فمصر قطر محدود الاراضي الصالحة للاستثمار بالنسبة لعدد السكان اذ لا تتجاوز مساحة هذه الاراضي ٣٥ الف كم^٢ اي ما يزيد قليلا عن مساحة محافظة حلب ، في حين تبلغ مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في سورية اكثر من ٩٠ الف كم^٢ لا يستثمر الا نصفها استثمارا جزئيا . وهناك تكامل واضح بين القطرين : فمصر لا تنتج ما يكفيها من القمح وتستورد في كل عام نحو ربع مليون طن لتغذية سكانها الكثيرين بينما تنتج سورية منه ما يفيض عن حاجتها وتصدر في الاعوام الجيدة اكثر مما تحتاجه مصر وسورية قطر مستورد للارز ومصر منتجة له بكثرة، ومصدرة له في بعض السنوات ، كما ان سورية تصدر بعض تبغها بينما تستورد مصر كامل حاجتها من التبغ وان اختلاف المناخ بين سوريتين له نتائج وفوائد اقتصادية كثيرة ، فالمناخ الحار في مصر يلائم محاصيل البلاد الحارة كقصب السكر والوز والمانغو والبلح وغير ذلك ، كما يساعد دفء الشتاء فيها على انتاج الخضار في جميع فصول السنة ، وهذا بينما يعيل مناخ سورية الى الاعتدال وملائمته لمحاصيل البلاد المعتدلة كالزيتون والكروم والشمش والتفاح والجوز والقمح وشوندر السكر ، بالإضافة الى صلاحية مناطقها الساحلية والجبالية لزراعة التبغ والتبناك الذي لا يزرع في مصر الا نادرا ، كما تتوفر في سورية امكانيات حراجية كبيرة للحصول على اخشاب البناء والوقود وعلى الثمار من الفواكه وهذا لا يتوفر في مصر بسبب جفافها الصحراوي وقلة امطارها ، وللاسباب نفسها تنسج في سورية السهول ذات المراعي الطبيعية لتربية الماشية على

نطاق واسع خارج الاراضي الزراعية ، كبادية الشام والجزيرة والمراعي الجبلية ، بينما تضيق هذه المراعي في مصر بسبب صحراواتها القاحلة ، واستورد مصر في كل عام اعدادا كبيرة من المواشي للحومها . ويمكن سد حاجاتها من سورية اذا جرى توسع في تربية الاغنام والابقار وغيرها . ويمكن ان يقوم تخصص بين القطرين في مواشي اللحوم ومواشي الالبان . ويساعد على ذلك ملائمة مصر لتربية الجاموس المنتج للبن الجيد .

وحتى في حالة وجود فائض من محصول ما في كلا الاقليمين كالقطن مثلا فان ذلك يعطيها قوة تجارية تسويقية كبرى بسبب حجم الكمية المجهزة للسوق ، ويجعلها اكثر قدرة على المساومة فرض الاسعار وخاصة وان تلك الاقطان من نوع جيد .

وسيوذي اختلاف المناخ والمناظر الطبيعية بين مصر وسورية الى قيام حركة واسعة للسياحة والاصطياف والاشاء ففي جنوب مصر مناطق لا يغطي سمائها سحب في الشتاء تنغمر في جو مشمس دافئ وسط آثار رائعة من عهد الفرانة ، وعلى شواطئ مصر الرملية يطيب قيام الحمامات البحرية الرائعة ، كما في الاسكندرية ورأس البر عند دمياط . اما في سورية فيعتدل مناخ جبالها صيفا وتنعم بين الغابات والينابيع والوديان بمناظر لاعهد لسكان مصر بهاء الى جانب المدن المتنوعة الخصائص والآثار التي تعود الى عهود مختلفة .

ولقد بدأت فعلا تلك الحركات السياحية فأقيم خط بحري جديد بين اللاذقية والاسكندرية وزادت رحلات الطائرات بين دمشق والقاهرة وبدأ تنظيم جولات ورحلات فردية وجماعية من اقليم الى اقليم .

لا شك ان ذلك سينطوي على فوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة ، من الاستثناء عن السفر الى الخارج ، وزيادة الصلات والتعارف بين الاقليمين ، وسيقلل اقامة اتصال بري بين مصر وسورية ممكنا عن طريق الاردن والسعودية عبر خليج العقبة وسيناء .

واضم ارض مصر الواسعة البالغة نحو مليون كم² (وهي اكثر من خمسة امثال مساحة سورية) ثروات معدنية هامة تعتبر من مقومات الصناعة الاساسية كالحديد والفحم والبتترول والفوسفات والمغنيز والمواد

المشعة والذهب عدا غناها بحجر البناء المتبلور الذي لا نجده في سورية ، كما ان سورية غنية ببعض الثروات الباطنية الاخرى كالكروم والاسفلت والبتروال الذي دخل في مراحل الاستثمار بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة .

ومن المعلوم ان مصر دخلت طور الصناعة الثقيلة بقيام صناعة الصلب والحديد في اراضيها بينما لا تزال سورية في طور الصناعة الخفيفة وهي بحاجة الى ذلك النوع من الصناعة الذي سيفتح امام الاقليمين مجالات صناعية واسعة بقيام صناعات جديدة وزيادة في الانتاج الصناعي وتخفيض تكاليف الانتاج وارتفاع القوة الشرائية .

ويلاحظ التكامل في بعض المنتجات ، كالبضائع والزجاج والصابون والزيوت النباتية وزيت الزيتون بالإضافة الى صناعات اخرى ، يقضى انتاجها من احد الاقليمين او انها لا توجد في الاقليم الآخر .

وسيكون هناك وفر مالي كبير تحققه الجمهورية العربية المتحدة بقطريها من توحيد الجيش والتمثيل الدبلوماسي والبعثات التجارية والوفود والمؤسسات المالية والاقتصادية ومن تنسيق الاستفادة رؤوس الاموال .

اما مركز الجمهورية العربية الاقتصادي فسيكون مرموقا لانها ستصبح كما اثرتنا من اهم دول العالم المنتجة للقمح ، وهي اليوم خامس دول العالم بانتاج القطن ولكنها الاولى بانتاج أجود الاقطان ، وان مرور البتروال العربي من اراضيها في طريقه الى اوروبا ، يعطيها ميزات اقتصادية كبرى من حيث امكانيات الحصول عليه ، وقبض رسوم مروره كما ان وجود قناة السويس في الجمهورية العربية المتحدة يجعل في متناولها الحصول على المواد المصنوعة ومواد الخام العابرة من الغرب والشرق ، وقيام مركز عظيم لتوزيع البضائع في منطقة القناة ، وكان الاحتلال السابق قد حال دون قيام هذا المركز .

وعندما تنجز مشاريع التصنيع في مصر ومشاريع الزراعة والصناعة في سورية خلال السنوات القليلة القادمة فان هذه الجمهورية الفتية ستصبح بين القوى الاقتصادية الكبرى في العالم .

الفوائد الفنية :

وسيكون منها للأقليم السوري النصيب الوافر اذ ان الاقليم المصري كان اول الاقطار العربية الذي دخلت اليه الحياة الحديثة منذ اوائل القرن التاسع عشر . ومنذ ذلك الحين تمت لديه خبرة فنية علمية وعملية في مختلف مجالات الحياة سواء في التربية والتعليم والفنون الجميلة والزراعة والصناعة والفنون العسكرية والهندسية وتنظيم المؤسسات والخدمات على اختلاف انواعها ، وان سورية بحاجة ماسة الى خبرة شقيقتها في هذه النواحي .

ونضرب مثالا على ذلك ما افادته سورية من خبراء زراعية القطن المصريين ، واستخدام المهندسين على اختلاف اختصاصاتهم للافادة منهم في مشاريع الري والبتروكيمياويات والمواصلات والتموين والهندسة المعمارية الخ . .

الازاي السياسية والعسكرية :

ان قيام الجمهورية العربية المتحدة معناه ، تكون دولة في غربي آسيا وشمال افريقية يتجاوز سكانها ٢٨ مليونا وهذا ما يجعلها اكثر الدول سكانا في المنطقة الممتدة بين الهند وباكستان شرقا واوروبا غربا ، وما سمي بالشرق الاوسط ، وتغوق مساحة تركيا واسرائيل وسكانهما مجتمعين ، وسيكون لهذه الدولة الاشراف على اهم شريان اقتصادي عالمي وهو قناة السويس التي تعبرها سدس بواخر العالم ، ويمر منها اكثر من ٦٥ مليون طن من البترول ، وعلى انابيب البترول المارة في سورية والتي تنقل نحو ٤٠ مليون طن ، ولما كان هذا العصر عصر الدول الكبرى فان دولتنا المتحدة الكبيرة سيكون لها شأن عظيم في السياسة الدولية ، يقوى معه مركزها العسكري وما يسمى بالعمق الاستراتيجي ، كما يدعم موقعها الجغرافي سياسة الحياد الايجابي التي هي المكان الطبيعي للعالم العربي المنحدر المتحد ودولته الفتية . وهذه هي اعظم خدمة تقدمها الامة العربية لقضية السلام العالمي كقوة نائلة متوسطة بين الشرق والغرب .

النتائج القومية :

وستكون مصدر خير للعرب اجمعين لان قيام الجمهورية العربية

المتحدة معناه أن سديم الإرادة في تحقيق الوحدة العربية اسفر عن تكوين نواة الدولة العربية العظمى المقبلة كدركز ثقل كبير ، يجمع قلب الدول العربية واقواها واكثرها تطوراً ووعياً ، ومما له دلالة أن الدولة الجديدة تتألف من اقليمين يمثلان الوطن العربي في آسيا وافريقية . وأن حدود كل منهما تمتد من تخوم العالم العربي في قاف القارة الافريقية ، وعند مشارف المغرب العربي في ليبيا، حتى التخوم التركية وبلاد ما بين النهرين وأن مواطني الدولة الجديدة يؤلفون ثلث افراد الامة العربية ، وإذا كان من غير الطبيعي أن يكون هناك فاصل جغرافي بين قطري الدولة المتحدة ، بسبب وجود اسرائيل ، فان معنى ذلك أن وجود الدولة اليهودية المقتسبة غير طبيعي وأن هناك مسؤولية قومية كبرى تقع على عاتق الجمهورية العربية المتحدة بإعادة الاتصال الطبيعي بين اقليميهما عبر الارض العربية الفلسطينية المقدسة المقتسبة وتحريرها من الاستعمار الصهيوني الجاثم فوقها .

على أن اعظم النتائج القومية والتي يتطلع اليها جميع العرب هي أن الوحدة بين مصر وسورية دعوة فعلية صارخة الى العمل التنفيذي لبناء الوحدة العربية موجهة الى اولئك الذين يتغنون بالوحدة دون أن يؤمنوا بتنفيذها ، وستكون عاملاً على فضح الذين شذوا انفسهم الى الاستعمار والمصالح الاجنبية التي تكافح أي نوع من انواع الوحدة بين الاقطار العربية كما ستكون الجمهورية العربية المتحدة منارة لشعوب الامة العربية المتحفزة التي وجدت حلمها يتبلور ويتحقق على يدي مصر وسورية ، ويصبح واقعا حيا ينبض بالحياة ، وهذا ما يدفعها الى النضال في سبيل بلوغ الوحدة العربية الشاملة المتحررة التي تجمع العرب من المحيط الى المحيط .

وما انضم اليه مع الجمهورية العربية المتحدة في اتحاد الدول العربية ومحاولة تأليف اتحاد زائف بين الاردن والعراق ثم انهياره والاقطاب على الملكية الفاسدة في العراق ، واعلان الجمهورية واحداث لبنان من قبل، الا صدى لقيام الجمهورية العربية المتحدة .

ومن الواضح ان تيارات الاحداث العالمية خلال هذا القرن تأتى برهاناً على سلامة هذا الاتجاه القومي العربي ، فقد توحدت عوالم لاصلة بينها مثل ما للعالم العربي من سلات بين اجزائه، فقد اقيم الاتحاد السوفياتي بين الاجزاء ، التي كانت تسيطر عليها روسية القيصرية ، وتحققت وحدة الهند

جنوبيا ، ووحدة العالم الصيني لأول مرة منذ تسعة أعوام ، وتعمل أوروبا الغربية الاستعمارية على تحقيق الوحدة بين أجزائها المتنافرة ، هذا عدا الوحدات القومية التي تحققت في القرن الماضي في ألمانيا وإيطاليا وغيرها . وقد وجد تأليف الجمهورية العربية المتحدة صداه المستحسن لدى جميع الشعوب الحرة التي تناصر حق الشعوب في تقرير مصيرها . وأصبح مفهوم القومية العربية ووحدةها وتحررها يجري على كل لسان في العالم .



الباب الثاني

وَأَقْعُ الْجَبُورِ وَالْعَرَبِيَّةِ الْمُتَحَدَةِ

الطبيعة وسكان والموارد

الموقع والمساحة :

تقوم الجمهورية العربية المتحدة في الزاوية الجنوبية الشرقية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط ، وتبدأ سواحلها عليه من لواء الاسكندرونة في الاقليم السوري حتى برقة على حدود الاقليم المصري وليبية ، ويبلغ طول هذه السواحل اكثر من ١٢٠٠ كم ، على شكل زاوية تحصر داخلها اعظم المنافذ بين اوروبة والشرق وهي قناة السويس وانايب البترول التي تعبر سورية من العراق والجزيرة العربية .

والجمهورية جبهة اخرى بحرية تطل على البحر الاحمر نحو عالم آخر ، ويبلغ طول سواحلها اكثر من ١٥٠٠ كم من رأس خليج العقبة حتى جمهورية السودان .

وتتصل الجمهورية العربية المتحدة باكثر الدول العربية وهي العراق والاردن ولبنان وفلسطين في اقليمها السوري ، وليبية والسودان في الاقليم المصري ، وتواجه المملكة العربية السعودية عبر البحر الاحمر وهي تحصر الدولة اليهودية الغاصبة من الشمال ومن الجنوب .

وتتصل الجمهورية العربية بدولة اجنبية واحدة هي تركيا التي تحاذي الحدود الشمالية للاقليم السوري .

وتبلغ مساحة الجمهورية العربية المتحدة نحو ١,١٨٠ الف كم^٢ منها ١٨٥ الفا للاقليم السوري و٩٩٥ الفا للاقليم المصري .

التوقيت المحلي :

تمتد الجمهورية العربية المتحدة من خط علوه ٥٢٥ شرقا عند الحدود الليبية المصرية الى خط طول ٤٢ شرقا عند ملتقى الحدود السورية ،

العراقية التركية ، ولذا كان للجمهورية توقيت موحد في اقليميهما يماثل توقيت اوروبا الشرقية اي انه يتقدم مدة ساعتين عن توقيت غرينويش في اوروبا الغربية .

الجو والطقس :

وتمتد ارض الجمهورية العربية من خط عرض ٢٢ شمالا عند حدود السودان الى خط عرض ٣٧ شمالا عند الحدود التركية ، هذا اذا لاحظنا الانقطاع العربي البسيط بين خط عرض ٣١ في شمال الاقليم المصري ، وخط عرض ٣٢,٣٠ في جنوب الاقليم السوري ، بسبب المنطقة المحتلة من فلسطين ، اي انها تقع في المنطقة الصحراوية الحارة والمنطقة البحرية المعتدلة ، وتتمثل الاولى في الاقليم المصري والثانية في الاقليم السوري ، ولذا نجد اننا كلما اتجهنا جنوبا كلما قل المطر وارتفعت درجة الحرارة ومثال ذلك :

	مطرها بالملمترات	حرارتها بالدرجات المئوية		
		شتاء	صيفا	
حاب	٤٠٠ (شبه غائم شتاء)	٧	٢٨	
دمشق	٢٠٠ (نصف غائم شتاء)	٨	٢٨	
القاهرة	٢٠ (شبه صحو شتاء)	١١	٣٠	
أسوان	٢ (صحو دائم في كل الاوقات)	١٨	٣٤	

وهذا ما يحمل تنوعا مناخيا له فائدة كبيرة في النشاط البشري ، كما جعل امر الاعتماد على الري عظيم الاهمية بسبب قلة الامطار .

وجه الأرض :

تؤلف الصحاري الرملية والجبال والبادي نحو ٩٠ بالمائة من مجموع المساحة العامة لارض الجمهورية وتسيطر هذه النسبة الى ٥٠ بالمائة في الاقليم السوري وترتفع الى ٩٧ بالمائة في الاقليم المصري ولكن ذلك لايعني ان تلك الصحاري والبادي غير ذات انتاج فان الصحاري الواسعة توجد في معظم الدول الكبرى كالولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي والصين ، وكثيرا ما تكون ذات انتاج هام ، وان صحاري الجمهورية العربية المتحدة

وبواديها الغنية على ما يعتقد بإمكانيات الإنتاج وخاصة الثروات المعدنية التي بدأ الكشف عنها كالبتروول والحديد والفوسفات والمغنيز والذهب والنحاس والملح والمواد المشعة والحجارة الكريمة وحجر البناء الخ ...
عدا امكانيات تربية الماشية في البوادي كبادية الشام في الاقليم السوري ، كما ان مساحات هامة منها يمكن استغلالها زراعيا اذا ما توفر ماء الري .

اما مساحة ١٠ بالمائة المتبقية وغير الصحراوية والتي يمكن استغلالها زراعيا في الظروف الراهنة فهي متنوعة تنوعا كبيرا ، فبينها اراضي الطمي والفرين الخصيبة التي تعتبر من اغنى تربات العالم على شواطئ النيل والفرات والعاصي والتي تصلح لعدد لا يحصى من المزروعات المروية ، وبينها السهوب ذات التربة السوداء التي تعتبر اغنى تربة في العالم لزراعة القمح كثرة الجزيرة السورية ، وبينها التربة الحمراء والكلسية التي تصلح لزراعة الاشجار المثمرة كما في سهول حلب وبينها الجبال الصالحة للتخريج كجبال العلويين والافرع وحرمون والتي تغطي الغابات الصنوبرية والسندبانية جزءا منها ، وضمن كل منها نجد اراضي الاغوار المنخفضة التي تقترب من ارتفاع سطح البحر والاراضي النجدية والجبلية التي تزيد عن ١٠٠٠ م/ وتصل الى نحو ٢٨٠٠ م (حرمون) الذي تكلله الثلوج طوال الشتاء والربيع .

ولقد منحت الطبيعة الجمهورية العربية المتحدة اوفر مياه العالم العربي بما ينحدر اليها من مياه الانهار الناجمة عن امطار غزيرة او ثلوج كثيرة في الاراضي المحيطة بها ، فكان النيل والفرات ودجلة ، وتقدر المياه التي تحملها هذه الانهار في العام مع الينابيع نحو ١٥٠ مليار م^٣ من الماء .
يمكن ان تكفي في المتوسط ١٢ مليون هكتار نظريا او ١٢٠ الف كم^٢ وهي تقريبا الاراضي الصالحة للاستثمار في الجمهورية هذا مع العلم ان ما يروى الآن في الجمهورية لا يتجاوز ٣ ملايين هكتار واذا اخذنا في حسابنا حقوق البلدان المجاورة في مياه الانهار التي تمر في الجمهورية نجد ان هناك امكانيات على الاقل لمضاعفة المساحة المروية الحالية ، وهذا شيء عظيم .

السكان

عدد السكان :

يبلغ عدد سكان الجمهورية العربية المتحدة نحو ٢٨ مليون نسمة (٢٣,٥ في الاقليم المصري و ٤,٥ في الاقليم السوري) ، وبذا يبلغ متوسط الكثافة اكثر من ٢٣ نسمة بالكم^٢ وهي أعلى كثافة بين دول العالم العربي ومناطقه باستثناء لبنان وفلسطين وبعض اجزاء المغرب العربي . وإذا اعتبرنا المناطق المأهولة فقط لارتفعت الكثافة الى اكثر من ٢٨٠ وهي ترتفع في وادي النيل الى ٧٠٠ وهذه أعلى نسبة في العالم لاجتماع زراعي ، وتنخفض هذه الكثافة في سورية الى ٥٠ نسمة في المناطق المأهولة .

اما اذا اخذنا مجموع السكان فانهم يؤلفون اكبر مجموعة بين دول العالم العربي ويتزايدون بنسبة عالية تبلغ في العام الواحد نحو ٤٠٠ الف نسمة وذلك لارتفاع نسبة المواليد التي تبلغ نحو ٤٠ بالالف كما ان نسبة الوفيات في انخفاض بسبب تحسن الاحوال الصحية ، فقد انخفضت كثيرا نسبة امراض البلهارسيا والانتكوستوما وكاد يقضى على الملاريا وان هذه الكثرة في عدد السكان تجعل هناك وفرا في اليد العاملة ففي كل عام يدخل ميدان العمل نحو ١٥٠ الف عامل جديد ، يمكن الاستفادة منهم في الميادين الزراعية والصناعية وغيرها وتبرز الاهمية الاجتماعية والاقتصادية لتوفير شروط معاشية مناسبة لهذا العدد عن طريق التطوير الاقتصادي والتعليم ، ففي مدارس الجمهورية اليوم نحو ٣,٥ مليون تلميذ وفي جامعاتها اكثر من ٨١ الف طالب وفي الجامعات الاجنبية ٥ آلاف طالب من اقليم الجمهورية .

انماط المعيشة :

الفلاحون : يعتبر معظم سكان الجمهورية العربية المتحدة من سكان الارياف من الفلاحين وتبلغ نسبتهم ٧٠ بالمئة من مجموع السكان وترتفع هذه النسبة في الاقليم المصري بينما تنخفض قليلا في الاقليم السوري ،

ويعيش الفلاحون خاصة في أحواض الأنهار وحول الينابيع أو في السهول والأماكن الوفيرة المطر نسبياً ويعيشون في قرى من الطين أو الآجر (في أحواض الأنهار) أو من الحجارة والخشب والطين في خارجها ، وتكون القرى كثيرة التبعثر في الأقاليم الجنوبي ومجموعة في الأقاليم الشمالي . وتنتشر الملكية الكبرى والمتوسطة في الأرياف أكثر من الملكية الصغيرة ، وينخفض مستوى المعيشة في الريف عنه في المدن ولذا تتركز الجهود الآن لرفع مستوى الريف عن طريق تحديد الملكية وتوزيع الأراضي على الفلاحين غير المالكين وتحسين أجورهم ، وتعميم مياه الشرب النقية وإيجاد السكن الصحي ونشر استعمال الكهرباء الخ ...

سكان المدن :

ترتفع نسبة سكان المدن في الجمهورية العربية المتحدة أكثر من أي بلد عربي آخر ويبلغون أكثر من ٢٨ بالمائة وربما كان من الصعب وضع حد بين القرية والمدينة الصغيرة ومثل هذه المدن الصغيرة يزيد سكانها عن ١٠ آلاف نسمة .

أما المدن الكبرى فهي كثيرة فالجمهورية تضم مدينتين عالميتين بكثرة السكان واتساع العمران وهما القاهرة (٢,٢ مليون) والإسكندرية (١ مليون نسمة) وهناك مدينتان يقرب سكان كل منهما من ٥٠٠ ألف نسمة وهما دمشق وحلب و ٦ مدن يتراوح سكانها بين ٥٠ و ١٠٠ ألف نسمة بينها اللاذقية ودير الزور والإسماعيلية والمنصورة وأسيوط .

البدو :

ويبلغ عددهم ٤٠٠ ألف أي نحو ١,٥ بالمائة ومعظمهم في بوادي الأقاليم السوري وقليل منهم في صحراوات الأقاليم المصري لفقرها ، وكلهم ينتسبون لقبائل عربية إلا في جنوب الصحراء الشرقية فيتأثرون بالحميين ، وكثير من هؤلاء البدو أصبحوا شبه مستقرين يعملون في الزراعة .



الموارد الاقتصادية

لم تندمج بعد الحياة الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة اندماجا تاما لان ذلك يتطلب بعض الوقت للدراسة واتباع احسن الطرق الملائمة للاقليمين ، كما ان كلا من الاقليمين لا يزال له نقده ، وهو الجنيه المصري والليرة السورية ، فنسبة الليرة السورية الى المصرية هي تقريبا نسبة ١/٩ كما ان لكل من الاقليمين مكائيله وموازنه الخاصة المحلية . ولكن الاختلاف ظاهري فحسب ، فالحقيقة تبدو واضحة في تشابه الاوضاع الاقتصادية في الوقت نفسه بين اقليمي الجمهورية العربية ، ففي كليهما تعتمد الحياة بالدرجة الاولى على الزراعة وتربية الحيوان والتي تساهم بنسبة من الدخل القومي تتراوح بين ٤٠ - ٤٥ بالمئة .

وفي كليهما لا تزال الصناعة في مراحلها الاولى تتراوح بين ١٠ - ١٢ بالمئة من الدخل القومي وهي تستند الى المواد الخام الزراعية والحيوانية بالدرجة الاولى .

اما ما تبقى من الدخل القومي فتتوزعه الخدمات من تجارة ونقل ومهن ووظائف عامة وسياحة الخ . . .

وبصورة عامة تتمتع الجمهورية العربية المتحدة بكفاية ذاتية واضحة في مختلف الموارد الا في الصناعات الثقيلة والمعدنية عامة .

ويبلغ مجموع الدخل القومي في الجمهورية العربية باقليميهما قرابة عشرة مليارات ليرة سورية (٩٠٠ مليون جنيه في الاقليم المصري و ١٦٠٠ مليون ليرة سورية في الاقليم السوري) .

وهذا يدل على ان متوسط الدخل السنوي للفرد متقارب جدا فهو قرابة ٣٥٠ ليرة سورية ، ونتجها الجمهورية في سياستها الاقتصادية نحو الاقتصاد الموجه لضمان سلامة التطور والنمو .

الموارد الزراعية :

يلاحظ في كلا جزئي الجمهورية اعتماد الانتاج الزراعي على الحبوب والبقول من جهة ، والقطن وبعض المزروعات الصناعية الاخرى من جهة ثانية ، واذا كان هناك من تفاوت بين الاقليمين فهو تفاوت التكمال الذي

بجعل ما يفيض عن الاقليم الاول يحتاجه الاقليم الثاني والعكس بالعكس ، وفي هذا قوة البلدين .

ويعتبر من توابع ثروات الارض النباتية في الجمهورية ثروة الغابات وثروة المواشي .

وهذه بعض ارقام الانتاج الزراعي الموحد في الجمهورية (بلايين الاطنان):

٠,٩٠٠	بذور قطن	٣	القمح
٠,٠٠٦	تبغ وتبناك	٠,٦٠٠	الشعير
١,٢٠٠	الارز	٠,٦٠٠	طماطم (بندورة)
٠,٠٩٠	الزيتون	٠,٥٠٠	قطن مخلوج
٠,٢٥٠	بصل	٠,٠٥٠	شمندر سكري
٢,٢٠٠	قصب سكر	٢	الذرة الصفراء
٠,٠٠٣	جوت وقنب	٠,١٦٠	التمر
		٠,٢٥٠	بطاطا

بلايين الرؤوس

٦,٥	غنم
٣	ابقار وجاموس
٣	ماعز
١٨	طيور داجنة

ولا شك في ان تنفيذ مشاريع الري واصلاح الاراضي البور وتحسين البذور والانواع سيزيد الانتاج الزراعي والحيواني كمشاريع السد العالي والغاب وسدود الفرات والخابور .

الوارد الصناعية والتصنيع :

لم يعض زمن كبير على تطور الصناعة في الجمهورية بسبب سياسة المستثمرين المحتايين سابقا ، غير ان الجمهورية وخاصة منذ عهد الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية تسير في طريق التصنيع بتوسيع الصناعات القائمة او انشاء صناعات جديدة خارجة عن النطاق الزراعي كالصناعات الكيماوية مثل تكرير البترول وصناعات الازميدة والمطاط والادوية والسيالوز والورق والبطاريات والصناعات المعدنية من ثقيلة (صلب وحديد) وخفيفة وصناعات كهربائية واستخراج المعادن والكشف عنها ،

وكان للاتفاقات التي عقدها كل من سورية ومصر مع الاتحاد السوفييتي ووضع مشاريع للسنوات الخمس أو العشر أثر كبير في تأمين تنفيذ تلك المشاريع والتي سترفع الدخل القومي بنسبة كبيرة ، وتوفير العمل لعدد كبير من العمال الفائضين عن مجالات العمل الراهنة .

وعلى رأس الصناعات القائمة في الجمهورية اليوم الصناعات المستندة الى الخدمات وأهمها صناعات الملابس والمأكول اي الفول والتسج والمواد الغذائية يلي ذلك صناعة مواد البناء على أنواعها ثم تأتي باقي الصناعات .

هذا مع العلم ان هناك صناعات جديدة أخرى ناشئة أو في طور النشوء طبقا لمشروع السنوات الخمس للتصنيع في الاقليم المصري والذي ستنشأ بموجبه أكثر من ١٠٠ صناعة جديدة وأن اتفاقية التعاون الفني والاقتصادي بين الاقليم المصري والاتحاد السوفييتي قد نصت على إنشاء ٦٥ مشروعاً صناعياً بينها ما هو خاص بالبحث الجيولوجي والتعدين وبعضها خاص بالصناعات المعدنية والميكانيكية (اجزاء سيارات مثلاً) وماكينات خياطة وآلات نسيج ، وصناعات بترولية وكيميائية وطبية ، وغذائية ونسجية ، وإنتاج المواد المشعة من الرمال السوداء ، ومعمل للزئبق الخ ...

كذلك نصت الاتفاقية الخاصة بالتعاون الفني والاقتصادي بين الاقليم السوري والاتحاد السوفييتي على إنشاء (فيما عدا مشاريع الري) عدد من الصناعات بينها صناعات توليد الكهرباء والسماد الأزوتي ، والتعدين والجيولوجية .

كما نصت اتفاقات أخرى بين الجمهورية العربية المتحدة (بعد قيام الوحدة) وكل من المائة الغربية في حدود قيمة ٥٠٠ مليون مارك والشرقية على مشاريع فنية وصناعية كثيرة سيجري تنفيذها في الاقليمين .

التجارة والتبادل :

ان أبرز ما يميز الجمهورية العربية المتحدة في المضمار التجاري أربع نواح رئيسية :

١ - تعتبر الجمهورية معبر ترانزيت عالمي وتجنبي من وراء ذلك أرباحاً كبيرة بواسطة قناة السويس وأتابيب البترول التي تعبر الاقليم السوري ،

فقد قارب ما يحصل من القناة خمسين مليون جنيه مصري بعد التأميم وزاد ما يمر فيها عن ١٢٠ مليون طن وبلغ ما يحصل من مرور اتاييب البترول عبر الاقليم السوري اكثر من ٩٠ مليون ليرة سورية ، وزاد ما يمر فيها عن ٤٠ مليون طن .

٢ - ان التجارة الخارجية في قوة متعاظمة نتيجة لانخفاض الواردات بالنسبة للصادرات بسبب التصنيع الداخلي وزيادة الانتاج ولذا نجد ان العجز في الميزان التجاري يتقلص في استمرار في كلا اقليمي الجمهورية .

٣ - فتحت الجمهورية باقليمها اسواقا كثيرة جديدة بعد ان كانت تجارتها مرتبطة بدول اوروبا الغربية والولايات المتحدة ارتباطا وثيقا فعمدت اتفاقيات تجارية مع دول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي والصين والهند وغيرها ، يضاف الى ذلك اسواق البلاد العربية المجاورة ، ولذا فان مدى التجارة الخارجية يزداد باستمرار .

٤ - ان معظم واردات الجمهورية تتألف من مواد غذائية وكسائبة وآلات ، وبصورة عامة ترتفع فيها نسبة المواد المصنوعة بينما لا تؤلف الصادرات من المواد المصنوعة اكثر من ١٠ بالمائة وما تبقى يصدر كمادة خام او مواد غذائية اولية .

المواصلات والنقل :

تعتمد الجمهورية في النقل الداخلي على السكك الحديدية، والسيارات ونهر النيل (باستثناء طرق الترانزيت) . وبلغ طول الخطوط الحديدية بين عادية وضيقة ٦٧٠٠ كم منها ١٨٠٠ كم في الاقليم السوري ، اما طرق السيارات المرصوفة فتعتمد على اكثر من ١٠ آلاف كم وتطرقها اكثر من ٣٠ الف سيارة شاحنة و ٨٠ الف سيارة ركوب صغيرة .

وتنشط موانئ الجمهورية في الصادر والوارد حتى زاد عن ٧ ملايين طن (عدا الموانئ البترولية وقناة السويس) سدسها في الاقليم السوري ، وهناك اسطول تجاري حمولته اكثر من ١٢٠ الف طن ينقل الركاب وبعض الصادرات والواردات وهناك شركتان ملاحيتان جويتان في الجمهورية (في القاهرة ودمشق) تسير خلووطها الى البلاد العربية خاصة ، عدا الملاحية اليومية بين القاهرة ودمشق .

البترول

يعتبر البترول المصدر الرئيسي للطاقة اللازمة للصناعة والزراعة والمراقق العامة والأغراض المنزلية فضلا عن أهميته القصوى للأغراض الحربية والاستراتيجية ويستمد من البترول حوالي ٩٥ بالمئة من الطاقة اللازمة للصناعات في الاقليم المصري وذلك لعدم توفر أنواع الوقود الطبيعية الأخرى .

هذا ويختلف استهلاك المنتجات البترولية في الاقليم السوري عنه في الاقليم المصري اختلافا بينا .

من أجل هذا اهتمت الدولة بشؤون البترول والمنتجات البترولية اهتماما كبيرا فعملت على توفير الجوانب الأكبر من احتياجات البلاد منها وعلى التوسع في عمليات البحث والتنقيب عن البترول واستغلاله وتكريره وتيسير نقله واستكمال امكانيات تخزينه واقامة الصناعات الكيماوية التي تقوم اساسا على البترول كمادة خام .

انتاج واستهلاك البترول في الاقليم المصري :

وقد أولت الحكومة ناحية البحث عن البترول عناية واهتماما خاصين فوكلت أعمال التنقيب عنه واستغلاله لشركات وطنية صعيمة برؤوس اموال قومية خالصة حتى تخلص هذه الثروة القومية الهامة من استغلال واحتكار الشركات الأجنبية .

وقد كان من نتائج هذه السياسة أن اكتشف في السنتين الأخيرتين حقلان من أهم حقول البترول أحدهما شرقي خليج السويس في أبي ورديس يقل حاليا ٦٠٠ ألف طن من البترول الخام في السنة وحقل آخر تم اكتشافه في منتصف السنة في غرب الخليج في رأس بكر .

وبعد اكتشاف هذه الحقول الأخيرة حدثنا تاريخيا هاما اذ هي اول مرة منذ نشأت صناعة البترول في الاقليم المصري وفي العالم العربي تستطيع دولة عربية برأس مالها الوطني الخالص وجهود ابنائها وحدهم ان تضطلع بمسؤوليات التنقيب عن البترول واستغلاله وتوفق في ذلك توفيقا كبيرا .

وقد بلغ مجموع انتاج حقول البترول بالاقليم المصري ٢٢٣٥٦٧٠ طنا متريا .

وبلغت جملة المنتجات المكررة في معامل التكرير المصرية ٣١٨٧٨٠٧ طنا متريا .

الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية :

يتزايد استهلاك البلاد من المنتجات البترولية سنة بعد أخرى . ومع ان المستهلك من المنتجات البترولية قد هبط قليلا في سنة ١٩٥٧ عنه في سنة ١٩٥٦ فان هذا الهبوط يبدو واضحا في المستهلك من الكيروسين نتيجة لتوسع في استخدام البوتاجاز الذي كان عاملا على نقص المستهلك من الكيروسين . اما فيما يختص بالديزل فان التحول من استخدام المازوت الى الديزل قد أدى الى زيادة المستهلك من الاخير وبالمثل فيما يتعلق بالسولار . وفيما يختص بالمازوت نفسه فقد قل استهلاكه عما كان عليه في سنة ١٩٥٦ السبب المباشر اليه آنفا علما بان ارقام الاستهلاك لا تشمل تموين البواخر الاجنبية التي تمر بموانئ الاقليم الجنوبي .

استهلاك البلاد من المنتجات البترولية بالطن المتري

المنتجات	١٩٥٧
بنزين	٢٥٨٧٨٧
كيروسين	٦٦٨٣٧٣
سولار	٣٢٤٨٤١
ديزل	٤٢٧٣٣١
مازوت	١٧٦٥٧٢٥
جملة استهلاك البلاد	٣٢٦٥٠٥٧

وإذا صرفنا النظر عن الظروف الاستثنائية التي مرت بالبلاد في السنتين الأخيرتين بسبب العدوان فإن المستهلك من المنتجات البترولية في الاقليم المصري في ازدياد مستمر وتقدر الزيادة السنوية في استهلاك البلاد من المنتجات البترولية بحوالي ١٠ بالمئة في المتوسط وعلى هذا الاساس ينتظر أن يبلغ استهلاك البلاد من المواد البترولية خمسة ملايين ونصف من الاطنان خلال عام ١٩٦٢ أي ما يعادل كفاءة معامل التكرير بعد اقامة الاجهزة الجديدة وتشغيلها .

انتاج واستهلاك البترول في الاقليم السوري :

هذا ويختلف استهلاك المنتجات البترولية في الاقليم السوري عنه في الاقليم المصري اختلافاً بينا .

ويلاحظ أن استعمال الفيول اويل وهو أرخص انواع الوقود قليل جداً في الاقليم الشمالي لأن معظم المصانع الموجودة صغيرة توالد القوى الكهربائية اللازمة بماكينات الاحتراق الداخلي التي تدار بالجازر اويل وعلى سبيل المثال فإن محطة الكهرباء في حلب تبلغ قوتها ٨٠٠٠ كيلووات فقط بينما مجموع قوى الماكينات الصغيرة المتفرقة في المصانع المجاورة تبلغ حوالي ٢٥,٠٠٠ كيلو وات .

كما يلاحظ نسبة استهلاك البنزين في الاقليم السوري عنه في الاقليم المصري ويرجع هذا الى الاعتماد الكلي في النقل بالسيارات .

ويقل استهلاك الكيروسين كثيراً عن الاقليم المصري وذلك لاعتماد اهالي الجهات النائية الاخشاب والاحطاب في الطهي والخبز .. الخ .

هذا وتقوم الحكومة الآن بإنشاء مصفاة لتكرير البترول بمدينة حمص تبلغ قدرتها الإنتاجية مليون طن سنوياً كالآتي :

المادة	انتاج المصفاة	الاستهلاك المحلي	الفرق
بنزين ٨٦ أوكتين	١٨٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠ +
كيروسين	١٥٠,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	٨٥,٠٠٠ +
جازر اويل	٢٠٠,٠٠٠	٢٣٥,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠ -
ديزل	٦٠,٠٠٠	—	٦٠,٠٠٠ +
غفيول اويل	٣٨٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠ +
اسفلت	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	—
غاز	٢٠,٠٠٠	—	—

ولموازنة الانتاج والاستهلاك من هذه المنتجات عمل على احلال الديزل والفيول اويل مكان الجاز اويل وذلك :

١ - بانشاء محطات كهربائية مركزية في المناطق الصناعية لتحل محل الوحدات الصغيرة الخاصة مع استعمال الفيول اويل في هذه المحطات .

٢ - تشجيع المستثمرين على استعمال الفيول اويل في المخابر والسخانات المركزية كما هو الحال في الاقليم المصري .

وسيمكن الاستفادة من فائض انتاج الاقليم الشمالي من الكيروسين باستعماله في الاقليم المصري .

وقد تم اكتشاف البترول في كارانشوك ويقدر ما يمكن انتاجه من هذا الحقل بحوالي ٤٠ مليون طن في عشرين عاما اي بمعدل مليوني طن سنويا .

مما تقدم يتضح امكان استغلال موارد الاقليم الشمالي البترولية وذلك بالقيام باستكشاف مناطق الثروة البترولية واستغلالها وانشاء وحدة تكرير جديدة وتنفيذ مشروعات لنقل وتوزيع وتخزين البترول ومنتجاته بما يتناسب مع احتياجات المناطق المختلفة في الاقليم .

استغلال حقل كارانشوك :

لاستغلال ما تم اكتشافه من البترول في حقل كارانشوك - ويقدر بنحو مليوني طن سنويا - يجري انشاء محطات للتجميع وصهاريج للتخزين واجهزة لفصل الغازات والمياه عن البترول الخام .. الخ . وسيتكلف اقامة هذه المنشآت ٣٦ مليون ليرة نصفها بالعملات الاجنبية .

اما ناتج البترول فستكون حصيلته حوالي ٦٣ مليون ليرة من العملات الاجنبية سنويا .

وسيعمل حوالي ١٢٠٠ عامل في هذا المشروع .

وحدة تكرير بترول بالقامشلي :

سيكفي انتاج المصفاة الجديدة في حمص احتياجات الاستهلاك المحلي

الى حوالي سنة ١٩٦٤ وبعد ذلك يبدأ الاستهلاك في الزيادة عن الانتاج لذلك يجري انشاء وحدة جديدة للتكرير في القامشلي بأقصى الشمال بجوار حقل بترول كارانشوك وذلك لتغذية هذه المنطقة الزراعية بالمنتجات البترولية المختلفة توفيرا لمصاريف نقلها من حمص التي تبعد ٥٠٠ كيلومترا، ويقدر انتاج هذه الوحدة بحوالي ٢٠٠,٠٠٠ طن سنويا .

وستكلف انشاء هذه الوحدة والصحاريح ومحطات الكهرباء والبخار اللازمة لها حوالي ٩ ملايين ليرة منها حوالي ٢,٧٠٠,٠٠٠ ليرة فقط بالعملة الاجنبية اذ ان الصحاريح سيتمكن صنعها باستخدام منتجات مصانع الحديد والصلب في الاقليم المصري . وسيعمل حوالي ٥٠٠ عامل في هذا المشروع .

توزيع المنتجات البترولية :

بعد انشاء مصفى التكرير بمدينة حمص تصبح هذه المدينة مقرا لانتاج المواد البترولية ومركزا لتعوين الاقليم السوري بأكمله .

ولنقل المنتجات البترولية من حمص الى مناطق الاستهلاك في حلب وحماه ودمشق يجري انشاء خطان من الانابيب كل بقدار ٦ بوصات اولهما يبدأ من حمص حتى حلب مارا بحماه وثانيهما من حمص الى دمشق .

وتبلغ تكاليف هذين الخطين ١٨,٩ مليون ليرة . وبحساب عائد رأس المال على أساس الوفر الناتج من النقل بالخطوط بدلا من اللوريات فان المدة لاسترداد رأس المال تقدر بثلاث سنوات .

ويجري تشغيل نحو ٥٠٠ عامل في هذا المشروع . وعند الانتهاء من شبكة السكة الحديدية يؤخذ في الاعتبار نقل القبول اويل بواسطة الى اللوريات وانابيب الخطوط وبذلك يمكن تغذية مناطق الاستهلاك وخصوصا اللاذقية وبانياس بهذه المادة بأسعار معقولة حتى يمكن بيعها لتعويض السفن . ومما هو جدير بالذكر ان هذه العملية مصدر هام من مصادر الحصول على العملة الاجنبية .

تخزين المنتجات :

يعمل على اقامة صحاريح التخزين وما يلزمها من منشآت ومضخات

واماكن لتعبئة البراميل بالراكر الاربعة السابق ذكرها وستكون سعة هذه الصهاريج كافية لتخزين ما يكفي لاستهلاك اثني عشر اسبوعا مقدرة على اقصى استهلاك .

وتبلغ تكاليف هذه المنشآت مجتمعة ٩ ملايين ليرة ويجري تشغيل حوالي ٥٠٠ عامل في انشاء هذه الصهاريج .

البتترول في مشروعات السنوات الخمس :

طلما كان البترول هو المصدر الرئيسي في الاقليم المصري للطاقة اللازمة للصناعة والزراعة والمرافق العامة والاغراض المنزلية فضلا عن اهميته القسوى للاغراض الحربية والاستراتيجية . لذلك فقد اشتمل مشروع السنوات الخمس للصناعة على برنامج يهدف الى تحقيق الاغراض التالية :

التوسع في عمليات البحث والتنقيب عن البترول واستغلاله :

— وضع خطة محكمة لتيسير وسائل نقل المواد البترولية سواء من خارج البلاد او في داخلها .

— استكمال امكانيات التخزين وتوزيعها اقليميا بما يتناسب وحاجة البلاد .

— استكمال امكانيات تكرير البترول بما يسمح بتكرير كل حاجياتنا من المنتجات البترولية المختلفة مع مراعاة توزيع هذه الامكانيات بقدر الامكان في انحاء متفرقة من الجمهورية .

— اقامة الصناعات البترولية الكيماوية التي تقوم على البترول اساسا كمادة .

— ونورد فيما يلي بيانا للخطوط الرئيسية للمشروعات التي تضمنها البرنامج وتكاليفها .

اولا — اعمال البحث والتنقيب :

اخذت نتائج الدراسة الجديدة والتنفيذ العملي لهذه السياسة تؤي

تمارها فعلا حيث تم كشف حقول جديدة للبترول في منطقة ابو رديس ورأس بكر .

وينتظر ان يزيد انتاجنا تبعا لذلك زيادة ضخمة خلال الايام القليلة القادمة .

ثانيا - مشروعات نقل البترول :

١ - خطوط الانابيب : تعتبر خطوط الانابيب من ارقص وسائل نقل البترول لذلك عمل على استكمال شبكة خطوط الانابيب في الجمهورية وقد تضمن البرنامج :

١ = خط انابيب (جديد) من عجروود الى معمل التكرير بمسطرد كفاءة النقل حوالي مليون طن من المنتجات البيضاء سنويا .

ب = خط انابيب من الاسكندرية الى القاهرة بكفاءة النقل حوالي مليون طن من المنتجات السوداء سنويا يربط بين الموانئ الرئيسية لاستقبال ناقلات البترول بالاسكندرية والسويس كما يربط الخط الموجود حاليا السويس - القاهرة وقد اخذ في الاعتبار امكان الدفع الرجعي بهذه الخطوط مع توصيلها بالمخازن الارضية التي ستنشأ بالطريق وبذلك ييسر امداد المناطق الصناعية بالوجه البحري باقل التكاليف وضمن السيل .

ج = خط انابيب (بلاعيم وغارب والسويس) .

انشاء خط انابيب (بحري) يربط بين بلاعيم وغارب ويتصل بخط يربط بين غارب والسويس لنقل الخام الى معمل التكرير بنفس الطريقة يمكن ربط الخط الرئيسي بحقول سدر وعسل والمناطق الاخرى مستقبلا .

د = خط انابيب يربط بين مستودعات عجروود وفنارة وتقيشة الى الاسماعيلية .

٢ - ناقلات :

تضمن المشروع الحصول على عدد من ناقلات البترول بما يضمن توافر وسائل النقل البحري للمواد البترولية التي تحتاج البلاد الى استيرادها او التي سيتم تصديرها في المستقبل .

٢ - مراسي النيل :

ان النقل النهري من اضمن وسائل النقل كما ان تكاليف النقل النهري تقل عن جميع الوسائل الاخرى السريعة بالسكة الحديدية او الطرق . لذلك عمل على توفير المراسي النيلية والمستودعات حتى تستقبل الناقلات النهريّة (الصنادل) وتغريفيها وتوزيع المواد البترولية في مناطق الاستهلاك .

ثالثا - تخزين البترول :

ان التوسع في انشاء شبكة من خطوط الانابيب سيزيد من المستودعات الموجودة في القاهرة والسويس والاسكندرية . لذلك يجري عمل خزانات فوق وتحت الارض في هذه المدن حرصا من خطر الحرب .

رابعا - التوسع في تكرير البترول :

١ - معمل مسطرد :

يعتبر معمل مسطرد الحالي نواة طيبة للتوسط في عمليات التكرير بالقاهرة بحيث يصبح معملا كاملا لتكرير المنتجات البترولية التي تضغط له من السويس او الاسكندرية على ان تكون الخطوة التالية انشاء معامل اخرى اذا دعت الحال في وسط الدلتا وهي منطقة استهلاك المواد البترولية .

٢ - توسيع معمل الاسكندرية :

هذا المعمل ينتج في مراحله الاولى ٢٠٠,٠٠٠ طن سنويا ويمكن زيادة هذا الانتاج الى ٥٠٠,٠٠٠ طن الا انه يجب ان يكون الهدف زيادة الانتاج الى مليون طن سنويا حتى يمكن مواجهة احتياجات منطقة الاسكندرية وشمال الدلتا من ناحية ولاحتمال الحصول على الخام في الصحراء الغربية من ناحية اخرى .

٣ - مشروع زيت التزيت :

رؤي اقامة صناعة زيوت التزيت في احدى مدن طنطا او بنها بحيث

ينقل إليها الخام بالانابيب وذلك على أساس انتاج حوالي ٤٠٠,٠٠٠ طن سنويا تحقق وفرا من العملات الاجنبية يريد على ثلاثة ملايين من الجنيهات .

٤ - مشروع تفحيم المازوت :

يقام هذا المشروع في القاهرة قريبا من شركة الحديد والصلب وسينتج المشروع حوالي ٣٠٠,٠٠٠ طن من الفحم سنويا وذلك لمعالجة المازوت الفاضل من حقول بلاعيم للحصول على الفحم بالإضافة الى انتاج السولار والديزل .

٥ - الصناعات البترولية المترتبة على البترول :

تعتمد الصناعات الكيماوية على مشتقات البترول الى درجة كبيرة اذ انها تؤدي الى انتاج المواد الاساسية كالمعادن . وان الدراسات التفصيلية لانتاج هذه المشتقات تسير سيرا مضطربا ويعتبر هذا العمل حجر الزاوية في صناعات الادوية والمبيدات الحشرية والاصباغ واللدائن كما تسمح بانتاج الغاز اللازم للاستهلاك المدني وصناعة نهضتنا الصناعية .

ويترتب على تنفيذ هذا البرنامج وفرة في الاستيراد لا يقل عن سبعة عشر مليونا من الجنيهات نتيجة لانتاج حقول البترول الجديدة والتوسع في تكرير الخام وانتاج الزيوت المعدنية والبدء في الصناعات الكيماوية القائمة على البترول والتي تدخل منتجاتها في احتياجات كثيرة من الصناعات القائمة حاليا في البلاد وسيكون من اثر ذلك رفع مستوى الدخل القومي بما لا يقل عن خمسة عشر مليونا من الجنيهات .



النظام الاقتصادي بين اقليمي الجمهورية

هناك تكامل واضح بين اقليمي الجمهورية فالاقليم الجنوبي لا ينتج ما يكفي من القمح ويستورد في كل عام نحو ربع مليون طن بينما ينتج الاقليم الشمالي منه ما يفيض عن حاجته ويصدر في الاعوام الجيدة المحصول اكثر مما يحتاجه الاقليم الجنوبي بينما الاقليم الشمالي مستورد للارز الذي ينتجه الاقليم الجنوبي بكثرة ومصدر له في معظم السنوات . كما ان الاقليم الشمالي يصدر بعض ثبفه بينما يستورد الاقليم الجنوبي كامل حاجته من التبغ . وان اختلاف المناخ بين شعري الجمهورية له نتائج وفوائد اقتصادية كثيرة فالمناخ الحار في الاقليم الجنوبي يلائم محاصيل البلاد الحارة كقصب السكر والوز والماتجو والبلح وغير ذلك ، كما يساعد دفاء الشتاء فيه على انتاج الخضار في جميع فصول السنة ، هذا بينما يميل مناخ الاقليم الشمالي الى الاعتدال وملائمته لمحاصيل البلاد المعتدلة كالزيتون والكرم والمشمش والتفاح والجوز والقمح والشوندر والبنجر بالإضافة الى صلاحية مناطقه الساحلية والجبلية لزراعة التبغ والنبات الذي لا يزرع في الاقليم الجنوبي الا نادرا ، كما تتوفر في الاقليم الشمالي امكانيات كبيرة للحصول على اخشاب البناء والوقود وعلى الثمار من الغابات وهذا لا يتوفر في الاقليم الجنوبي بسبب جفاف المناخ الصحراوي وقلة الامطار والاسباب نفسها تتسع في الاقليم الشمالي السهول ذات المراعي الطبيعية لتربية الماشية على نطاق واسع خارج الاراضي الزراعية بينما تضيق هذه المراعي في الاقليم الجنوبي بسبب صحارها .

ويستورد الاقليم الجنوبي في كل عام اعدادا كبيرة من المواشي اللحومها ويمكن ان يقوم تخصص بين الاقليمين في مواشي اللحوم ومواشي الالبان .

وحتى في حالة وجود فائض من محصول ما في كلا الاقليمين كالقطن مثلا فان ذلك يعطيها قوة تجارية تسويقية بسبب حجم الكمية المجهزة للسوق ويجعلها اكثر قدرة على المساومة وفرض الاسعار خاصة وان تلك الاقطان من نوع جيد .

وسيوذي اختلاف المناخ والمناسطر الطبيعية بين الاقليم الشمالي والجنوبي الى قيام حركة واسعة للسياحة والاصطياف ففي الاقليم الجنوبي مناطق لا يغطي سماءها سحب في الشتاء تنفجر في جو مشمس دافئ وسط انار رائعة من عهد الفراغة وعلى شواطئ الاقليم الجنوبي الرملية يطيب قيام الحمامات البحرية الرائعة كما في الاسكندرية وراس البر عند دمياط .

اما في الاقليم الشمالي فيعتدل مناخ جباله صيفا وتنعم بين الغابات والينابيع والوديان بمناسطر لا عهد لسكان الاقليم الجنوبي بها الى جانب المدن المتنوعة الخصائص والاثار التي تعود الى عهود مختلفة .

ولقد بدأت فعلا تلك الحركات السياحية فأقيم خط بحري جديد بين اللاذقية والاسكندرية وزادت رحلات الطائرات بين دمشق والقاهرة وبدأ تنظيم جولات ورحلات فردية وجماعية من اقليم الى اقليم .

ولا شك ان ذلك سيشترئ عليه فوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة من الاستغناء عن السفر الى الخارج وزيادة الصلات والتعارف بين الاقليمين .

وتضم ارض الاقليم الجنوبي الواسعة البالغة نحو مليون كم^٢ ثروات معدنية هامة تعتبر من مقومات الصناعة الاساسية كالحديد والفحم والبتترول والفوسفات والمنجنيز والمواد المشعة والذهب ، عدا غناها بصخور البناء المتبلور الذي لا يوجد في الاقليم الشمالي والذي يعد غنيا ببعض الثروات الباطنية الاخرى كالكروم والاسفلت ولكنه يحتاج الى البترول . ففي المدة الاخيرة وخلال الازمة اللبنانية وتعذر الحصول على منتجات النفط من طرابلس كان بترول الاقليم الجنوبي عاملا على حل الازمة .

ومن المعلوم ان الاقليم الجنوبي دخل طور الصناعة الثقيلة بقيام صناعة الصلب والحديد في اراضيه ، بينما الاقليم الشمالي في طور الصناعة الخفيفة وهو بحاجة الى ذات النوع من الصناعة السابقة وبذلك

سيفتح أمام الاقليمين مجالات صناعية واسعة بقيام صناعات جديدة وزيادة في الانتاج الصناعي وتخفيض تكاليف الانتاج وارتفاع القوة الشرائية.

وبلاحظ التكامل في بعض المنتجات كالבضائع والزجاج والصابون والزيوت النباتية وزيت الزيتون بالإضافة الى صناعات أخرى يفيض انتاجها عن أحد الاقليمين ويحتاجها الاقليم الآخر .

وسيكون هناك وفر مالي كبير تحققه الجمهورية العربية المتحدة باقليمها من توحيد الجيش والتمثيل الدبلوماسي والبعثات التجارية والوفود والمؤسسات المالية والاقتصادية ومن تنسيق الاستفادة من رؤوس الاموال .

اما مركز الجمهورية العربية الاقتصادي فسيكون مرموقا لانها ستصبح من أهم دول العالم المنتجة للقمح وهي اليوم خامس دول العالم بانتاج القطن ولكنها الاولى في انتاج اجود الاقطان ، وان مرور البترول العربي من اراضيها في طريقه الى أوروبا يعطيها ميزات اقتصادية كبرى من حيث امكانيات الحصول عليه وقبض رسوم مروره ، كما أن وجود قناة السويس في الجمهورية العربية المتحدة يجعل في متناولها الحصول على المواد المصنوعة ومواد الخام العابرة من الغرب والشرق وقيام مركز عظيم لتوزيع البضائع في منطقة القناة وكان الاحتلال السابق قد حال دون قيام هذا المركز .



الجمهورية العربية المتحدة كدولة كبرى

مركزها بين دول العالم العربي المستقلة

الجمهورية العربية المتحدة هي الاولى :

- بعدد السكان ، وفيها يتركز ثلث افراد الامة العربية قاطبة (يزيدون عن ٢٨ مليون نسمة) .
- بالموارد المائية ويعبرها اكبر انهار العالم العربي النيل ، دجلة ، الفرات (اكثر من ١٥٠ مليار م^٣) .
- بانتاج القمح والذرة والارز والعدس والحمص والفل (اكثر من ثمانية ملايين طن من الحبوب والبقول) .
- بانتاج القطن وقصب السكر وشمندر السكر ، والمشمش .
- بالمنغنيز والكروم وملح الطعام ، وخام الحديد .
- بالكهرباء والفزل والنسيج والسكر ، والصابون والزيوت النباتية وصناعة الصلب والحديد ، والورق والاسمنت الخ ...

وهي الثانية بين دول العالم العربي :

- باشجار الكروم ، والابقار ، وصيد السمك ، وتكرير البترول .

وهي الثالثة :

- بالزيوت ونخيل التمر والشعير والفوسفات .

وهي الرابعة :

— بالمساحة وعدد الاغنام .

وهي الخامسة :

— بانتاج البترول .

مركزها الاقتصادي بين دول العالم

ثاني الجمهورية العربية المتحدة :

الاولى : بانتاج اجود انواع القطن في العالم وتصديره ، واجود انواع البصل ، وملح الطعام .

الثانية : بتصدير القطن من الناحية الكمية .

الرابعة : بخام المنغيز .

الخامسة : بكمية انتاج القطن ، وانتاج الفوسفات ، وتصدير الارز .

الثامنة : بالشعير .

العاشر : بالذرة الصفراء وفول القطن .

الرابعة عشرة : بالقمح والارز .

الخامسة عشرة : بعدد السكان .

السادسة عشرة : بانساع اراضيها .

السابعة عشرة : بانتاج البترول .

الثامنة عشرة : بمصممتها القاهرة التي ثاني بين مدن العالم الكبرى .

السادسة والعشرون : بانتاج السكر .

هذا واذا ما تم تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والتصنيع فان مركز الجمهورية العالمي سيرتفع درجات كثيرة دون ريب .

المجهرورية في المنظمات العالمية

هي المنظمات الناشئة بموجب اتفاقات دولية بين الحكومات يصادق عليها حسب الانظمة المتبعة لدى كل دولة . تهدف هذه المنظمات الى دعم التعاون بين اعضائها في شتى الميادين الثقافية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والعلمية ، وتبادل المعلومات في هذا السبيل والاستفادة من خبرة وتجارب كل دولة لصالح وخبرة بقية الاعضاء .

- ١ - منظمة هيئة الامم المتحدة .
- ٢ - الجامعة العربية .
- ٣ - مؤتمر التضامن الاسيوي الافريقي .
- ٤ - اللجنة الاستشارية القانونية لاسيا .
- ٥ - مؤتمر الدول الافريقية المستقلة .
- ٦ - المجلس الجعركي التعاوني .
- ٧ - المؤتمر الدبلوماسي للحقوق الدولية البحرية .
- ٨ - المجلس العام للصيد في البحر الابيض .
- ٩ - وكالة الدول الحليفة للتعويضات .
- ١٠ - المكتب العالمي للثقافة .
- ١١ - اللجنة العالمية للصناعات الزراعية .
- ١٢ - اللجنة العالمية للطب والصيدلة العسكرية .
- ١٣ - اللجنة الاستشارية العالمية للقطن .
- ١٤ - المكتب العالمي لابحاث المياه .
- ١٥ - المؤسسة العالمية لتوحيد الحقوق الخاصة .
- ١٦ - المكتب العالمي الخاص بالامراض الوبائية للحيوانات .

- ١٧ - اللجنة العالمية لشجر الحور .
- ١٨ - اللجنة العالمية للأرز .
- ١٩ - الاتحاد العالمي لحماية الملكية الخاصة .
- ٢٠ - الاتحاد العالمي لحماية الانتاج الادبي الفني .
- ٢١ - المجلس العالمي للقمح .
- ٢٢ - المجموعة العالمية لدراسة الصوف .
- ٢٣ - اللجنة الفرعية لحوض البحر الابيض المتوسط .
- ٢٤ - لجنة الشرق الاوسط للغابات .
- ٢٥ - الاتحاد العالمي لنشر التعاريف الجمركية .
- ٢٦ - منظمة العمل العالمية .
- ٢٧ - منظمة هيئة الامم المتحدة للتغذية والزراعة .
- ٢٨ - المنظمة العالمية للتربية والعلوم الثقافية .
- ٢٩ - المنظمة العالمية للطيران المدني .
- ٣٠ - البنك العالمي للإنشاء والتعمير .
- ٣١ - صندوق النقد الدولي .
- ٣٢ - منظمة الصحة العالمية .
- ٣٣ - اتحاد البريد العالمي .
- ٣٤ - الاتحاد العالمي للمواصلات السلكية واللاسلكية .
- ٣٥ - المنظمة الدولية للارصاد الجوية .
- ٣٦ - المنظمة العالمية الاستشارية للملاحة البحرية .
- ٣٧ - الاتفاق العام لتعاريف الجمركية والتجارة .



الآثار والمتاحف

منذ فجر التاريخ ومنذ انتظم الإنسان في جماعات كانت أرضنا مهد الحضارة الأولى الجامعة البشرية فقد كان له فضل وضع الحجر الأساسي لبناء مدينة عريقة في القدم جذورها العلم والمعرفة وفروعها تلك الشعوب التي استطلعت بقلها ، وسارت في ركابها ، وكانت ثمارها ذلك السجل الخالد على مر الزمن والعصور ، الذي أغنى الدهر وظل شامخا تتوج الشمس هامته .

وقد ظل هذا السجل الحافل بمختلف العاوم والفنون والآداب متنهلا لا ينضب لكل ظامء الى تاريخ هؤلاء الامجاد الشوامخ ، الذين وصلوا الى الذروة العليا في كل ما تناولته عقولهم وأيديهم فهذه آثارهم الخالدة ، احدى صحائف هذا السجل البديع ، تنطق بآيات الروعة والانتقان التي بلغت حد الإعجاز في الفن المعماري والتحت والتصوير .

ويحق لنا نحن المواطنين ان نفخر بما خلفته لنا بلادنا القديمة من آثار ، ولكننا ونحن في غمرة هذا الفخر لم ننسى واجبنا ومسؤوليتنا أمام العالم نحو صيانة هذا الميراث والمحافظة على هذه الإماتة .

فعند منتصف القرن الماضي دأب وطننا على العناية بالآثار والاهتمام بها ، واستمر يؤدي رسالته في أعمال الكشف والنشر العلمي وصيانة الآثار وترميمها عن طريق مصالح وإدارات مختلفة (مصلحة الآثار والإدارة العامة للآثار المصرية والإدارة العامة للآثار الإسلامية والقبطية والإدارة العامة للآثار والمتاحف في سوريا) .

ومنذ عام ١٩٥٢ أولت الدولة مزيدا من العناية للآثار والكشف عنها وصيانتها ، فوحدت جهود العاملين في الآثار وركزتها في مصلحة الآثار وعينت لها أول مدير عربي وأحلت المواطنين أبناء البلاد مكان الأجانب الذين كانوا يعملون في بعض الوظائف بالمتاحف والإدارات المختلفة .

وبذلك ردت الدولة للمواطنين اعتبارهم بما يعنون الكرامة والعزة وفتحت الباب واسعا امامهم لينقبوا ويبحثوا ويكتشفوا عن آثار اجدادهم الخالدة ويخرجوا بها على العالم مبرزين عظمة امتهم وعراقتها .

وتتلخص رسالة مصلحة الآثار في البحث والتنقيب عن الآثار ، وتشجيع البحوث الاثرية بوجه عام ، واقامة المتاحف الاثرية وتنظيمها وادارتها وحماية الآثار .

وتسعى المديرية العامة للآثار والمتاحف في الاقليم السوري الى وضع القضية الاثرية العربية في المستوى الرفيع الذي ارتقت اليه القومية العربية في عصرنا الحاضر وان تجعل آثار الوطن العربي عنصرا اساسيا في تغذية هذه القومية . وذلك لان كل الاكتشافات الاثرية التي جرت خلال السنوات الاخيرة ببلاد الاقليم السوري التي ظلت خلال جميع عصور التاريخ ، موطننا للشعوب العربية مجالا حيويا لتوسعها وانتشارها في العالم ، والابحاث والدراسات التي صاغتها مؤخرا عقول كبار المؤرخين والمختصين بالآثار كلها تنحو نحو اثبات ان الوجود العربي كان وما يزال امرا واقعا جليا في الشرق الادنى منذ ظهور اقدم المدينيات حتى عصرنا الحاضر ، وانه اثر في كل هذه المدينيات وابتكر حضارات رفيعة عاشت البشرية على مستحدهاتها خلال حقبات طويلة من التاريخ وتركت شواهد مادية كثيرة على ذلك في مختلف أنحاء الاقليم السوري .

وهناك اجماع على انه ليس كأرض الاقليم السوري بين مختلف بقاع الدنيا وفرة في الاكتشافات الاثرية وتنوعا في الازمنة التاريخية ، وتسجيلا للمدينيات الموهلة في القدم التي ازدهرت في هذه الأرض الصغيرة العجيبة منذ أربعة آلاف سنة قبل المسيح .

والآثار في الاقليم السوري بتنوعها وخصبها تحدثت عن نمو الحياة ومقوماتها وتعاقب العصور وتاريخ الأمم السياسي والصناعي والتجاري والفني كعصر السوميريين والكلدانيين والآشوريين والبابليين والحثيين والفرس واليونان والرومان ثم العرب الذين طبعوا الحياة من بعد بطابع الحضارة الإسلامية العربية الفريدة ، ومن هنا كانت هذه المكتشفات الثمينة تسجيلا لكل المدينيات التي نشأت قديما في احواضي الانهر والوديان والسواحل والجبال ، كانت الآثار تعبيراً حياً عن المدينيات التي ازدهرت في بلادنا وعاشت البشرية على ميراثها مئات القرون .

آثار الاقليم السوري

حفريات تل الحريري :

من الآثار التي اكتشفت في الاقليم السوري بحفريات تل الحريري (ماري) وثائق مهمة ونفصيلات دقيقة عن تلك الحياة الراقية التي نشأت في بلادنا منذ ثلاثة آلاف سنة قبل المسيح ، تنجلي في تلك المدنية العجيبة بباحاتها وغرفها ، وحماماتها وشوارعها الواسعة ، ثم عشرات التماثيل البديعة للآلهة وأعضاء الاسرة المالكة كتمثال ربة الخصب ، ومعبد عشتروت ربة الحب ، وقصر ملوكها العظيم الهائل الذي لا يدانيه بلاط ملكي في فن البناء الشرقي القديم .

حفريات رأس شمرا :

وفي حفريات (رأس شمرا) قرب اللاذقية اكتشفت الإبجدية الاوغاريتية السورية اقدم حروف إبجدية في العالم وتتألف من ثلاثين حرفا ، فضلا عن عشرات النصوص العريقة ، وعن الإبجديات القديمة بلغات مختلفة وعن الاتفاقات والوثائق الادارية والرسائل الملكية ، ومنها الآثار العاجية الثمينة .

أما آثار العهد الآشوري فقد كشفت عنها حفريات (تل احمر) و (رسلان طاش) في الشمال ، وتحتوي على قصر ومعبد آشوريين ، وتزين اهدبا الى معبد عشتار وأسدين آشوريين يضافان الى الانصاب والتماثيل لبعض ملوك آشور .

الكنيس اليهودي الأثري :

وهناك آثار ومخلفات عن الحياة الإغريقية في الاقليم السوري (السلوقية والهيلينية) تمثل الحياة الدينية والعقلية والسياسية والفنية في هذه المدن القديمة ، ومنها المعابد ، والمسارح والمدن والمدافن ، والابرار والاسوار . وأشهر تلك الآثار السورية في تلك الفترة التاريخية (الاعريقية الرومانية) كنيس الصالحية أو دورا اوبروبوس الذي بناه القائد اليوناني (نيكاتور) .

وفي هذا الكنيس الاثري مشاهد وصور من التوراة كتضحية ابراهيم لولده ، وخروج الاسرائيليين من مصر ، واستيلاء الفلسطينيين على تابوت العهد ، وانتشال موسى من اليم وصوره النبي صموئيل وهو يمسح داود بالزيت المقدس ، ويظهر فيها تأثير الفنون الشرقية والافريقية على خيال الفنانين الذين صوروها ، وهذا الكنيس النادر موجود الآن في متحف دمشق بعد ان نقلته مديرية الآثار العامة اليه .

آثار تدمر :

واما العهد الروماني الذي ازدهر فيه الاقليم السوري واصبح حلقة الاتصال بين الشرق والغرب فقد حفلت الآثار عنه بمجموعات ضخمة من هذه الفترة ، منها آثار تدمر الشهيرة ، كالمعابد والمدن ، والاعمدة ، واقواس النصر ، والتماثيل ، والساحات ، والمسارح ، والمدافن ، والمحافظات التي تمثل حياة صحراء الشام وتقاليدها ، وتكشف عن تأثير الفن التدمري بالفن الاغريقي والروماني والفارسي .

ومن الآثار الرومانية بالاقليم السوري آثار (شهباء) بسورها الضخم ، وبتمائيل الالهة والارباب، كربة الزرع وربة الأرض ، ورب الزمان اللامتناهي، وربة الحب ، وربات الفصول الاربعة .

الكنائس والاديرة :

واشتهر العهد الروماني في الاقليم السوري خلال القرن الرابع والخامس والسادس بالمنشآت الدينية التي تمثل ازوع صفحة في تاريخ المسيحية ، فهناك عدد كبير من الاديرة والكنائس في دمشق وضواحيها ، وفي حلب وفي اكثر المدن ، منها كنيسة القديس بولس الشهيرة في دمشق ، ودير تقلا ، ودير مار سركيس في معلولا ، ودير السيدة في صيدنايا الذي تؤمه الوفود كل عام للاحتفال بعيد السيد مريم العذراء .

وهناك كنيسة القديسة هيلانة ، وكنيسة القديس سركيس في معلولا، ثم قلعة القديس سمعان ، وهي من اجمل ما ابدعه الفن المسيحي الاول ، وفيها عمود القديس سمعان الذي يطل على اربع كنائس ، وعلى مقربة من هذه المجموعة يقوم الدير المشهور وملحقاته ، ثم كنيسة قلب اللوزة التي

يقول فيها المؤرخ والعالم الاثري شارل ديل : (انها معجزة الفن المسيحي السوري في القرن السادس الميلادي ، فقد وصلت الى الغاية في الابداع) .

متحف دمشق :

ان هذا المتحف يحتوي على اجمل الآثار التاريخية والفنية في الاقليم السوري واثمنها وأروعها مما يمتد الى أبعد العصور وأزهى الحضارات العريقة ، ويمثل كل مراحل التاريخ القديم في هذه البلاد التي يمكن ان يطلق عليها بحق انها التاريخ المصغر للعالم كله .

والواقع ان متحف دمشق يضم كل مظاهر الحياة الانسانية في العهود القديمة والوسطى والحديثة ، فيه مجموعات أثرية ثمينة ، كالتماثيل ، والألواح ، والصور الحجرية ، وطرائف الفن واللوايق والنصوص ، وتماثيل الآلهة ، وتتجسد فيه ثقافات العالم القديم ، وتقاليد الحضارات الاولى ، وأروع ما أبدعه العقل البشري عند كل الامم التي ساهمت في تطور التاريخ الانساني .

ومن أهم المجموعات الاثرية في قسم الآثار الاغريقية والرومانية في متحف دمشق مدفن (يرحاي التدمري) .

وقد نقلت اجزائه من وادي القبور في تدمر الى دمشق عام ١٩٣٦ وعُيد انشاؤه كما كان عليه سابقا ، وتنطق كتابة وجدت في واجهته الجنوبية ان يرحاي بن يركي قد أنشأه في شهر ابريل عام ١٠٨ ميلادية .

وفي المتحف مجموعة كبيرة من اللوحات الحجرية التدمرية التي تمثل صور الموتى النصفية وبجانها الكثير من اللوحات الثمينة ، فمنها ما يمثل الربة العربية (اللات) ويوجد الى جانب الكثير من ذلك قطعة من الفسيفساء تمثل اسطورة (كاسيوية) ملكة الحبشة وقصتها مع (الثيريد) بنات نبتون ووقائع ابنتها (اندروميد) مع البطل (بيرس) هذا عدا الرواوس الجسية الصغيرة .

متحف حلب :

وفي حلب ايضا متحف ثمين وفي القاعة السومرية نشاهد تماثيل آلهة

الخصب والماء وهو تمثال امرأة من الرخام وتمثال (ايشتوب ايلوم) وهو تمثال لأمير مدينة (ماري) ويرجع عهد التمثالين الى الاسرة البابلية الاولى ، وهناك تمثال الاله شاماس (الشمس) .

ويمكن القول بأن متحف حلب يضم آثارا ثمينة جدا لمدينة (ماري) القديمة وينتهي بعضها الى الالف الثالث قبل الميلاد ، وفيه ايضا آثار الحثيين والآشوريين والفينيقيين تنجلي بالتمائيل واللوحات والادوات والاواني الى آخر ما هنالك .

آثار الاقليم المصري

منطقة اهرام الجيزة والقاهرة :

تمتاز هذه المنطقة الاثرية الهامة بأنها تضم اشهر الآثار العالمية : الالهرام وابو الهول ، هذا فضلا عن أن قربها من مدينة القاهرة جعل منها منطقة سياحية هامة ، لذلك اولتها الدولة عناية خاصة . وقد ذاعت شهرتها اخيرا بعد الكشف الجديد للمركب الجنائزي الذي عثر عليه جنوب الهرم الاكبر .

وقد اهتمت مصلحة الآثار بترميم بعض اجزاء من سطح الهرم الاكبر كما اهتمت بتدعيم حجارة سقف الممر الداخلي للهرم . ويجري العمل الآن لاعادة الهرم الثاني للزيارة بعد تنظيف المنطقة المحيطة به من الرمال والانتقاض ، وتمهيد المساحة وتعبيد الطرق المؤدية اليه .

وقد اتمت الدولة ارميم مجموعة كبيرة من المقابر شرقي وجنوب الهرم الاكبر ، وعملت على تغطيتها لحماية نقوشها والوانها ، وقامت بترميم اصابع اليد اليمنى لتمثال أبي الهول .

وتعتبر مسلة المطرية الاثر الوحيد الباقي من آثار مدينة عين شمس (هليوبوليس) وهي من الحجر الجرايتي الوردي وارتفاعها ٢٢,٥ مترا اقامها الملك سنوسرت الاول وقد اثرت مياه الرشح على اساساتها وقاعدتها واصبحت مهددة بالسقوط ، لذلك عنيت الدولة بحمايتها فعملت على رفع منسوبها الى نحو ٥,٥ امتار ، وبذلك امكن صيانة هذا الاثر الفريد .

ثانيا - منطقة سقارة :

كانت هذه المنطقة ولا زالت لها شهرتها التاريخية الهامة ، ففيها تملور الطابع الاصيل للفن المعماري بالاقليم المصري الذي يمثل في مجموعة هرم زوسر ، وفيها الكثير من مقابر الدولة القديمة التي تعتبر من اهم المقابر الأثرية .

وتقوم المصلحة في الوقت الحاضر بتحرير الطريق الجنائزي لمجموعة هرم أوناس الذي يعتبر الطريق الجنائزي الوحيد الذي امكن العثور على كثير من عناصره المعمارية وقد تم تحرير جزء من هذا الطريق يبلغ طوله نحو ١٥٠ مترا كما امكن اعادة بناء جزء من مباني هذا الطريق واعادة بناء جدارته المنقوشة بطول نحو ١٢ مترا من الطريق كما تجري اعمالالتنظيف والكشف عن العناصر المعمارية لمعبد الوادي بهرم أوناس بعد ان تمت اقامة بعض الاعمدة الجرانيتية . ولما كان الطريق الى منطقة سقارة يمر بهذا المعبد وهذا يعطل اعمال الكشف عن عناصره ، لذلك عملت المصلحة على تحويل هذا الطريق الى الجهة البحرية منه ، وقد تم فعلا ولم يبق غير رصفه .

وقد اتمت المصلحة ترميم مجموعة كبيرة من المقابر الهامة بهذه المنطقة، وعملت على ازالة اسقفها الخشبية التي اقيمت مؤقتا وتغطيتها ببلاطات من الخرسانة لوقاية نقوشها والوانها . ومن اهم هذه المقابر : مقبرة (تي) ومقبرة مبروكا ومقبرة (بتاح حتب) وقد عثر على تسعة تماثيل بالقرب من السرايوم تمثل فلاسفة اليونان يجلسون على شكل نصف دائرة فعمل على حماية هذه المجموعة الفريدة من رمال المنطقة واقيم لها ساند تعلوه مظلة لوقايتها من مياه الامطار .

مدينة منف :

وهي عاصمة الدولة القديمة وتعتبر ذات تاريخ مجيد فقد ولد وعاش فيها ملوك اسهموا في وضع اسس الحضارة الانسانية ، وهي بموقعها الحالي من اهم المراكز السياحية لوقوعها في الطريق المؤدي الى سقارة ، وقربها من مدينة القاهرة . وقد اعتمدت مصلحة الآثار ١٠,٠٠٠ جنيه لاحياء المعالم الأثرية في هذه المدينة ، وبهذه المنطقة تمثال لابي الهول من

المرمر ، فريد في نوعه وحجمه ودقة صناعته، يبلغ طوله ٩ امتار، وعرضه متران ، ويزن نحو ٩٠ طنا ، كما يوجد بهذه المنطقة تمثال لرمسيس الثاني، خلاف التمثال الجرايتي الذي نقل واقيم بميدان محطة مصر بالقاهرة من الحجر الجيري الصلب وهو اكبر حجما منه ، دقيق الصنع ، وغاية في الجمال .

منطقة تونا الجبل :

هذه المنطقة من المناطق المرخص لجامعة القاهرة بالحفر فيها ، وتقوم مصلحة الآثار بجميع مسؤولياتها المتروية على هذه الاعمال ، وقد تناول نشاط المصلحة في هذه المنطقة الاعمال الآتية :

كانت اهم منطقة تناولتها اعمال الحفر هي منطقة السراذيب ، ولما كانت هذه السراذيب منحوتة في الجبل وعلى عمق يتراوح بين ٤ امتار وه امتار من سطح الارض ، وكانت طبيعة الجبل في هذه المنطقة ليست صخرية ، بل رملية ، لذلك كانت السراذيب معرضة للانهار وبالتالي كانت اعمال الحفر بها تحفها المخاطر ، لذلك عملت المصلحة على تقوية هذه السراذيب وتدعيمها بأكتاف سائدة ، وعمل مناوئ للاضاءة لتأمين اعمال الحفر بها وصيانتها .

وقامت المصلحة بترميم وتقوية مباني مقبرة (بلتوزيس) وفك سقفها الخشبي المؤقت وتغطيتها ببلاطات من الخرسانة ، وبذلك وقت النقوش والالوان لهذه المقبرة الفريدة من مياه الامطار التي كانت تتسرب خلال السقف الخشبي .

منطقة العراية المدفونة (ابيوس) :

تعتبر هذه المنطقة من المناطق الأثرية التي لها طابعها الخاص نظرا لما بها من الآثار الهامة ، بل الغربية في نوعها ، فضلا عن أنها من الناحية التاريخية تعتبر عند قدماء المصريين من الأماكن المقدسة لاعتقادهم ان مقبرة الآله (اوزيريس) بها ، وأهم آثار هذه المنطقة معبد سيتي الاول ، الذي بناه الملك (سيتي الاول) واكملة ابنه رمسيس الثاني والاوزريون ثم معبد رمسيس الثاني .

معبد الأقصر :

يمتاز هذا المعبد بموقعه الجميل على شاطئ النيل ، فضلا عن قيمته التاريخية وتخطيطه الهندسي الفريد ، وشخامته وارتفاع عمده وصرحه الشاهق ، وكذلك المسلة القائمة أمامه .

وقد بدأت المصلحة أعمال التنظيف والإخلاء أمام صرح المعبد ، ولما كانت مباني مدخل هذا الصرح متصدعة فقد قامت بفك حجارتها وإعادة بناءها .

كما أن أحد تماثيل رمسيس الثاني المصنوع من الجرانيت الأسود والمقام بهذا المعبد كان ينقصه الرأس المحفوظ بالمتحف المصري ، فعملت المصلحة على إرساله إلى الأقصر وتم وضعه على التمثال ، وبهذا اكتمل لهذا التمثال رونقه وجماله وصار تمثالا كاملا السمات كما أعد مشروع لتجميل هذا المعبد والكشف عن طريق الكباش الذي يربط بين هذا المعبد ومعبد الكرنك ، وقد تم الكشف عن جزء من هذا الطريق وعن المدينة الأثرية القديمة .

معبد الكرنك :

يحثل معبد الكرنك مكانا بارزا بين المعابد الأثرية ، وذلك لأهميته التاريخية والمعمارية للآثار التي يضمها بين مساحته الشاسعة التي تبلغ نحو ٣٠٠ فدان ، وقد استغرق بناء هذه المجموعة الهائلة نحو ١٥٠٠ عام وهي تشمل على مجموعة من المعابد للوك في عصور مختلفة ، وصروح تبلغ العشرة ، ومسلات ، وبحيرة مقدسة ، وكذلك قاعة الأعمدة الكبرى التي تعتبر أضخم القاعات الأثرية في العالم ، إذ تبلغ مساحتها نحو ٦٠٠٠ متر مربع، وتحتوي على ١٣٤ عمودا، ويبلغ ارتفاعها نحو ٢٠ مترا.

البر الغربي بالأقصر :

تنظيم هذه المنطقة أكبر وافخم مجموعة لمقابر ملوك الدولة الحديثة ومعابدهم ، فضلا عن مقابر الإشراف التي تزيد عن ٤٠٠ مقبرة تحت جميعها في الجبل الغربي ، وهي تحمل نقوشا وألوانا ما زالت إلى وقتنا

هذا محتفظة بجمالها ورونقها ، ومن أهم آثار هذه المنطقة معبد الرمسوم ، ومعبد مدينة هابو للملك رمسيس الثالث ومعبد الدير البحري ، ومنطقة مقابر وادي الملوك ، وبها مقابر سيتي الاول ، وأمنوفيس الثاني ، وتحتمس الثالث ، وتوت عنخ آمون وغيرهم ، وأخيرا وادي الملوكات ومن أشهر مقابره مقبرة الملكة نفر تاري زوجة الملك رمسيس الثاني التي تعنى المصلحة الآن بترميمها .

المتحف المصري :

في عام ١٨٣٥ صدر قرار بإنشاء متحف لآثار الاقليم المصري بالقاهرة وكان الغرض الاول من اقامة هذا المتحف حماية آثار الاقليم وآية مجده وليس الاهتمام بالحفاظة على الآثار هو من أجل قيمتها المادية ، كما أن هذا ليس هو الغرض الذي من أجله انشئت المتاحف ، فان للآثار قيمة تربو كثيرا على قيمتها المادية .

وقد تطورت فكرة المتاحف في العالم تطورا كبيرا ، فبعد ان كانت مجرد مجموعات شخصية يقتنيها بعض افراد من علية القوم يزينون بها قصورهم ويقاخرون بها بين اقرانهم ولا يستطيع ان ينفذ اليها الا نفر قليل من ذوي الخطوة لديهم من فنائين او هواة تغيرت الحال واصبحت المتاحف مؤسسات عامة تشرف عليها الدولة ممثلة في المجالس المحلية او الهيئات العلمية لمصلحة المجموع .

والاهداف التي تحققها اقامة المتحف المصري تتلخص فيما يلي :

اولا - دار محفوظات للوثائق التاريخية :

كانت فكرة الخلود مسيطرة على عقلية المصريين القدماء ، فبنوا معابد تتحدى الزمان بضخامة بنيانها ، وحفروا مقابر في الصخر ، واقاموا عليها اهراما من ملايين الكتل الحجرية الهائلة ، ونحتوا تماثيل في اشد الصخور صلابه ، ودونوا عقائدهم ومفاهيمهم على جدران المعابد والمقابر والحاجر ، وعلى التماثيل والانصاب ، واخترعوا ورق البردي لمختلف الاغراض التي يستعمل فيها الورق اليوم . وهذه الوثائق تجمع تاريخ الاقليم المصري السياسي والحربي والاجتماعي والديني .

متحف الفن الإسلامي :

يتبع متحف الفن الإسلامي وزارة الثقافة والإرشاد (مصلحة الآثار) وهو يضم التحف الأثرية التي يرجع عهدها إلى المدة الواقعة بين سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) وسنة ١٢٩٦ هـ (١٨٧٩ م) كما يضم تحفا أخرى من العصر الإسلامي في شتى الأقاليم التي سادت فيها الحضارة الإسلامية .

أما الفن الإسلامي في الأقليم السوري فقد تترك عشرات الآثار والمخططات، منها ما استمر قائما ومنها ما كشفت عنه الحفريات وعمليات التنقيب كالمساجد والقصور والقلاع والزخارف والنقوش والصور الخشبية والنحاسية والزجاجية والذهبية .

ومن أشهرها جامع بني أمية الذي يحوي من الفسيفساء الرائعة وأعاجيب الصناعة الدقيقة والزخارف الجصية والكتابات والأعمدة ما يجعل له أهمية تاريخية وفنية ودينية كبرى ، وفي الجامع الأموي يقول أحد المؤرخين الغربيين : « انه لم يكن فقط أعظم آبدية قامت في أرض الإسلام حتى ذلك الوقت ، بل انه أحد ابتكارات فن البناء العالمي في كل الأزمان وفي كل البلاد » . وفيه يقول المؤرخ العربي ياقوت : « ومن عجائبه انه لو عاش الإنسان مائة سنة وكان يتأمله كل يوم لرأي فيه ما لم يره في سائر الأيام من حسن صناعته واختلافها » .

وفي دمشق وحدها غير الجامع الأموي عشرات من الآثار الإسلامية ، كقصر الحر والمجمع العلمي العربي ، والمدرسة الظاهرية ، وضريح صلاح الدين الأيوبي ، والتكية السليمانية وقصر العظم ، وكثير من المساجد والمدارس والحمامات ، وكلها تكشف عما للفن الإسلامي من قيمة إيجابية على اعتباره أثرا فنيا صاغته يد العصور وتجسد فيه التاريخ ، كما أنها تكشف أيضا عن عناصر هذا الفن الإسلامي كالألوان والقباب والتجويقات والأعمدة وتيجان الأعمدة والمحاريب بما فيها من زخارف إسلامية خضعت للتطور ، فأصبحت فنا قائما بذاته رغم تفاعلها مع الفنون الأخرى ، واقتباسها منها وتأثرها بها .

٥ - المتحف القبطي

نشأة المتحف وتطوره :

يرجع الفضل في انشاء هذا المتحف الى همة بعض المواطنين ، الذين فكروا في ان يجمعوا ما يمكن جمعه من التحف الاثرية التي يرجع تاريخها الى العصر القبطي في متحف يحفظها من عاديّات الزمن . ولما صحت عزميتهم على تنفيذ الفكرة اخذوا يجمعون التبرعات حتى اذا ما توفر لديهم المال اللازم للبدء في تنفيذ الفكرة اخذوا يبحثون عن كل ما يصلح للمعرض في المتحف فجمعوا من الكنائس الاثرية او الابنية القديمة مجموعة من التحف تصلح نواة للمتحف ، واتخذوا للمتحف مكانا بجوار الكنيسة الملحقة سنة ١٩٠٨ وهي من الكنائس الاثرية التي يرجع تاريخها للقرن الخامس الميلادي .

ولم يدخروا جهدا في جمع الآثار بمختلف الطرق حتى اصبح المتحف في حالة يمثل معها حقبة من تاريخ مصر القومي ، واصبح مكملا للمتاحف الاخرى ، وظل المتحف ملكا لبطريركية الاقباط الارثوذكس حتى عام ١٩٣١ ثم اصبح ملكا للدولة .

منذ ذلك العام بدأ المتحف عهدا جديدا ، فقد عينت له الحكومة الموظفين الفنيين والاداريين والخدم اللازمين له ، ورصدت له ميزانية خاصة .

ومع مضي الزمن شاق مبنى المتحف (الجناح القديم) عن محتوياته ، فقررت الحكومة اضافة مبنى جديد ، وقد تم بناء هذا الجناح الجديد على نمط الجناح القديم ، ونقلت الى هذا الجناح الجديد مجموعة الآثار القبطية التي كانت معروضة بالمتحف المصري ، ثم نسقت تنسيقا بدعا على أحدث النظم ، وتم افتتاح هذا الجناح في ٢٠ فبراير ١٩٤٧ ويضم المتحف القبطي في قاعاته المختلفة مجموعة من الآثار القبطية تعتبر من اندر واعظم المجموعات العالمية كما نعتبر العصر القبطي الذي تمثله هذه المجموعات المرحلة الصميمة الذي تربط بين العصر اليوناني الروماني والعصر العربي فالآثار القبطية هي الآثار التي تركها الشعب قبل ظهور المسيحية بزمان طويل نستطيع تحديده بدخول الاسكندر الاكبر مصر اي نحو سنة ٣٣٢ قبل الميلاد ، واستمرت هذه الآثار الشعبية ايضا حتى بعد دخول العرب .

الباب الثالث

الأقليات المصيرية

لمحة تاريخية

أصبحت مصر دولة حديثة منذ أوائل القرن التاسع عشر بعد الحملة الفرنسية وقيام محمد علي الذي فصل البلاد عن الدولة العثمانية ، وفي عام ١٨٨٢ احتل الإنكليز البلاد على إثر سوء سياسة خلفاء محمد علي وفسادهم .

وبعد نضال دام طويلا ، حصلت مصر على استقلال مقيد بعد الحرب العالمية الأولى (١٩٢٢) وقبل الحرب العالمية الثانية في معاهدة ١٩٣٦ . وقد فسدت الحياة السياسية في عهد الاستقلال المقيد بتعاون الملكية والإقطاع والاستعمار الإنكليزي على استقلال الشعب حتى كانت ثورة ٢٢ يولية (تموز) التي قضت على الملكية وأعلنت الجمهورية وأصبحت ثورة نضالية عربية تحررية وأنشائية ، عامة .

ثم جلا الإنكليز عن قناة السويس عام ١٩٥٦ وأمنت القناة في العام نفسه، ودخلت مع سورية في الجمهورية العربية المتحدة في شباط عام ١٩٥٨

التقسيمات الإدارية :

ينقسم الاقليم المصري الى محافظات في الوادي والدلتا كالمحافظات في سورية ، وتنقسم كل محافظة الى مراكز كالمناطق في سورية ، ويبلغ عدد المحافظات سبعة عشرة ، منها تسع في الدلتا وهي القليوبية (قليوب) والشرقية (الرقائيق) والدقهلية (المنصورة) والمنوفية (شبين الكوم) والغربية (طنطا) وكفر الشيخ ، ودمنياط ، والبحيرة (دمهور) ومديرية التحرير (نصر) .

ولمناية محافظات في الصعيد وهي الجيزة ، والفيوم ، وبنى سويف ، والمنيا ، وأسيوط ، وجرجا ، وقنا ، وأسوان .

وهناك إدارات خاصة بالمدن خارج الدلتا والوادي وفي المناطق الصحراوية وتدعى محافظات وهي القاهرة ، والإسكندرية ، وبور سعيد (القنال) ، والسويس ، والصحراء الغربية ، والجنوبية والبحر الأحمر ، وسيناء.

الموقع والمنطقة الطبيعية

يشغل الاقليم المصري من الجمهورية العربية المتحدة الزاوية الشمالية الشرقية من القارة الافريقية عند ملتقى بحرين ، فهو يشرف على البحر المتوسط في الشمال والبحر الاحمر في الشرق ويتصل بليبيا غربا ، وجنوبا بالسودان وتقوم شبه جزيرة سيناء في الشمال الشرقي كجسر بين بين الاقليم وبين الجزء الجنوبي من بلاد الشام (فلسطين) ، هذا وتبلغ مساحة الاقليم ٩٩.٥ ألف كم .

اذا اخذنا الاقليم المصري كمنطقة طبيعية عامة ، وجدنا انه ينتمي الى النطاق الصحراوي الحار ، في الشمال الافريقي ، وهو يعتبر كامتداد جنوبي للاقليم السوري من حيث العروض الجغرافية ، ذلك ان نهاية الحدود الجنوبي للاقليم السوري عند العرش الثاني والثلاثين شمالا قريبة جدا من عروض الاطراف الشمالية للاقليم المصري خط عرض (٢٠ ، ٣١) .

واذا كان الاقليم السوري في مجمله اقليما متوسطيا فان الاقليم المصري اقليما صحراويا وكلاهما على امتداد الآخر ومكمل له ، رغم وجود الفواصل الصغيرة من الارض الفلسطينية المحتلة بينهما .

هذا وعلى الرغم من سيادة الطابع المناخي الصحراوي لاقليم مصر الذي هو جزء من الصحراء الكبرى فان اختلاف السطح والتركيب الطبيعي من جهة ، ووجود وادي النيل من جهة اخرى مخترقا الصحراء بين الجنوب والشمال قد اوجد اقاليم طبيعية عديدة متميزة بوضوح وفي الصحراء الغربية (الليبية) ، الصحراء الشرقية ، سيناء ، وادي النيل والدلتا .

الصحراء الغربية :

وهي اوسع اقاليم مصر (نحو ٧٠٠ ألف كم) بامتدادها من وادي

النيل شرقا الى الحدود الليبية غربا ومن السودان جنوبا الى البحر المتوسط شمالا ولا يتجاوز مجموع السكان (٢٠٠) الف نسمة ، وبرز ما في هذا الاقليم الصحراوي هو سطحه الرملي الناجم عن صخوره الرملية وعن مناخه الجاف كما ان ابرز ما يميزه وجود الينابيع الجوفية والواحات مثل الداخلة والخارجة وسيوة التي تنتشر في داخلها ، وتزرع هذه الواحات النخيل والرمال والزيتون والحبوب وتسكنها عناصر تختلف في سحناتها وتقاليدها عن المواطن المأهولة على شفاف النيل كما توجد فيها بعض القبائل البدوية على شاطئ البحر المتوسط .

وتحتوي هذه الصحراء بعض الثروات المعدنية كخام الحديد والفوسفات والاملاح .

الصحراء الشرقية :

تقع الصحراء الشرقية في شرق الاقليم المصري محصورة بين وادي النيل والبحر الاحمر وخليج السويس ، وهي تتصل باراضي السودان جنوبا ، وتنتهي على الشاطئ العربي من الخليج المذكور ومساحة هذه الصحراء (٢٢٣ الف كم ٢) وهي صحراء جبلية نجدية قليلة الينابيع والسكان وفيها كثير من الابدوة الجافة ولا تعتمد الحياة على الزراعة في هذه الصحراء على عكس الصحراء الغربية بل يعتمد سكان هذه الصحراء على رعي الماشية من ماعز والغنم (معازة في الشمال) وايل وابقار في الجنوب او على ما يسطاد من مياه البحر الاحمر .

ولا يتجاوز مجموع السكان الـ ١٥ الفا .

وهناك مورد ثالث اعطى هذه الصحراء اهميتها قديما وحديثا وهو ثروات الارض التي استغل بعضها منذ عهد الفراعنة كمقالع الحجارة ، والذهب ، ولكنه في العصر الحديث اصبح عظيم الاهمية كثير التنوع ففي الصحراء الشرقية يتركز معظم ما يستخرجه الاقليم المصري من ثروات معدنية ، فالبترومل على الشاطئ الغربي لخليج السويس وخاصة في الفردفة ورأس غارب ، والمنغنيز في سفاجة والقصير والفوسفات الى الشرق من اسنا ، وخام الحديد في جنوب شرق اسوان ، والذهب في الاطراف الجنوبية للصحراء ، هذا الى جانب موارد معدنية متعددة اخرى لم تستغل كما يجب كالواد المشعة وغيرها .

شبه جزيرة سيناء :

تقع هذه المنطقة في الشمال الشرقي من الاقليم المصري على شكل مثلثي بين ساحل البحر المتوسط وسواحل خليجي العقبة والسويس وتتفصل عن الدلتا بقناة السويس ، وهي لا تختلف كثيرا عن الصحراء الشرقية وتشبه جسرا بين بلاد الشام (فلسطين) والحجاز من جهة والاقليم المصري من جهة ثانية ، ولا تتجاوز مساحتها (٥٦) ألف كم ٢ ، وهي جبلية في الجنوب حيث دير القديسة كاترينا ونجدية (عضية النيه) في الوسط ورملية في الشمال ، وتعتبر اقل جفافا من الصحاري السابقة . ومياهها اوفر وكذلك نباتاتها وحيواناتها البرية ويستفاد ايضا من مياه السيول في بطن وادي العريش ومناطق الكثبان .

ويعيش معظم السكان (ومجموعهم ٤٠ الفا فقط) وهم من البدو على تربية الماشية من ماعز واغنام وابل وهؤلاء متصلون بعرب جنوب فلسطين وشمال الجزيرة العربية ، وقد يقوم هؤلاء بزراعات من النخيل والشعير في بطون الاودية (وادي العريش خاصة) ، وتأتي اهمية سيناء التاريخية من موقعها الجغرافي كطريق للمواصلات بين الاقليم المصري وبلاد الشام والجزيرة العربية ويعبرها الآن في الشمال خط حديدي وآخر للسيارات بين القنطرة ورفح وغرة ، اما في المدة الاخيرة فازدادت اهميتها بما تحتويه من ثروات معدنية ، وقد استخرج قسم منها في شمال الغور ، والتحاس والفيروز في الوسط (غير مستقل) .

واهم المراكز البشرية العريش (١٠) آلاف نسمة مركز المحافظة والقنطرة عند قناة السويس والغور (مركز حجر صحي) وابو زنيمة مرفأ تصدير المنغنيز .

وادي النيل والدلتا :

يعتبر وادي النيل والدلتا ، في الاقليم المصري اهم مناطق الاقليم رغم كون مساحته لا تتجاوز ٢٣ الف كم ٢ (١,٣٠ من المساحة العامة) ولكنه يضم اكثر من ٩٩ بالمئة من السكان ، وينتج اكبر الموارد المستمدة من الزراعة وما يتفرع عنها ، وكل ما سنتكلم عنه في الصفحات التالية عن الاقليم المصري يتعلق بالدرجة الاولى بهذا الجزء .

ويقع وادي النيل والدلتا ، بين الصحراء الشرقية وسيناء من جهة والصحراء الغربية من جهة أخرى ويؤلف نهر النيل وفروعه محور المنطقة من حدود السودان عند وادي حلفا الى شواطئ البحر المتوسط على طول يتجاوز ١٥٠٠ كم . وينقسم الى قسمين رئيسيين هما الوادي والدلتا اللذان تتغذى أرضهما بالغرين الخصيب للزراعة .

فالوادي : (ويدعى الصعيد أو الوجه القبلي) ، يمتد من حدود السودان حتى القاهرة على طول أكثر من ١٢٠٠ كم ولا يؤلف إلا نصف مساحة الدلتا وهو ضيق في الجنوب (١ كم) واسع في الوسط والشمال ، يبلغ ٢٣ كم وهذا أعظم عرض له ، ويلحق بالوادي في شماله الغربي واحة الفيوم التي يرونها ماء النيل بواسطة بحر يوسف الذي يصب في بحيرة تدعى بركة قارون .

وينحصر الوادي بين حافتين من جهة الصحراء الشرقية والصحراء الغربية ، ويؤلف النيل أهم ظاهرة في الوادي ويحاط على ضفتيه بحواجز ترابية مرتفعة تدعى بالجسور لمنع طفياته ثم تنخفض الأرض بعيدا عنه ، ومجرى النهر عميق بصورة عامة فهو يبلغ ١٥ م في بعض الأجزاء ، ويزيد عرضه في بعض المواضع عن ٥٠٠ م ، وله فروع كثيرة للري ، وفيض النيل في كل عام من امطار بلاد الحبشة في الصيف والخريف .

اما الدلتا (وتدعى الوجه البحري) ، فهي ذات شكل مثلثي رأسه في شمال القاهرة التي تبعد ١٧٥ كم عن البحر المتوسط بخط مستقيم ، واما قاعدته على البحر المتوسط فتبلغ ٢٠٠ كم بين الاسكندرية وبور سعيد وتبلغ مساحة الدلتا نحو ٢٢ الف كم^٢ ، غير أن اقسامها الساحلية المغطاة بالبحيرات (المنزلة والبرلس وادكو ومربوط) والمستنقعات والأراضي البور تبلغ نحو نصف مساحتها .

وتمتد الدلتا طبيعيا الى منطقة القناة وكانت فروع النيل في القديم ولا تزال الى اليوم تملؤها والنيل في الدلتا فرعان رئيسيان هما رشيد في الغرب ودemiaط في الشرق وهناك فروع ثانوية أخرى ، ولا يختلف مناخ الوادي بوجه عام عن مناخ الصحاري المجاورة وان كانت الاطراف الشمالية الممتدة نحو البحر المتوسط تتلقى مطرا أغزر (٢٠٠ - ١٠٠ مم) ولكن نتائج ذلك لا تذكر ، وبظل النيل المصدر الوحيد للماء .

موارد الوادي والدلتا :

نظرا لفقدان المعادن في الوادي والدلتا ، تنحصر الموارد الاقتصادية في الزراعة ، وما يتفرع عنها منذ عصور مفرقة في القدم ، وكانت خصوبة التربة وتوفر الماء أهم دافع في هذا السبيل ، وخاصة بعد تنفيذ مشاريع الري الحديثة لزراعة المحاصيل الصيفية بالإضافة الى المحاصيل الشتوية ، وهذه الزراعة تقوم على اساس كثيف يقل فيه استعمال الآلة ، وتتبع الدورات الزراعية الثلاثية غالبا .

وتبلغ المساحة المزروعة في الوادي والدلتا نحو ٦ ملايين فدان أي ٢,٥٤ مليون هكتار (كل ٢,٤ فدان تساوي هكتار) ، وتعتبر الدلتا أكثر أهمية من الوادي في اتساع المساحة المزروعة وغناها بالمحاصيل ، ففي الدلتا ثلثا مساحة القطن ، والقسم الأكبر من مساحة القمح والذرة ، وجل مساحة الارز ومعظم مساحات الاشجار المثمرة (٢٧ بالمئة منها عند رأس الدلتا في القليوبية) .

اما في الوادي فتجود زراعة بعض المحاصيل الشتوية كالقمح، والبصل والفول ، يضاف اليها محصول صيفي هام هو قصب السكر ، اذ ان الوادي يضم ٧٩ بالمئة منه ، وتلعب الفيوم دورا هاما في زراعة الاشجار المثمرة من حمضيات وموز وزيتون وتين ، وتنتشر في الوادي ايضا اشجار النخيل وتنتشر زراعة الخضار بوجه خاص على مقربة من القاهرة والمدن الاخرى .

هذا وتظهر الحقول في الوادي والدلتا من النوع المكشوف القليل الشجر . وتنتشر في الوادي والدلتا تربية البقر والجاموس والحمير على المراعي الصناعية ، يضاف اليها الطيور الداجنة كالدجاج والحمائم بكثرة .

وتتميز الدلتا بالنسبة للوادي بتمركز المصانع فيها واتساع شبكات طرق المواصلات .

وفي هذه البيئة السهلة تيسر المواصلات الطبيعية المعثلة في النيل وروافده حيث تنتقل آلاف المراكب الشراعية التي تفيد من حركة الماء في اتجاه الشمال واتجاه الرياح في اتجاه الجنوب ، كذلك استفيد من الطبيعة السهلة في استخدام العربات والحمير في النقل والركوب على نطاق واسع، وفي مد شبكات السكك الحديدية وأن كان رصف طرق السيارات يعاني بعض المصاعب فيها لعدم وجود الاحجار وضرورة نقلها من مسافة بعيدة .

ثانياً السكان

لعل أبرز ظاهرة بشرية في الوادي والدلتا شدة كثافة السكان تبلغ ٧٠٠ نسمة في الكم (٢) مما لا مثيل له في العالم ضمن الشروط نفسها ، وأكثر المناطق هي الجهات الجنوبية من الدلتا الخصبة التربة (١٠٠٠ - ٢٠٠٠ نسمة بالكم) وأقلها في شمال الدلتا ، حيث الأراضي البائرة ، وتعود الكثافة الشديدة الى ارتفاع نسبة المواليد (أكثر من ٤٠ بالالف) وعدم الهجرة الا في نطاق ضيق ، ويعيش في الدلتا نحو ٢٠٠ ألفا من الأوروبيين وعلى رأسهم اليونانيون .

وتعطى على متعلقة الوادي والدلتا الحياة الزراعية الريفية اما حياة المدن فمحدودة .

الحياة الريفية :

وتقوم على الفلاحين الذين يعيشون في قرى صغيرة ومزارع تدمى (عزب) او في قرى كبيرة وتتوزع تلك القرى فوق التجمود الترابية والحواجر الترابية المسماة جصور ، وتبنى المنازل من الطين النىء ، والطين المشوي في الشمس ونادراً ما يشوى في الأفران (الأجر) ، كما يستعمل القصب والبقايا النباتية الأخرى في مادة البناء ، وكثيراً ما تبنى المساكن المتراصة في ظلال بعض اشجار التخيل وفي هذه القرى يعيش الفلاحون الذين يؤلفون أكثر من ٧٥ بالمئة من سكان الوادي والدلتا ومعظمهم من العمال الزراعيين غير المالكين ، بسبب طغيان الملكية الكبرى وقد بدأت هذه الحالة تتعدل بعد الثورة بتحديد الملكية وإصلاح الأراضي وتوزيعها على الفلاحين غير المالكين ، ويعيش الفلاح في مستوى معاشي منخفض غذاؤه من الذرة والفول والعدس والبصل ، ولجاموس مركز عظيم في التغذية ، كذلك يتعرض الفلاح لأمراض مثل الملاريا والبلهارسيا وغيرها ، ومنذ قيام الثورة بدلت جهود كبيرة لرفع مستواه الصحي والمعاشي بتوفير ماء الشرب النقية وبناء القرى النموذجية ومكافحة الاوبئة والإرشاد الصحي ، فهبطت نسبة الأمراض كثيراً .

حياة المدن :

لم يكن سكان المدن في الوادي والدلتا قبل القرن الحالي يؤلفون غير نسبة ضئيلة ، فكانوا يتوزعون في الموانئ البحرية والاسكندرية والقاهرة اما باقي المدن فكانت اشبه بقرى كبيرة ، غير ان التطور الصناعي والتجارب ومد وسائل المواصلات وتطور النظام الاداري والهجرة من الريف الى المدينة كل ذلك زاد في تضخم المدن وخاصة القاهرة (٢,٢) مليوناً ، والاسكندرية (١ مليوناً) ، ونشأت مدن حديثة من العدم كبور سعيد والاسماعيلية .

وبلاحظ ان اهم المدن تقع في الدلتا وهي :

القاهرة : اخذت اهميتها كعاصمة سياسية من موقعها عند التقاء الوادي بالدلتا ممتدة من سفوح المقطم الى شواطئ النيل فاصبحت جسر عبور كبير للمواصلات بينها ، كما أصبحت أكبر مركز صناعي وتجاري وثقافي واجامعي في المنطقة ، وتوسعت المدينة حتى اتصلت بالجيزة في الجنوب الغربي ، ومصر الجديدة في الشمال الشرقي وتعرضت لتقسيمات عمرانية كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية من حيث اقامة الجسور الجديدة وشارع الكورنيش على شاطئ النيل (وطوله ٣٥ كم) والميادين والساحات العامة والابنية الضخمة وتعتبر القاهرة أكبر مدن العالم العربي والقارة الافريقية .

الاسكندرية : اخذت اهميتها كميناء رئيسي للصادرات والوارد ومركز صناعي وتجاري وفيها جالية يونانية كبيرة ، وتشتهر كمصيف للالتقاسم المصري وفيها كورنيش وحمامات بحرية رائعة وحدائق ومنتزهات ، وهي مركز جامعي .

واهم المدن الاخرى **طنطا** وهي عقدة مواصلات كبرى في وسط الدلتا ولها شأن تجاري كبير .

المنصورة : وتقع على فرع دمياط وفيها أكبر معامل قشر الارز ، **المنحلة الكبرى :** وتقوم بين المدينتين المذكورتين وهي أكبر مدينة لصناعة الغزل والتسيج في الاقليم المصري ، ثم **دمتهور وكفر الزيات ودمياط** ولها نشاط صناعي وملاحي و**الزقازيق** .

وتجد في منطقة القناة **بور سعيد** : تقع عند مدخل القناة من الشمال

على البحر المتوسط وهي مركز لتكوين السفن وقد أعيد تخليطها على اثر العدوان الثلاثي .

السويس : عند مدخل قناة السويس من البحر الاحمر وفيها معامل تكرير البترول وتقوم **الاسماعيلية** بين هاتين المدينتين وفيها مباني ادارة القناة .

اما في الصعيد فاهم المدن **اسيوط** لتوسطها وغناها الزراعي وفيها جامعة حديثة ثم مراكز المديريات وعلى راسها الفيوم واسوان واشتهر بعض مدن الوادي بانهارها الفرعونية القديمة مثل الاقصر الواقعة الى الجنوب من قنا ، كما يقصدها السواح من اسوان شتاء للتمتع بصحوها ودفئها .

وفيما يلي تقدير لعدد سكان اهم المدن المصرية بالآلاف :

القاهرة	٢,٢٠٠ نسمة	اسيوط	٩٠ نسمة
الاسكندرية	١,٠٠٠ نسمة	الاسماعيلية	٧٠ نسمة
بور سعيد	١٨٠ نسمة	الفيوم	٦٠ نسمة
طنطا	١٥٠ نسمة	دمههور	٤٠ نسمة
المحلة الكبرى	١٢٠ نسمة	اسوان	٣٠ نسمة
السويس	١٠٥ نسمة	المنصورة	٩٠ نسمة



الحياة الاقتصادية

تعتمد الحياة الاقتصادية في الاقليم المصري كما هي في الاقليم السوري على الزراعة قديما وحديثا سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، فالعاملون فيها يزيدون على ٤,٥ مليوناً وتساهم بـ ٤٠ بالمئة من الدخل ، وتؤلف مع المصنوعات الزراعية ٩٠ بالمئة من الصادرات .

ورغم ذلك فإن الوجه الزراعي والاقتصادي للاقليم قد تطور وخاصة منذ اوائل القرن التاسع عشر على اثر تغيير نظام ري العياض الى ري دائم وتوسيع المساحة المزروعة وادخال مزروعات جديدة كالقطن والقصب والارز ، واقيمت صناعات استهلاكية تعتمد على تلك المحاصيل غير ان الوضع الاقتصادي ظل حتى ثورة عام ١٩٥٢ في حالة جمود عن التقدم لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعاني منها الشعب من فقر ومرض وجهل ، وقد تميزت الثورة بالجرأة والافدام على دراسة وتنفيذ المشاريع التي تهدف الى رفع مستوى الشعب فقضى على الاقطاع ماديا وسياسيا ، وبدأ الاتجاه لاستغلال كامل الامكانيات الاقتصادية ، كالاقدام على تنفيذ مشروع السد العالي ، الذي سيزيد المساحة المزروعة مليوني فدان ، ووضعت خطط اصلاح الاراضي (مديرية التحرير) وتوزعها على الفلاحين واصبح التصنيع هدفا رئيسيا ، بانشاء الصناعات الثقيلة الانتاجية من معدنية وغيرها واستثمار مافي باطن الارض من ثروات ، ووضعت مشروع سنوات خمس للتوسع الصناعي ، وعقدت اتفاقيات لهذه الغاية مع الاتحاد السوفيتي والمالية الغربية وغيرها ، وقد دعمت هذه المرحلة بقيام الوحدة بين سورية ومصر مما سيفتح امكانيات واسعة امام الاقليمين لتنفيذ خطط التطوير والتنمية الاقتصادية .

وما زالت الحكومة تعمل على زيادة الدخل القومي بخلق البيئة الصالحة للاستثمار ومنح التسهيلات الائتمانية وتشجيع الاستثمار الاجنبي . وكان من اثر نجاح هذه السياسة ، بعد التغلب على العدوان الفاشم والحصار

الاقتصادي ، ان استقرت احوال البلاد الاقتصادية مما ادى الى زيادة المدخرات والاستثمارات في مختلف الميادين فزادت المدخرات في صندوق التوفير من ٣٢,٦ مليون جنيه في آخر ديسمبر سنة ١٩٥٦ الى ٣٧,٨ مليوناً في آخر ديسمبر سنة ١٩٥٧ .

وصاحب النشاط الادخاري نشاط استثماري فزادت اموال الشركات على اختلاف انواعها من ٢١٦ مليون جنيه في آخر ديسمبر ١٩٥٥ الى ٢٤٦,٥ مليون جنيه في آخر ديسمبر سنة ١٩٥٦ ثم الى ٢٦٠ مليون في آخر ديسمبر ١٩٥٧ . وانعكس اثر ذلك النشاط على سوق الاوراق المالية فزاد الاقبال على اقتنائها مما ادى الى زيادة القيمة السوقية للاوراق المالية من ٢١٢ مليون جنيه في اول يناير سنة ١٩٥٧ الى ٢١٧ مليون جنيه في آخر ديسمبر من نفس السنة .

وكان من اثر استقرار الاحوال الاقتصادية في البلاد وسلامة مركزها المالي ان اخذت الدول تعرض مساهمتها في نهضتنا الاقتصادية الحديثة ، فتم الاتفاق على قرض من الاتحاد السوفييتي بمقدار ٦٢ مليون جنيه للمساهمة في تمويل المشروعات الصناعية الجديدة ويبلغ عددها ٦٥ مشروعا ، كما تم الاتفاق مع ألمانيا الغربية على ضمان القروض التي تقدم لاقليم مصر في حدود ٤٥ مليون جنيه بشروط سهلة وفائدة بسيطة .

ولا زالت العروض تتوالى من الحكومات والمؤسسات الخاصة لاستثمار اموالها في البلاد .



الزراعة

تبلغ المساحة القابلة للزراعة في الاقليم المصري نحو ٣ ملايين هكتار (يزرع منها نحو ٢,٥٤ مليون هكتار بينما ٣٢٠ ألف هكتار لاتزال تزدع بنظام ري الحياض) ، ونظرا لان الزراعة كثيفة ومستمرة فان مساحة المنتجات تبلغ اكثر من ٣,٣ مليون هكتار .

وينقسم الانتاج الزراعي الى ما يلي :

الحبوب والبقول :

وتأخذ أهميتها بسبب كثرة السكان وحاجتهم الى الغذاء وعلى رأسها القمح والذرة بنوعيهما والارز والاول منهما يعتبر من المحاصيل الشتوية وهناك استيراد للقمح والذرة لعدم كفاية الانتاج ، اما الارز فقد يفيض منه في بعض السنوات ، كذلك تلعب البقول دورا كبيرا في التغذية وعلى رأسها الفول والعدس .

المحاصيل الصناعية :

تأخذ أهميتها الزراعية من شأنها الصناعي والتجاري وبأي القطن على رأس تلك المحاصيل مساحة وقيمة ، ويعتبر من اجود انواع القطن في العالم ، وهو لا يجارى في طول « الثيلة » والتعومة والمتانة ومن انواعه المشهورة السكلاريديس والكرنك وجيزة ٧ في الدلتا ، والاشموني في الصعيد وعلى انتاج القطن يعتمد كثير من مصادر المعيشة ، ولذلك دعى حقا بالذهب الابيض .

وبلي القطن قصب السكر ، وتكاليفه مرتفعة نسبيا ، وتجري محاولات لزراعة الشوندر السكري في الدلتا ، والتوسع في زراعة الكتان .

الخضار :

وأهمها البصل وهو أقدمها وأكثرها فائضا للتصدير ، وتوجد امكانيات كبرى لإنتاج انواع الخضار من بندورة وبطاطا وبازلا الخ . . . في جميع الفصول لدفع المناخ ويمكن ان يعتبر من قبيل المحاصيل الخضرية الشتوية البرسيم (علف الماشية) وهو يحتل بمساحته المرتبة الرابعة بعد القمح والذرة والقطن .

الاشجار المثمرة :

تقل الاشجار المثمرة في الاقليم المصري ، وهي اقل المحاصيل مساحة ولا تكفي الحاجة وهناك ميل للتوسع فيها ، وأهمها النخيل والحمضيات والكروم والموز والمango .

تحققت خلال السنوات الست الماضية المشروعات الانتاجية التي تهدف الى زيادة غلة الفدان سواء في توفير التربة الصالحة أو تدبير التقاوي النقية لكافة الزراع .

كما تناول التحسين اصناف القصب والاكثر من التقاوي المسجلة والمعتمدة من القطن كما تناول تحسين البيئة الصالحة للنبات بوضع اسس مشروعات حصر الاراضي وتغذية النبات وبحث وسائل علاج الاراضي الملحية والقلوية كما تناولت مشروعات الوزارة نواحي اخرى من بينها الاكثر من اشجار الفاكهة والاشجار الخشبية وتحسين اصناف الخضر وتعميم تقاويها المنتقاة ورفع مستوى الانتاج الحيواني بشتى الطرق .

وكان من اثر تنفيذ هذه المشروعات ان اصبحت البلاد تستورد مواد غذائية اقل وتصدر اكثر .

وقد ادى تنفيذ هذه السياسة في تجنب اخطار الاعتماد على محصول واحد ان زادت المساحات التي زرعت بمحصولات اخرى غير القطن والتي كان يفتقر اليها الانتاج المحلي وتتوافر فيها امكانيات النجاح الاقتصادي فزادت المساحة المزروعة من الارز عام ١٩٥٦ عما كانت عليه في عام ١٩٥٢

بنحو ٣١٧.٠٠٠ فدان ومن الخضر ١.٣٠٠.٠٠٠ ومن الفاكهة ١٣٥.٠٠٠ ومن القصب ١٧.٠٠٠ ومن المحاصيل البقولية ١٢.٠٠٠ ومن البصل ١٣.٠٠٠ فدان.

وكان من نتيجة عناية حكومة الثورة بشروة البلاد الحيوانية وانشاء ٣٠ وحدة بيطرية لعلاج الحيوانات والدواجن بالمجان في انحاء ريف مصر ان زادت تلك الشروة عاما بعد عام وزاد تبعاً لذلك انتاج مصر من اللبن فقد كان الانتاج في موسم ١٩٥٢/١٩٥٣ ١٩٥.٤ مليون رطل ارتفع الى ٢٣٤٠ مليون رطلاً في موسم ١٩٥٦/١٩٥٧

لقد كان دخل مصر من الزراعة في موسم ١٩٥٢/١٩٥٣ هو ٢٥٢ مليون جنيه فوصل عام ١٩٥٦/١٩٥٧ الى ٣١٢ مليوناً .

فاذا علمنا ان عدد السكان يتزايد ستوياً بنحو ٢,٥ في المائة وان القوة الشرائية للشعب قد زادت بعد الثورة نتيجة لتنفيذ المشروعات العمرانية والاناجية وقانون الاصلاح الزراعي وان المستوى العام للتغذية قد ارتفع لكان ذلك دليلاً كافياً على ان زيادة الانتاج الزراعي لم تغط الزيادة في عدد السكان والقوى الشرائية ومستوى التغذية فحسب بل فاض عنها بالقدر الذي سمح بزيادة التصدير والاقلال من الاستيراد .

الانتاج الزراعي بالآلاف الاطنان

الحبوب والبقول	الخضار والاشجار المثمرة	مزروعات صناعية
القمح ١,٨٧٤	بندورة ٥٠٠	الياف القطن ٤٠٠
الدرة الصفراء ١,٧٩٠	بطاطا ٢٠٠	قصب السكر ٢,١٠٠
الرز ١,٢٠٠	بصل	
الفول والعدس	حمضيات ٢٠٠	
والحمص ٤٠٠		

مشاريع الري وتخزين المياه

كان نظام الري الدائم حتى عهد محمد علي يقوم على التحكم في النظام الطبيعي لماء النيل فكان ما يسمى « ري الحياض » الذي قسمت بموجبه أراضي الوادي والدلتا الى قطع رباعية الاشلاع ، تملأ في وقت الفيضان وتصرف بعد انخفاض النهر وتشجيع التربة بالماء قرابة شهرين وتغطيها بالطين الخصيب ، فتصبح مهياة للزراع ، وكان من توابع هذا النظام اقامة حواجز على جانبي النيل « تدعى جسور » فيها فتحات لدخول الماء الى الحياض والانصراف منها .

وقد دفع محمد علي الى تغيير هذا النظام كونه لا يسمح بالزراعة غير مرة واحدة لانتاج محاصيل شتوية بينما يبقى انتاج المحاصيل الصيفية محدودا جدا ، وهذه المحاصيل ثمينسة كالقطن وقصب السكر والارز والخضار ، فبدأت منذ عهده سلسلة من المشاريع لتوفير الري الدائم عن طريق رفع مستوى ماء النهر او تخزينه ، كسد القناطر الخيرية عند تفرع النيل في شمال القاهرة ومهمته ارواء الدلتا .

وبعد محمد علي شقت ترعة الابراهيمية لري مصر الوسطى ولتغذية القيوم بالماء عن طريق بحر يوسف ، وتلاها انشاء قناطر اسيوط عند راسها عام ١٩٠٢ ثم قناطر عند نجع حمادي واسنا في الصعيد ودعمت القناطر الخيرية بسد آخر ، وجميع تلك القناطر ترفع المياه لتمكينها من الدخول في الترع والقنوات .

وكان خزان اسوان الذي انشيء عام ١٩٠٢ وعلى مرتين المشروع الوحيد لتخزين الماء في سبيل تخفيف اضرار الفيضانات المنخفضة او

العالية (يخزن ٥,٥ مليار م^٣ من الماء) كما انشيء قبل الحرب العالمية الثانية مشروع خزان جبل الاولياء على النيل الابيض في السودان وذلك لمصلحة اراضي الاقليم .

وهناك امكانية الاستفادة من مشاريع اعالي النيل في الحبشة واوغندا ، وبالإضافة الى مياه النيل السطحية في الوادي والدلتا توجد آلاف الآبار التي تستفيد من المياه الجوفية في الري والشرب الا في المناطق الشمالية من الدلتا فالمياه الباطنية تختلط مع مياه البحر ولا يمكن الاستفادة منها .

هذا وقد اوجدت مشاريع الري الدائم مسألة جديدة في الوادي والدلتا هي تصريف مياه ما تحت السطح ، التي ترتفع فيها نسبة الملوحة وتؤدي جذور المزروعات ، ويجري هذا الصرف باقنية في الوادي الى ماء النيل ، اما في الدلتا فتتصرف شمالا الى اقرب البحيرات حيث تنزح بواسطة مضخات وتلقى في البحر .



السد العالي

يمثل مشروع السد العالي الذروة في محاولة الاقليم الجنوبي لتوفير الماء اللازم الري من نهر النيل وزراعة جميع الاراضي التي يمكن استثمارها ، ويعتبر اكبر مشروع هندسي في العالم .

وهو الى ذلك اكبر السدود من نوعه ، ويمتاز عليها جميعا بكونه قريبا من المناطق التي تحتاج اليه بذلك سيزيد الى مدى بعيد المساحة القابلة للزراع في مصر والسودان وقد اتخذت كافة التدابير لتنفيذ هذا المشروع الجبار في اقصر مدة ممكنة .

ويرجح ان تتمتع البلاد بعد ٥ سنوات بالخير الذي سيفيضة عليها هذا السد الذي يقدر له ان يوطد دعائم الاقتصاد على اوسع مقياس وان يرفع مستوى معيشة الشعب وان يحمي البلاد من اخطار الفيضانات .

هذا بالإضافة الى الطاقة الكهربائية التي سيوفرها تنفيذ المشروع والتي قدرت بعشرة مليارات كيلواط في السنة يتجاوز ثمنها مليون جنيه .

وسوف يتسع السد لمئة وثلاثين الف مليون متر مكعب أي اكثر من اربعة اضعاف خزان بولدر الاميركي الذي يعتبر اليوم اضخم سد في العالم واكثر من ٢٦ ضعف مخزون سد اسوان الحالي . وكمية الماء التي يخزنها تعادل كامل مياه النيل خلال سنتين في فيضان متوسط .

وسيقدم السد العالي ٣٠ بالمئة فائضا سنويا عن حاجة مصر والسودان الحالي .

وهذا الفائض كسب صرف للبلاد من الماء الذي يذهب اليوم هدرا الى البحر ، وسوف يستخدم في استصلاح مليون فدان من الاراضي .

وهذا يعني ضعف الارض المزروعة حاليا في السودان ، ويقع السد

الحالي على بعد ستة كيلو مترات من خزان اسوان في بقعة من التهرسفتها
مكونتان من الصخر الذي يساعد على بناء الاتفاق الضرورية .

اما علو السد فسوف يبلغ مئة وعشرة امتار في عرض خمسمائة متر .

وسيتحول النيل في جنوب السد الى بحيرة كبيرة تبلغ مساحتها
٣٠٠٠ كيلو متر مربع ممتدة على طول ٥٠٠ كم .

وقد صمم بحيث لا يتأثر بالغارات الجوية وبحيث تعوض خسائر المياه
التي تحدثها القذائف الجوية .

واوجزت الفوائد المرتقبة من السد العالي كما يلي :

- ١ - زيادة الاراضي المزروعة في الاقليم الجنوبي بنسبة ٣٠ بالمئة .
- ٢ - ضمان ماء الري الضروري لكافة الاراضي الزراعية عندما تشح
المياه في بعض السنين .
- ٣ - ضمان تصريف المياه في الاراضي الزراعية .
- ٤ - امكان زراعة ٧٠٠ ألف فدان رز في السنة .
- ٥ - الحماية الكافية من الفيضانات .
- ٦ - تحسين الملاحة النهرية .
- ٧ - توفير طاقة كهربائية تعادل عشرة ملايين كيلوواط في السنة .
- ٨ - خفض استهلاك المازوت بمعدل مليوني طن سنويا .
- ٩ - زيادة موارد الدولة بمبلغ ٢٣ مليون جنيه .
- ١٠ - زيادة الدخل القومي بمعدل ٣٥٥ مليون جنيه (١٠٢٠ مليون
دولار) .

وسوف يتخذ السد العالي على مرحلتين :

تكلف المرحلة الاولى ١١٨ مليون جنيه

وتكلف المرحلة الثانية ١٦٣ مليون جنيه

مجموع المرحلتين ٢٨١ مليون جنيه

أما تكاليف استصلاح الأراضي فسوف تكون :

٧٧ مليون جنيه في المرحلة الأولى

و ٢٧ مليون جنيه في المرحلة الثانية

ومجموعها ١٠٤ مليون جنيه

ستبلغ تكاليف مشروعات الإسكن :

٢٥ مليون جنيه في المرحلة الأولى

و ٨ مليون جنيه في المرحلة الثانية

المجموع ٣٣ مليون جنيه

وقد حسب تكاليف تنفيذ مشروع السد العالي وملحقاته على الوجه

التالي :

تكاليف الإنشاء	٢٨١ مليون جنيه
استصلاح الأراضي	١٠٤ مليون جنيه
الإسكا	٣٣ مليون جنيه
جملة التكاليف	٤٠٨ مليون جنيه

إن حجارة الهرم الأكبر لا تمثل إلا جزءاً من سبعة عشر من المواد التي

سيبنى منها السد العالي الذي هو في الواقع هرم القرن العشرين ولكنه

ليس الهرم الجامد بل أقيم لينتفع منه عشرات الملايين من الأحياء .



الوادي الجديد

أعلن سيادة الرئيس جمال عبد الناصر المباشرة بتنفيذ مشروع الوادي الجديد . كان ذلك في خطاب تاريخي القاه في اواخر عام ١٩٥٨ بمدينة بور سعيد . أكد الرئيس ان التبة متجهة لحياء واد جديد يكون موازيا لوادي النيل تستخدم في ريه المياه الجوفية . وقدر بان قرابة ٣ ملايين فدان غير مزروعة حتى الآن بين الواحات الداخلة والواحات الخارجية والغرافرة والبحرية وستكون هي صالحة للزراعة . وانه قد تم بالفعل استصلاح ١٣٠٠ فدان في الواحات الخارجية .

وهذه بعض الوقائع عن الوادي الجديد وما ينتظر هـلـا الوادي من انقلاب يعتبر من ادوع الاعمال الانشائية في العالم واكثرها فائدة .

— تقرر نقل عدد كبير من المراوح الهوائية التي تنتجها المصانع الحربية الى الوادي الجديد وستعيد هذه المراوح حفر اكثر من اربعة آلاف بئر رومانية ملأها الرمال في المنطقة ومن الثابت ان اعادة حفر تلك الآبار وهي كثيرة ومتفرقة لن يحتاج الى نفقات ضخمة . وسوف تسد حاجة المناطق الى المياه . اما رفع المياه قنتولاه المراوح الهوائية دون حاجة الى قوى محركة او وقود .

— سوف يمنح أبناء الصحراء الغربية معونات اجتماعية لرفع مستوى المعيشة هناك .

— العمل قائم في الواحة الداخلة لانشاء محطة تجارب جديدة على مساحة ١٠٠ فدان ستختص المحطة بابحاث النباتات والحيوانات التي تصلح زراعتها وتربيتها هناك لتصميمها في الوادي .

— سينشأ مشال في مناطق اخرى في مساحة الف فدان لانتاج الاشجار والنباتات التي تصلح زراعتها بالمنطقة .

— سائين ان مساحات شاسعة من اراضي الوادي يمكن زراعتها دون حاجة الى تسوية او تعديل وتربتها جيدة جدا وملتئة بالعناصر الغذائية .

— توجد مساحات كبيرة اخرى صالحة للزراعة وقد ثبت انها لا تحتاج الى كميات ضخمة من المياه ويمكن الاعتماد فيها على مياه المطر في فصل الشتاء فقط .

— تقرر ارسال الاغنام المستوردة من الخارج الى مناطق الرعي بالوادي لتربتها هناك واقلمتها لتجهيز الاصناف المحلية بها للحصول على نسل جديد يمكنه العيش في البيئة الجديدة وله مميزات النوعين من ناحية الصوف ووفرة اللحوم .

— ينتظر ان يزداد ايراد المياه الجوفية في الوادي الجديد بعد انعام مشروع توليد الكهرباء من مشروع القطارة الذي يقضي بجلب مياه البحر الى ذلك المنخفض وتوليد الكهرباء من سقوطها فيه على ارتفاع خمسين مترا . وسوف يؤدي تنفيذ هذا المشروع الى زيادة امكانيات الصحراء الغربية الى حدود بعيدة حتى يستحيل الوادي الى بقعة خصيبة جديدة بتسميته الوادي الاخضر .

— تقرر تشجيع هجرة الايدي العاملة الى الوادي واقامة مجتمع فيه على اساس تعاوني وتدريب اهل الواحات على الزراعة .

— تم اعداد الخطوط العريضة لمرحلة الاستصلاح واعتمد مبلغ ٣٧٤ الف جنيه للبدء فورا في تنفيذها ونقل عدد كبير من الحقارات والجرارات الى الوادي الجديد وتبدأ المرحلة باستصلاح ٢٠ الف فدان .

— تم في واحة سيوة تجهيز مجموعة عيون طبيعية وبناء احواض لها للتحكم في المياه المتفجرة منها في ري الاراضي .

— تجري الآن ابحاث واسعة على امكانيات المياه الجوفية في مناطق متفرقة بالواحات وعمل دراسات فنية لمشروع خزان وادي الخروبة في مرسى مطروح لري مساحات كبيرة من اراضي الوادي .

— اسفرت زراعة القمح في الوادي الجديد عن نتائج طيبة من حيث الغلة ومن حيث جودة النوع وكمية الدرس الناتجة عنه .

— اعد لمنطقة الوادي الجديد برنامج ضخم للاكثار من تربية المرامى بها وتوسع هذه المنطقة لما لا يقل عن عشرة ملايين رأس من الغنم سيكون لها اثرها في ايجاد صناعات الالبان وتوفير اللحوم للسكان الجدد وايجاد الصناعات الاخرى المترتبة عليها كدبغ الجلود وصناعة الاحذية وقص الصوف وتصنيعه و الى ذلك .

— انتهى اعداد الميزانية الخاصة بالآبار في الوادي الجديد وسيظهر انتاج هذا الوادي بنسبة كبيرة قبل حلول صيف ١٩٥٩ .

— يؤكد الخبراء ان اكثر من خمسة ملايين نسمة يمكن ان يستوعبهم الوادي الجديد . وقد كان هذا الوادي نفسه يتسع لثمانية ملايين نسمة في زمان الرومان . وكان في الوادي اذ ذاك لا اقل من مليون بشر رومانية . — آلات ومعدات هذه الآبار تصل تباعاً من المانيا وقد تم شحنها فعلاً .

— اراضي الوادي هي ارض اراضي الجمهورية . تبلغ تكاليف زراعة الفدان ٢٠ جنيهاً و ١٠ جنيهات لتسويقه واعداده للزراعة .

الانتاج الحيواني

ومعظمه يرتبط بالانتاج الزراعي والدلتا ، ويستورد الاقليم كثيرا من حاجته الى اللحوم ومنتجات الالبان من الخارج باستثناء البيض ولحوم الطيور الداجنة ، فهي تكفيه او تفيض عنه .

ويأخذ الصيد البحري والنهري أهمية متزايدة بزيادة انتاجها من شواطئ البحر الاحمر ومنطقة البحيرات . وفيما يلي احصاء عن الثروة الحيوانية في الاقليم المصري :

الإبقار	١,٢٥ رأس	الغنم	١,٨ رأس
الجاموس	١,٢٥ رأس	الماعز	١,٥ رأس
الحمير	١,١ رأس	الاسماك	٦٠ طن
الطيور الداجنة	١٥,٧٥ رأس		



الصناعة

تأتي الصناعة بعد الخدمات والزراعة من مصادر الدخل (١٢ بالمائة للصناعة و ٤٨ بالمائة للخدمات) وقد أشرنا الى اهتمام الدولة بالصناعة كوسيلة لرفع مستوى المعيشة وتشغيل اليد العاملة الفائضة (١٣٠ ألف عامل جديد يدخلون ميدان العمل كل عام) ، والاستغناء عن الاستيراد الاجنبي .

ولا تزال اهم الصناعات الراهنة تقوم على المنتجات الزراعية للكساء والغذاء .

الصناعات النسيجية :

وتضم صناعات حياج القطن وغزله ونسجه ، وكذلك غزل الصوف والحرير ونسجهما وبعض الصناعات الكتانية ، وتتركز الصناعات النسيجية في اقليم الدلتا وخاصة في المحلة الكبرى وضواحي القاهرة ، والاسكندرية وكفر الدوار وتشتهر دمياط بالصناعة الحريرية وهذا اهتمام الدولة بتوسيع صناعة النسيج الصوفي لسد الحاجة .

الصناعات الغذائية :

تأتي صناعة السكر على رأس تلك الصناعات ، وتتمثل في عصر القصب في جهات متفرقة في الصعيد ، ثم ينقل الخام الى معمل التكرير في الحوامدية الى الجنوب من القاهرة ، ويلحق بهذه الصناعة استخراج الكحول ، وتزدهر صناعة الزيوت والاسمان النباتية لاعتمادها على بدور القطن واهم مراكزها في كفر الزيات ، وتتبعها صناعة الصابون والعلف .

وفي منطقة القاهرة توجد صناعات متنوعة للألبان وحفظ الخضار ورب البندورة والاشربة بأنواعها ، ولدمياط شهرة خاصة بالجبن البلقاني . وتنتشر في مناطق عديدة صناعات طحن الحبوب ومشتقاتها وقشر الارز (مقاشر المنصورة ودمياط) .

الصناعات الكيماوية :

وأهمها صناعة تكرير النفط في السويس التي تناسب واقع الاحواض المنتجة على جانبي الخليج ، وهناك مصنعان أحدهما للحكومة (١ مليون طن) والآخر لشركة البترول المصرية الانكليزية (٢,٥ مليون طن) ويجري إنشاء معامل اضافية للتكرير في القاهرة والاسكندرية .

وتقوم صناعة الاسمدة في كفر الزيات (سوبر فوسفات) وفي السويس (آزوتي جيري) وينتظر ان تقوم صناعة اسمدة عند اسوان (بعد كهربة الخزان) وقرب حلوان عند معمل الحديد والصلب (سمارد فوسفوري) .

وتتركز صناعة الصابون في كفر الزيات وفي القاهرة والاسكندرية وغيرها ، كذلك تنتشر صناعة الاسمنت في جنوب القاهرة ، والزجاج والمصاييح الكهربائية في ضواحيها ، وصناعة أفلام السينما ودباغة الجلود والورق والكرتون والكبريت والايال ، ومركبات الصوديوم والكلسيوم ، وحمض الآزوت والادوية وتجري اقامة صناعات جديدة للورق الجيد واطارات السيارات وغيرها .

الصناعات المعدنية :

وأهمها صناعة تحويل الحديد (الخردة) الى قضبان حديدية للبناء وصناعة الصفيح الاننيوم لعمل الادوات المنزلية وصناعة الألواح والاسلاك النحاسية والمواقد البترولية والصناعات الميكانيكية في ورشات القطارات والسكك الحديدية والموانئ البحرية .

صناعات متفرقة :

تتمثل في عمل الآجر (الطوب) المشوي ومواد البناء الأخرى والأواني الخزفية وصناعة السكاير .

برنامج التصنيع :

كان من بين أهداف الثورة التوسع في تصنيع البلاد وتنمية الانتاج واعتبار ذلك من اهم الدعايم التي يقوم عليها استقلال البلاد الاقتصادي ويتحقق بهما للوطن رفح مستوى معيشة ابنائه وتوفير العمل للاعداد المتكاثرة من السكان .

وكان من الطبيعي ان توجه العناية في اولى مراحل التصنيع الى المشروعات ذات الاعمىة الاستراتيجية والصناعات الاساسية الهامة والتي لها اولوية واضحة في التنمية الصناعية فاتخذت خطوات سريعة فعالة لتنفيذ عدد من المشروعات الاساسية وساهمت في رؤوس اموال بعض المشروعات الكبرى كما عملت على تدبير القروض اللازمة للتوسع في الصناعة .

وقد بدا كثير من تلك المشروعات الهامة يخرج الى حيز الوجود ، فقد بدا مصنع الحديد والصلب في الانتاج ، ذلك المشروع الضخم الذي بلغ راس ماله ١٩ مليون جنيه وجعلته مساهمة الحكومة فيه ٧ ١/٤ مليون جنيه ومن المنتظر ان ينتج هذا المشروع في اول مراحله ٢٦٥ الف طن من الحديد والصلب تقدر قيمتها بنحو عشرة ملايين من الجنيهات يضاف اليها نحو ثلاثة ارباع المليون قيمة المنتجات الثانوية للمشروع .

وقد اهتمت الدولة ايضا بشؤون البترول والمنتجات البترولية اذ هي تعتبر العمود الفقري للصناعة والزراعة والدعامة الرئيسية التي تركز عليها قوة البلاد الحرية وكفاءتها الاقتصادية ولذا عملت الحكومة على توفير الجانب الاكبر من احتياجات البلاد منها وتوسعت في صناعة تكرير البترول بحيث تصبح قادرة على تكرير الانتاج المحلي وكذا المستورد من الزيت الخام فارتفعت كفاءة معامل التكرير من ٢ ١/٢ مليون طن الى طوالي ٣ ١/٢ مليون طن حاليا .

كذلك اهتمت الدولة بمستودعات تخزين البترول فتوسعت فيها ، كما تم مد خط انابيب البترول بين السويس والقاهرة وهو الخط الذي يبلغ طوله ١٢٠ كم وكفاءته ٢,٧ مليون طن سنويا .

وكان لا بد ان توجه الثورة بمشروعات توليد الكهرباء الى ما يحقق احتياجات التصنيع باعتبار ان الكهرباء من اهم العناصر الاساسية للصناعات للصناعات المختلفة ، فعملت على دراسة وتنفيذ مشروعات جديدة لتوليد الكهرباء وجعلت الاولوية فيها لمشروعات القوة الكهربائية المالية .

وكان من أولى المشروعات التي أولتها الثورة عنايتها مشروع توليد الكهرباء من خزان اسوان فرصدت له الاعتمادات اللازمة لتنفيذه وتقدر بنحو ٢٧,٥ مليون جنيه وقد قطع المشروع مرحلة عامة في التنفيذ ومن المنتظر انمامه جزئيا خلال عام ١٩٥٩ اما الافادة الكاملة من امكانياته فستتم في نهاية عام ١٩٦٠ وسيترتب على تنفيذ هذا المشروع قوة كهربائية قدرها ١٨٨٠ مليون كيلوواط ساعي في السنة يستخدم الجانب الاكبر منها لاغراض صناعية .

وبالمثل اهتمت الثورة بتدعيم محطات التوليد الحرارية فقامت بتوسيع محطة شمال القاهرة بحيث أصبحت قدرتها ١٠٠ الف كيلو واط بدلا من ٤٠ الف كيلو واط وذلك لمواجهة الازدياد السريع في استهلاك الكهرباء بالقاهرة وضواحيها .

كما تم تنفيذ محطة جنوب القاهرة وقدرتها ٢٢٠ الف كيلو واط وينتظر تشغيلها في وقت قريب جدا وكذلك تم انشاء محطة التبين جنوب حلوان وتبلغ قدرتها ٤٥ الف كيلو واط وتبلغ تكاليف تنفيذ المحطتين الاخيرتين ٨,٥ ملايين من الجنيهات .

كذلك اولت الثورة صناعة السماد الأزوتي عناية خاصة فتكونت لهذا الغرض شركة الصناعات الكيماوية المصرية برأس مال قدره ثمانية ملايين من الجنيهات لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع ، اكتسبت الحكومة فيها بمبلغ ٥,٦ جنيه وتقدر جملة رأس المال اللازم لإنشاء المصنع بمبلغ ٢٢ مليون جنيه ينفق ثلثها داخل البلاد . كما يقدر ما سيكون عليه انتاجه السنوي بنحو ٣٧٠ الف طن من سماد نترات النشادر الجيري ، تبلغ قيمتها اكثر من ثمانية ملايين من الجنيهات .

ولقد كان من نتيجة التشريعات التي اصدرتها الثورة اقبال المستثمرين على الميدان الصناعي مما أدى الى قيام كثير من المشروعات الصناعية الجديدة بالبلاد والتوسع في كثير من الصناعات القائمة .

ففي صناعة التعدين زاد انتاج الخامات المعدنية وصادراتها بما يوازي ٥٠ بالمئة تقريبا من ١٩٥١ - ١٩٥٧ .

وفي الصناعات الهندسية والمعدنية قامت صناعة عربات السكك الحديدية ، وقد تكونت شركة لانتاج الكابلات الكهربائية .

وقد انشئت وزارة جديدة للصناعة في اول يوليو سنة ١٩٥٦ لتختص بكل ما يتعلق بشؤون تصنيع البلاد واستغلال الثروة المعدنية وما يتصل بذلك من شؤون البترول والقوى المحركة .

وقد قامت الحكومة بوضع سياسة تصنيعية واضحة المعالم متصلة النتائج من الناحيتين الفنية والاقتصادية تبعاً لنظام مدروس للاولويات يبين ما يجب ان يتبع في سبيل التنمية الصناعية بحيث تكون هذه السياسة منبعثة من واقع احتياجاتنا وبحيث تأخذ في الاعتبار العوامل التي تؤثر في اقتصادنا وتعتمد هذه السياسة على الاسس التالية :

١ - تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل ما يمكن انتاجه محلياً من المنتجات الصناعية التي يستهلكها السوق المحلي وتستوردها حالياً من الخارج وبهذا توفر الكثير من العملات الاجنبية وتزيد الدخل القومي .

٢ - التوسع في الصناعات التي يمكن ان تجد سوقاً للتصدير الى الخارج وتتوافر لها عوامل النجاح وبذا يمكن معالجة المركز الدقيق الذي تعانيه مصادر عملاتنا الاجنبية الحالية .

٣ - اقامة الصناعات الاساسية التي تعتبر اساساً للنهضة الصناعية والتي من شأنها ان توسع امكانيات الاستثمار في الصناعات الاساسية في برامج السنوات الخمس التالية .

ومن اهم المشروعات التي تضمنها برنامج الصناعات التحويلية اقامة صناعة الاسمدة باستخدام كهربية خزان اسوان ، واستكمال مصنع الحديد والصلب وصناعة لب الورق وورق الطباعة والكتابة واستكمال مصنع شركة مصر للفزل والنسيج بالمحلة الكبرى والرسالة البحرية والحوض الجفاف ومحركات الدبزل ومصانع لغزل القطن وصناعة السكر وتجهيف البصل وتصنيعه وصناعة الجرارات والدراجات وصناعة آلات الورش ومكينات الخياطة ومعدات التليفون وفحم الكوك وغيرها .

وقد كان لا بد عند رسم برنامج للتنمية الصناعية من وضع خطة لاعداد الفنيين من جميع المستويات ليقوا باحتياجات الصناعات الجديدة والصناعات القائمة .

وكان من اهداف هذه الخطة رفع الكفاية الانتاجية وخفض تكاليف الانتاج في الصناعة ولذلك تضمن المشروع برنامجاً لرفع الكفاية الانتاجية

في المصانع الحالية وللتدريب المهني بما يوفي احتياجات تنفيذ البرنامج من العمال والملاحطين والفنيين في جميع المستويات .

وقد تم اعداد المشروع ورفع الى السيد رئيس الجمهورية في اول يناير سنة ١٩٥٧ فامر بالبدء في تنفيذ البرنامج وفعلا سارت الوزارة في تنفيذ المشروعات التي تضمنها البرنامج اما بتأسيس شركات جديدة او التوسع في بعض المؤسسات القائمة . واقبل رأس المال المحلي على تنفيذ هذه المشروعات اقبالا طيبا ثقة منه بما تقدمه الدولة للصناعة من رعاية كاملة واطمئنانا الى ما تبذله اجهزتها من دراسة فنية واقتصادية دقيقة لمشروعات التنمية .

وقد كان من نتيجة ذلك تكوين عدد من الشركات لصناعات الودق ، والجرافيت ، والبطاريات ، والحراريات ، والفخار ، والسفرة ، ومهمات الكهرباء ، واليابات ولوازم المباني والعدد الدقيقة وغيرها . كذلك تأسست شركات لاستغلال الثروة المعدنية والرمال السوداء كما تأسست شركتان للأغراض البترولية كما زبدت الطاقة الإنتاجية لبعض المصانع القائمة حاليا بقصد انتاج بعض السلع التي لم تكن تنتج من قبل مثل الزجاج الانجليزي والمتعادل وبعض انواع البويات والادوية وبعض انواع المسامير واسلاك الصلب وما إليها .

وفي ٢٩ يناير سنة ١٩٥٨ تم الاتفاق مع الاتحاد السوفياتي على تنفيذ عدد كبير من المشروعات التي تضمنها البرنامج والتي تتناول مختلف أوجه النشاط الصناعي عن طريق الاستفادة بالتسهيلات التي يقدمها القرض السوفياتي وفي حدود قيمته التي حددت بمبلغ ٧٠٠ (سبعمائة) مليون روبل أي حوالي ٦٢ مليون جنيه .

الآثار المترتبة على تنفيذ برنامج السنوات الخمس :

رسم البرنامج على اساس زيادة الدخل القومي في القطاع الصناعي وحده بحوالي ٨٤ مليون جنيه في نهاية السنة الخامسة على انه عندما يتم تنفيذ جميع مشروعات البرنامج وذلك في نهاية السنة السابعة من بدء تنفيذه فان الزيادة المباشرة وغير المباشرة في الدخل القومي من القطاع الصناعي ستبلغ ١٣٥ مليون جنيه ومعنى ذلك رفع نسبة مساهمة الصناعة في الدخل القومي الى ما يوازي ٢٢ بالمئة من هذا الدخل بدلا من ١١ بالمئة كما هو الحال الآن .

المنتجات الصناعية :

طن	٧٥	غزل القطن	٢,٥٠٠	طن	بترول
طن	١٣	غزل الصوف	١,٦٠٠,٠٠٠	طن	قوى كهربائية
طن	٢١٦	المنغيز	٦٤٧	طن	فوسفات
طن	١٠	زجاج	١,١٠٠	طن	اسمنت
			٣١٠	طن	سكر

سوق الانتاج الصناعي والزراعي لعام ١٩٥٨

وهذا المعرض اقيم يوم ٩ ديسمبر ١٩٥٨ على ارض المعارض بالجزيرة بالقاهرة وذلك بمناسبة انعقاد مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية (الدورة الثامنة) في يوم ١٢/٦/١٩٥٨ وكذلك بمناسبة عقد المؤتمر الاقتصادي لمجموعة الدول الافريقية والاسيوية يوم ١٩٥٨/١٢/٨ .

والغرض الاساسي من اقامة هذا المعرض هو تعريف المواطنين بالجمهورية العربية المتحدة بمدى تقدم الجمهورية باقليمها في شتى الميادين الانتاجية وليكون فرصة مناسبة طيبة لاطلاع اعضاء الغرف التجارية والزراعية والصناعية في الدول العربية وفي مجموعة الدول الاسيوية الافريقية على ما وصلت اليه الجمهورية العربية المتحدة في مضمار الزراعة والصناعة .

واختيار هذا الموعد بالذات مناسبة بالنسبة للسياح ولرجال الاعمال الذين يفتدون الى القاهرة في مثل هذه الشهور من كل عام ، وهكذا يمكن تعريف الجميع بشكل ملموس بالنهضة الشاملة لكافة اوجه النشاط في الجمهورية العربية المتحدة .

وقد اشتركت الجمهورية باقليمها في هذا المعرض وكان اهتمام الزوار مركزا على الشكل الذي تم فيه ادماج منتجات الاقليم وما وصلت اليه نهضتنا في مختلف اوجه النشاط ، فكان الاقبال على المعرض شديدا من ابناء الاقليم ومن الاقطار العربية الشقيقة ، بل من الاجانب الذين ابدوا اعجابا شديدا بمعرضاتنا والاخراج الفني للمعرض .

التجارة

تعكس التجارة الحالية الاقتصادية والبشرية في الاقليم ، اذ تلعب المنتجات الزراعية والغذائية الدور الاول سواء في حقل التصدير ام في حقل الاستيراد . فالمنتجات الزراعية وعلى راسها القطن وما يصنع منه ، مباشرة ، تمثل ٩٠ بالمئة من قيمة الصادرات .. كما تمثل المنتجات الزراعية الغذائية والاسمدة وغيرها نحو ٤٠ بالمئة من الواردات .

ويرجع السبب في هذا الوضع الى الاعتماد على محصول القطن كمادة رئيسية للتصدير وكثرة المواد المشتقة منه ، كما يرجع الى زيادة عدد السكان زيادة كبيرة تتطلب توفير المزيد من المواد الغذائية ، ولا تزال تعتمد على استيراد التجهيزات الصناعية والمواد المصنوعة الاخرى من البلاد الاجنبية وهذا ما ادى منذ الحرب العالمية الثانية الى عجز مستمر في الميزان التجاري .

وكانت العلاقات التجارية ترتبط بدول اوروبا الغربية التي تشتري القطن المصري مقابل بيع بعض منتجاتها وخاصة بريطانية التي تراكمت عليها بعض الديون لمر من ايام الحرب وهي المسماة بالارصدة ، كذلك كانت ترتبط بالولايات المتحدة التي تباع السيارات والآلات والمواد الغذائية .

وبعد الحرب بدأ التفتيش عن اسواق جديدة للتعامل فانشئت علاقات واتفاقيات تجارية مع عدد من دول اوروبا الوسطى والشرقية وعدد من الدول الآسيوية كشكوساوفاكيا وبولندا والاتحاد السوفياتي والهند والصين والمالية الغربية والشرقية ، وذلك للتخلص من الضغط الاقتصادي والسياسي للدول الغربية .

وعدا ذلك هدف الاقليم المصري الى سد حاجته من منتجاته والتخلص من الخسارة في الميزان التجاري عن طريق زيادتها وازدادت صادراتها والتقليل من وارداتها ، وخاصة المصنوعات الاستهلاكية غير الانتاجية ، وكان هذا

هدفا اقتصاديا هاما اذ ارتفعت نسبة الصناعات الاناجية الى الاستهلاكية والتي تستوردها البلاد من الثلث الى اكثر من النصف ، ولذا هبط مستوى الاستيراد بينما زادت الصادرات في ١٩٥٧ الى ١٧٢ مليون جنيه مقابل ١٤٢ مليون جنيه في سنة ١٩٥٦ ونقص العجز في الميزان التجاري الى ١١ مليون جنيه وهو اقل عجز حقق منذ الحرب العالمية الاخيرة .

وانشئت سنة ١٩٥٧ هيئة عامة لتنمية الصادرات غرضها العمل على تسهيل تصريف المنتجات المصرية في الاسواق الخارجية بشتى الطرق كالقيام بوسائل الدعاية والاعلان واقتراح السياسة العامة للتصدير وشروط فرز المنتجات المصرية وتصنيفها وتعبئتها واتخاذ وسائل تشجيع التصدير لبعض المنتجات .

واهم صادرات الاقليم هي القطن وغزله والبصل والزيت المعدنية والخامات المعدنية .

واهم الواردات القمح والدقيق ، والاسمدة والتبغ والشاي والالات والسيارات والمنسوجات .

واهم الدول التي يصدر اليها نيكوسلوفاكيا ، فرنسا واليابان والهند والسودان والصين وايطالية .

واهم الدول التي يستورد منها هي الولايات المتحدة والمملكة المغربية وبريطانية وايطالية والهند والاتحاد السوفياتي . وتبلغ قيمة واردات الاقليم الجنوبي ١٨٥ مليون جنيه .



التمصيل

ان البنوك مرافق رئيسية في الحياة الاقتصادية للبلاد اذ تتجمع لديها ودائع الافراد ومدخراتهم ثم تنفق منها هذه الاموال في شكل قروض واعتمادات للتجارة والزراعة والصناعة ، ولقد اثبتت الاحداث ان كثيرا من فروع بنوك الدول المعنوية التي كانت تعمل في الاقليم الجنوبي كانت تمنح قروضها الى عملائها في البلاد بناء على اوامر مباشرة تأتيها من الخارج ومؤدى هذا ان سياسة الائتمان التي يقوم عليها الاقتصاد في الداخل كانت ترسم خارج البلاد وفقا لما تمليه المصالح الاجنبية ، هذا على الرغم من ان النفوذ الذي كانت تملكه هذه البنوك الاجنبية كان مستعدا مما يتجمع لديها من اموال عربية وودائع ياتمنها المواطنون عليها ومدخرات يحتفظون بها لديها ، اذ انه لم يكن لها بالاقليم الجنوبي رؤوس اموال تذكر .

لذلك اصبح من الطبيعي بل من الضروري ان يصدر تشريع يعطي للمواطنين حق السيطرة على اموالهم ويضمن لهم حق استقلالها وبحقق توجيه سياسة الائتمان المصرفي وفقا للمصالح الاقتصادي للبلاد .

وليست في هذا بدعة ، اذ ان الدولة سلكت مسلكا طبيعيا اتبعته كثير من الدول الاخرى في هذا السبيل ، بل لقد ذهبت بعض الدول الى ابعاد من ذلك فامتدت البنوك المركزية والتجارية نائمينا يكاد يكون شاملا .

وقد تقلت ملكية واعمال البنوك الانجليزية والفرنسية الى بنوك ومؤسسات وطنية مع مراعاة تمثيل طبيعة العمليات والاجزء الفنية في البنوك المختلفة عند التوزيع . وقد روعيت في هذا الصدد رغبة المشتريين ومستوى الودائع واهمية الاعمال في كل من هذه البنوك والعمل على دعم المؤسسات المشتريية والمُستراة بادماج بعضها في بعض حتى تصبح وحدات اقتصادية قوية تعمل لصالح الاقتصاد القومي ، وقد اخذت الدولة في الاعتبار الا تحتكر مؤسسة ما مزاولة عمليات معينة ، بل حاولت التوفيق

بين جميع الاعتبارات الاقتصادية ، وجمعت بين دعم المؤسسات والسماح بقدر من المنافسة المفيدة بينها .

وعلى ضوء ما تقدم من اعتبارات نقلت ملكية بنك باركلز الى المؤسسة الاقتصادية والبنك الشرقي الى بنك اتحاد التجار الذي انشئ لهذا الغرض وادمج بنك اليونان والعثماني البريطانيان وبيعا لبنك الجمهورية ، كما ادمج بنك الكريدي ليونيه والبنك الاهلي الباريسي الفرنسيان وبيعا الى بنك القاهرة وبيع بنك الرهونات الى شركة التضامن المالي .

وكان لا بد ايضا للحكومة ان تعصر شركات التأمين اذ انها جهاز هام يساعد على ايجاد استقرار اجتماعي في البلاد وذلك بتشجيع الافراد على الادخار وعلى مواجهة مخاطر الحياة بنفس امانة مطمئنة كما يجتمع لدى هذه الشركات جزء هام من المدخرات القومية يمكنها من المساهمة في تمويل نهضة البلاد الاقتصادية ، وكان التعمير ضروريا ليعطى الافراد على مدخراتهم وتطمئن الدولة على مراعاة المصالح القومية في استثمار هذه الاموال .

وكانت بريطانيا وفرنسا مهيمتين على سوق التأمين في البلاد عن طريق فروعهما ووكالاتهما وعن طريق الاستثمار باعادة التأمين في السوق المصرية وعن طريق خبرتهما في شركات التأمين المصرية ومساهمتهم في مساهمة محسوسة في رؤوس اموالها وفي ادارتها .

وقد كشف العدوان الثلاثي عن هذه السيطرة وعن الاضرار التي كانت تنجم عنها فعجلت الحكومة بوضع خطة النهوض بسوق التأمين المصرية وعلاج مواطن الضعف فيها .

فقد كان من نتيجة التغلغل الاجنبي في سوق التأمين المصرية ان بلغت خسائرنا القومية القاهرة والمستثرة من صناعة التأمين نحو مليون ونصف مليون جنيه في السنة فضلا عن ان اموال المصريين في بعض هيئات التأمين الاجنبية لم تستغل فيما يتجاوب مع الاهداف القومية اذ كان الشطر الاكبر منها يوظف في استثمارات قصيرة الاجل رغم ان الكثير من هذه الاموال يقابل التزامات طويلة الاجل كتأمينات الحياة . وكان عدد هيئات التأمين الاجنبية التي تزاوّل العمل في الداخل يربو على عشرة امثال شركات التأمين المصرية وكانت هذه الهيئات الاجنبية في مجموعها تستقي ما يقرب من نصف عمليات التأمين التي تجري في السوق المصرية .

وكان تنفيذ القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ حلقة أخيرة في سلسلة الإجراءات التي اتخذت لتخصير سوق التأمين المصرية حيث اشترط لتسجيل أية هيئة تأمين أن تكون متخذة شكل شركة مساهمة وطنية وأن تكون أسهمها جميعا اسمية ومماوكة لمواطنين دائما كما منحت السلطة لوزير المالية والاقتصاد ليحدد لهيئات التأمين القائمة مهلة لا تتجاوز خمس سنوات لاستيفاء هذه الشروط .

وفي تطبيق هذا القانون منحت هيئات التأمين جميعها مدة سنة لاستيفاء أحكامه فإذا رغبت الهيئة منحها مهلة أكبر أمكنها التقدم بطلب في هذا الشأن في خلال ثلاثة شهور من تاريخ نشر اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه .

وقد اظهرت الازمة التي مرت بها البلاد خطورة الدور الذي تلعبه التوكيلات التجارية في استيراد مختلف السلع الضرورية للاستهلاك العام لذلك لجأت الحكومة الى تخصيص هذا الفرع الهام من فروع النشاط الاقتصادي حتى تتفادى الاخطار التي تنجم عن سيطرة غير المواطنين على هذا النشاط وحتى تضمن استمرار ورود السلع الضرورية بأسعار مناسبة وتتجنب استخدام الاستيراد كوسيلة لتهرب الاموال للخارج .



السياحة

تعتبر السياحة مصدرا هاما من مصادر الدخل القومي كما انها وسيلة فعالة تسمح بالدعاية عن نهضة البلاد .

لذلك نظمت الجهات المختصة على اختلافها الوانا متعددة من التسهيلات بحيث امكن اتمام الاجراءات الجمركية على البواخر خارج الموانئ ليتسنى السائحون النزول بمجرد وصولهم .

كما بسرت التأشيرات الجماعية دون استخراج جوازات سفر فردية . وتقرر تنظيم وكالات السفر والشركات التي تتلقى السائحون الاجانب عند نزولهم الى البلاد بحيث تقيهم من اساءة الاستغلال او التفرير قصدر القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ لهذا الغرض .

كما صدر القانون رقم ٦١٨ لتنظيم اختيار المرشدين والادلاء ومراعاة توفر شروط حسن السمعة واللياقة للقيام بهذه المهمة القومية .

وانشئت مكاتب سياحية لمصر في كل من نيويورك ولندن وباريس وروما وجنيف واتخذ الاجراءات لافتتاح مكاتبين في مدريد وفرانكفورت، وهذه المكاتب مزودة بالافلام والصور والكتب والنشرات عن مصر ومناطقها السياحية ونشاطها الاجتماعي والاقتصادي .

كذلك اشتركت مصلحة السياحة في الهيئات الرسمية والاهلية العالمية المعنية بالنشاط السياحي واوفدت ممثلها لحضور مؤتمرات تلك الهيئات في عواصم امريكا واوروبا ، ونفس الغاية دعي عدد كبير من ممثلي شركات السياحة والنقل في الخارج لزيارة مصر .

وصدرت مجلات سياحية باللغات الفرنسية والانكليزية والعربية . ولتوفير اسباب الراحة ، وتعدد انواع المتع الفتيسة التي تهتم السياح

حوالت كثير من القصور الملكية وقصور الامراء الى متاحف وهي قصر عابدين والمتنزه ورأس الثين والجوهرة والمنيل .

كما انشئت استراحات سياحية في كثير من المناطق التي كانت تفتقر لأبسط وسائل الراحة منها الاقصر والبلينا وادفو .

وانشئت مكاتب لتشجيع السياحة في الداخل في كل من السويس وبور سعيد والاسكندرية واسوان . وقد شجعت الحكومة على انشاء الفنادق بالتوصية بمنح القروض لتيسير مهمة بناء الفنادق ، وقد اسفرت هذه المعونة على زيادة في عدد حجرات الفنادق ، وبلغت هذه الزيادة ١٨٩٢ سربرا في ١٠٦٨ حجرة في ثمانية فنادق جديدة .

ولما كانت السياحة الداخلية هي اساس هام يعتمد على النشاط الاهلي فقد صدر قرار جمهوري بانشاء هيئات اقليمية لتنشيط السياحة تمثل فيها الهيئات الحكومية المتصلة بالسياحة وغرف صناعة الفنادق واصحاب المحال العامة ، وغرف صناعة السياحة وشركات الطيران والملاحة لتعاون الحكومة مع الهيئات الاهلية على التهوض بالمناطق السياحية وتوفير اسباب الراحة والجمال لها .

وقد اثبتت الاحصائيات ان حركة السياحة في مصر يضاعفد نموها على صورة مستقرة .

فقد كان عدد الوافدين الى مصر من الاجانب في سنة ١٩٥٢ ، ٢٠٦,٠٣٣ فارتفع الى ٢٥٠,٠٥٩ في سنة ١٩٥٣ والى ٢٤٤,٤٨٧ في سنة ١٩٥٤ ، ثم الى ٣٩٩,٩٨٨ في سنة ١٩٥٥ ، والى ٣٦٨,١٩١ في سنة ١٩٥٦ ، ويعتبر هذا دليلا على استمرار نمو السياحة فان عدد الزائرين الذين قضوا على الاقل ليلة في مصر ، كان في سنة ١٩٥٦ (١٧٠) الفا ، على حين كان في سنة ١٩٥٥ : ١٥٩ الفا ، فالتقص طرا في سنة ١٩٥٦ على السائحين العابرين (الترانست) ، وكان هذا التقص بسبب العدوان الذي اوقف العمل في المطارات . وتقدر مصلحة السياحة ما تنفقه السائحون في مصر في عام ١٩٥٦ بنحو عشرين مليوناً من الجنيهات .

طرق المواصلات

يعتمد الاقليم في مواصلاته على السكك الحديدية والنيل وطرق السيارات .

السكك الحديدية :

بدا الاهتمام بها منذ اواسط القرن التاسع عشر بعد السكك الحديدية قبل ان تنتشر السكك الحديدية في عدد من الدول الاوروبية وظلت العناية بالسكك الحديدية تفوق العناية بالطرق الاخرى بسبب طبيعة البلاد الدلتاوية وعدم وجود الحجارة اللازمة لرصف الطرق .

وتمتلك الدولة معظم السكك الحديدية وهي من القياس العادي ويبلغ طولها (٤٥٠٠ كم) تقريبا اما ما تبقى من السكك فهو من السكك الضيقة المحدودة في الدلتا التي تمتلكها بعض الشركات ويبلغ طولها اكثر من (٥٠٠ كم) بما في ذلك الخط الغربي الى الواحات الخارجية والفيوم .

واهم السكك الحديدية المنطلقة من عقدة القاهرة تسير جنوبا نحو اسوان وتمر في مراكز مديريات الصعيد حتى اسوان (مع فرعين الى الفيوم والى الواحات الخارجية) .

ومن القاهرة يمتد خط حديدي الى الاسكندرية مارا بطنطا وكفر الزيات ، وخط الزقازيق والاسماعيلية وينته هذا الخط الى فلسطين وله فرعان نحو بور سعيد شمالا والسويس جنوبا وهناك خطوط فرعية .

طرق السيارات :

وقد اعتمدت الدولة منذ عام ١٩٥٢ بتوسيع شبكتها فضاءتها واهمها طريق الاسكندرية الصحراوي ، وطريق فلسطين عبر سيناء وطرق الصعيد

وطريق القاهرة - السويس ، والقاهرة - الفيوم ، ومما تبقى فمن نوع الطرق الزراعية ، ويبلغ طول الطريق المرصوفة نحو ٨٠٠٠ كم والزراعية (١٤ الف كم) .

الملاحة في النيل :

وتعتمد على آلاف المراكب الشراعية وغيرها التي تمخر النيل والقنوات المتفرعة عنه وهي تهتم بنقل المواد ذات الحجم الكبير على مسافات بعيدة كالقطن والحجارة والتبن والخزف الخ ...

واهم طرق الملاحة تقوم في النيل الرئيسي بين الصعيد والقاهرة وترعة الممبودية الواصلة بين فرع الرشيد والاسكندرية .

وتهتم الدولة بزيادة فعالية الاقنية ، وجعل المجرى الرئيسي للنيل صالحا للملاحة ، في جميع الفصول وستزداد اهمية الملاحة النيلية بعد تنفيذ المشروعات الصناعية وخاصة مشروع الحديد والصلب ويبلغ ماينقل في النيل نحو ٤/٣ مليون طن .

الملاحة البحرية والجوية :

لمصر اسطول تجاري صغير (حمولته ١٢٠,٠٠٠ طن) وتهتم بتدعيمه بشراء المراكب لنقل الفحم الحجري ونقل البترول وزيادة حمولة السفن الأخرى وذلك للاستغناء عن السفن الأجنبية في الصادر والوارد وتهتم ببناء حوض جاف كبير في الاسكندرية لاصلاح السفن وترسانة بحرية لبنائها بمعدل ٥٠ الف طن في العام .

واهم الموانئ المصرية للصادر والوارد ميناء الاسكندرية ، وتزداد اهمية السويس باطراد ازدياد التعامل مع الدول الاسيوية ، اما ميناء بور سعيد فهو ميناء مرور بالدرجة الاولى .

وللاقليم المصري مركز عالمي ممتاز بالملاحة الجوية بسبب الموقع الجغرافي وتعتبر القاهرة اهم محطة جوية ، وهناك شركة خاصة للملاحة الجوية (شركة مصر للطيران) تسير خطوطها نحو البلدان العربية خاصة .

قناة السويس

تعتبر قناة السويس أهم ممر مائي بحري في العالم ، وقد امتتها الدولة عام ١٩٥٦ ويبلغ طول هذه القناة (١٧٣ كم) ، وتبدأ من السويس جنوبا وتمر بالإسماعيلية وتنتهي ببور سعيد شمالا ويمر بها في كل عام أكثر من خمس عشرة ألف سفينة (المعدل اليومي قرابة خمسين سفينة) وحمولة تزيد على ١١٦ مليون طن ، نصفها من البترول المتجه نحو أوروبا من بلدان الخليج العربي ، وتحصل رسوم تعادل تقريبا (٦ شلنات) لكل طن أو راكب مدني وعسكري ، وتوفر القناة دخلا هاما للبلاد كان يذهب للشركة الأجنبية السابقة التي كانت تحصل على دخل سنوي يبلغ (٢٥) مليون جنيه ، أما اليوم فالدخل من القناة يتجاوز ٤٠ مليون جنيه .

والقناة تختصر طريق السفن الداهية من بلاد الغرب الى الشرق وبالعكس بتجنيبها الدوران حول القارة الأفريقية ويتراوح هذا الاقتصاد في المسافة بين ١٧ و ٥٦ بالمئة كما أن وفر الوقود يتراوح بين ٥٠ و ٧٠ بالمئة حسب حمولة السفينة وسرعتها .

ومن هنا تنضح الفائدة التي تعود بها القناة على اقتصاديات الدول في جميع أنحاء العالم إذ أنها تؤثر بطريقة مباشرة على ثمن التكلفة لكثير من السلع .

وقد نتج عن تعطيل أعمال التطهير في القناة حوالي ٦ أشهر (اثر العدوان) نقص في العمق أدى الى خفض الغاطس المسموح به للسفن العابرة الى ٢٣ قدما . وتسعى الدولة الى إيصال الغاطس الى ٣٤,٥ قدما في المستقبل القريب .

والهدف الاول لبرنامج تحسين القناة الجاري تنفيذه الآن هو توسيع القناة وتعميقها بحيث تتناسب مع تطور سياسة بناء السفن في العالم من حيث الحجم والحمولة والعدد .

التربية والتعليم

ادركت الدولة ان موضوع التربية والتعليم يتصل اتصالا مباشرا بكل فرد وكل أسرة ويؤثر تأثيرا جوهريا واساسيا في حاضر الامة ومستقبلها.

وفي ضوء الظروف والامكانيات ، انتهى الامر الى ان ست سنوات تعليمية ، هي اقل مدة يمكن ان تكون اساسا معقولا لتعليم شعبي تهيأ فيه الفرص المتكافئة لجميع المواطنين وأن تكون دعامة لحياة ديمقراطية سليمة ، فتقرر على هذا ، ان يكون التعليم الابتدائي اجباريا مجانيا لمدة ست سنوات كاملة ، وأن توجه العناية مع ذلك لتدعيم التعليم فيما بعد هذه المرحلة وأن تقابل احتياجات البلاد ومقتضيات تطورها الصناعي والزراعي والتجاري ، فوضع لذلك برنامج لعشر سنوات لتعميم التعليم الشعبي في المرحلة الاولى ويقتضي ذلك انشاء ٤٠٠٠ مدرسة يتكلف بناؤها ٨٠ مليون جنيه واعداد ٥٨ ألف معلم ، يتطلب اعدادها ٦ ملايين جنيه ، وزيادة ميزانية التعليم الابتدائي تدريجيا من ١٢ مليون جنيه عام ١٩٥٢/١٩٥٤ الى ٤٠ مليون جنيه في عام ١٩٦٢/١٩٦٤ ، وقد اخذت الوزارة في تنفيذ هذا البرنامج وقطعت فيه شوطا الى ان بدأت معركة التسليح والحصار الاقتصادي فوضع برنامج مؤقت لخمس سنوات اذا كان من الضروري ان تكون الاولى في اموال الميزانية لمشروعات الانتاج لانها تتصل بالرخاء العام واسباب العيش للشعب كله .

وبدا تنفيذ هذا المشروع في عام ١٩٥٦ / ١٩٥٧ .

ويمكن ان تلخص سياسة التربية والتعليم فيما يلي :

- ١ - تعميم التعليم الابتدائي في اسرع وقت ممكن مع تدعيم نوعه .
- ٢ - تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في جميع مراحل التعليم .

٣ - تخطيط التعليم فيما بعد المرحلة الأولى على أساس احتياجات البلاد .

٤ - التوسع في التعليم الفني بأنواعه .

٥ - التوسع في تعليم البنات .

٦ - تدعيم التعليم العالي والجامعي وتشجيع البحوث العلمية .

٧ - مساندة التطور العالمي في العلوم والفنون والآداب .

٨ - زيادة أواصر الوحدة الثقافية مع دول الأمة العربية .

٩ - التعاون الثقافي مع جميع الدول الصديقة في العالم .

كما يمكن ان نعرض تطور التربية والتعليم في الاقليم المصري ، منذ قيام الثورة من خلال النواحي الآتية :

١ - مراحل التعليم وأنواعه .

٢ - أساليب التربية .

٣ - الثقافة والنشاط العلمي العام .

٤ - العلاقات العامة والتعاون الثقافي .

وأنشأت الوزارة في خلال ٥ سنوات ١١٥٠ مدرسة ابتدائية ، هذا عدا آلاف القصور والحجرات التي أضيفت كل سنة الى الإبنية القائمة لمواجهة النمو المطرد . وقد زاد عدد التلاميذ بالمدارس الابتدائية من ١,٤٩١,٤٥٧ عام ١٩٥١/١٩٥٢ الى ٢,٠٦٨,٧٠٤ في العام الحالي .

وفي المرحلة الإعدادية وهي مرحلة وسطى استحدثت في النظام التعليمي بين المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية بلغ عدد المدارس العامة في العام الحالي ٧٤٨ مدرسة تضم ٢٧٨,٢٢٤ تلميذا وتلميذة ، وبلغ عدد المدارس الإعدادية الفنية ٨٢ مدرسة تضم ٢٢,٨١٨ تلميذا وتلميذة كما أنشئت هذا العام بجانب هذه الأنواع ٦ مدارس إعدادية عملية تضم ١١٦١ تلميذا وسيلبلغ عدد تلاميذ المدارس الإعدادية الفنية في (أكتوبر) عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ (٣٥,٤٢٤) تلميذا وتلميذة .

وفي المرحلة الثانوية بلغ عدد المدارس العامة هذا العام ٢٠٢ مدرسة تضم ٢٩٥, ١٠٩ تلميذا وتلميذة . أما المدارس الثانوية الفنية ، فقد بلغ عددها ٨٨ مدرسة تضم ٤٠, ٢٣٥ تلميذا وتلميذة .

التعليم العالي :

وتطورت المعاهد العالية التي تديرها الوزارة، وزادت العناية بالدراسات والتجارب العلمية بها ، كما زاد عددها ، إذ كان ١٤ معهداً عام ١٩٥٢ يضم ٢٢٠٠ طالب وطالبة بلغ هذا العام ٣٣ معهداً يضم ١٠, ٦٠٩ طالب وطالبة وتشمل هذه المعاهد معاهد للمعلمين والمعلمات ومعاهد فنية خاصة ومعاهد تجارية وزراعية وصناعية .

وقد بذلت جهود كثيرة للنهوض بالجامعات المصرية الثلاث ، وهي جامعة القاهرة ، وجامعة الاسكندرية ، وجامعة عين شمس ، كما افتتحت جامعة اسيوط هذا العام ، وصدرت تشريعات تكفل استقلال هذه الجامعات علمياً ومالياً .

وزادت ميزانية الجامعات من ٣ ١/٢ مليون جنيه عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ الى ٧ ١/٤ مليون جنيه في العام الماضي ، كما خصصت مبالغ أخرى بلغت مليون جنيه لتعزيز المعامل وحقوق التجارب ، كما اقيمت مدن جامعية حديثة تضم أكثر من ٤ آلاف طالب من المفترين وبلغ عدد طلاب الجامعات في سنة ١٩٥٧/١٩٥٨ (٧٣, ١٤٤) طالباً .

المجالس العليا :

وقد حرصت الوزارة على أن تحقق للباحثين والمنتجين في الادب والفن والعلم والمستغلين بشؤون الشباب ، أكبر قسط من الرعاية ، واتخذت لذلك ما يهيء لهذه الألوان من النشاط اسباب النماء والانطلاق ، ومن أجل ذلك أنشأت مجالس عليا لفروع هذا النشاط وهي :

- ١ - المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب .
- ٢ - المجلس الاعلى للعلوم .
- ٣ - المركز القومي للبحوث .

٤ - مؤسسة الطاقة الذرية .

٥ - المجلس الاعلى لرعاية الشباب .

البعثات :

وقد بلغ عدد الطلبة الذين يدرسون بالخارج في العام الماضي ٤٠١١ منهم ٥٠٧ في بعثات حكومية ، ٥٢٢ من الموظفين الموفدين في اجازات دراسية ، ٢٩٨٢ يدرسون على نفقتهم الخاصة باشراف الوزارة ، ولم يكن للوزارة غير ٣٤٦ بعثة عام ١٩٥٢ . كما ادرج في مشروع ميزانية العام القادم الف بعثة لحاجة البلاد الى اصحاب الاختصاصات الفنية للشهوض بالنورة الصناعية .

المعاهد الثقافية :

والى جانب ذلك ، عقدت حكومة الاقليم المصري ، ١٤ معاهدة ثقافية بينها وبين دول آسيا وافريقيا واوروبا ، منها ليبيا وباكستان واندونيسيا وافغانستان والصين الشعبية واليابان ورومانيا وبلغاريا والمجر وبولندة والاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا .

وكان الاقليم المصري يرتبط بسبع معاهدات قبل الثورة ، كما تقوم علاقات كثيرة بين الاقليم المصري وبين الدول التي لم يرتبط اليها بعد بمعاهدات ثقافية مثل المانيا الغربية والمانيا الشرقية واطاليا ، وذلك كله عدا الاتفاقات الثقافية الدولية .

وفي العام الماضي ، عقد الاقليم المصري ، انفاق الوحدة الثقافية العربية ، وتم التصديق على هذا الاتفاق في دمشق بقصد توحيد الفكر والثقافة والاطلاقة بين الامة العربية لبناء جيل عربي واع مستنير يؤمن بالله وبالوطن العربي ، ويثق بنفسه وامته ويستهدف المثل العليا في السلوك الفردي والجماعي بمبادئ الحق والخير ، ويملك ارادة التضال المشترك واسباب القوة للعمل الايجابي متسلحا بالعلم والخلق ، لتثبيت مكانة الامة العربية المجيدة وتأكيد حقها في الحرية والحياة الكريمة .

ميزانية التربية والتعليم :

هذه هي أبرز نواحي تطور التربية والتعليم في إقليم مصر من الجمهورية العربية المتحدة منذ ان قامت الثورة الى اليوم ، ذلك التطور الذي صاحبه تطور ظاهر في ميزانية الوزارة اذ زادت الميزانية من ٢٨,٧٦٣,٦٥٩ جنيه عام ١٩٥٢/٩٥١ الى ٢٨,٥٥٠,٠٠٠ جنيه في العام الماضي ، عدا المبالغ الاخرى المرسودة في ميزانية وزارات أخرى لافتراض التربية والتعليم والتي بلغت بها جملة الميزانية نحو ٤٥ مليونا من الجنيهات وقد بلغت الميزانية هذا العام نحو ٤٧ مليونا .

الازهر : وهنا يجب ان نذكر الازهر وما له من آثار بارزة في هذا المجال . فالازهر منذ كان هو الشعلة المضيئة التي تشع الثقافة الاسلامية وتنشرها في كل افق من آفاق العالم الاسلامي وقل ان يخلو مجتمع اسلامي في أي مكان من هذا العالم من عالم او كتاب ازهري يتلقى الناس عنه مبادئ الدين ومعارف الاسلام .

وقد عرفت الثورة مكان الازهر وقدرت الرسالة الخفية التي يؤديها في بناء المجتمع العربي والاسلامي فاولته الكثير من اهتمامها فتمت ونشط مع نمو الحياة العامة في عهد الثورة وكان من اثر هذا ان ضاعف الازهر جهده في مجال التعليم فتضاعف عدد طلابه ومعاهده كما ضعف عدد مبعوثيه للارشاد والتعليم في الخارج .

كانت ميزانية الازهر قبل الثورة ٣٩١,٥٥٠ جنيه فأصبحت الآن ٢,٠٥٣,٦٠٠ جنيه . كان في الازهر قبل الثورة ٢٥ معهدا فأصبح فيه الآن ٣٧ معهدا .

وكان له في البلاد العربية والاسلامية ٧٣ علما مبعوثا فأصبح له الآن ٢٠٠ مبعوث ، وكان ما ينفق على طلبة البعث الاسلامية والعربية قبل الثورة ٩,٠٠٠ جنيه سنويا فأصبح في ميزانية هذا العام ٢٧٣,٥٠٠ جنيه .



الشؤون الاجتماعية

لما كانت المبادئ التي قامت من اجلها الثورة تتطلب العمل على اساس من الامر كثرية في التنفيذ مع تركيز في التخطيط والتوجيه ، لهذا اتجهت وزارة الشؤون الاجتماعية منذ بدء الثورة الى تطبيق نظام الامر كثرية وانشاء الجهاز الذي تتمكن معه من الدراسة التفصيلية على اساس من التخطيط وزيادة كفاية الجهاز التنفيذي بالتدريب النظري والعمل والعملي في مختلف الميادين .

والى جوار تطبيق النظام الامر كثري حددت الوزارة الميادين الاربعة الاتية:

- ١ - العمل .
- ٢ - التعاون .
- ٣ - التأمينات الاجتماعية .
- ٤ - تنظيم البر والقطاع الاهلي .

تطور الحركة التعاونية منذ بدء الثورة ١٩٥٢ حتى نهاية عام ١٩٥٧ :

ان التعاون يقوم على اشتراك جهود افراد الشعب لخدمة انفسهم بآبائفسهم فهو لذلك ينمو وتزدهر حركته اكثر ما يمكن في ظل الديمقراطية وفي كنف الحكومات الشعبية ... ولهذا كان طبعيا ان تولي حكومة الثورة الحركة التعاونية في مصر رعايتها منذ اول وهلة وكانت باكورة تقديرها للتعاون ان دعمت به نظام الاصلاح الزراعي ومنحت الامتيازات للجمعيات التعاونية لبناء المساكن ووفرت لها الاموال بفوائد بسيطة كما عملت على زيادة الوعي التعاوني فاقبلت الافراد والجماعات على تكوين الجمعيات التعاونية لتؤدي لهم مختلف الخدمات وبذلك اطرده عدد هذه الجمعيات منذ عام ١٩٥٢ وكان حينئذ ٢١.٣ جمعية فاصبح ٢٢١١ جمعية عام ١٩٥٣ ، ٢٧٨٤ جمعية عام ١٩٥٤ ، ٣.٣٥ جمعية ، عام ١٩٥٦ ، ٣.٩٨ جمعية ، عام ١٩٥٧ .

ومع اطراد الزيادة في عدد الجمعيات ظهرت ايضا انواع جديدة منها مثل جمعيات بناء المساكن وتربية الماشية والدواجن ولصيادي الاسماك ولاستصلاح الاراضي البور واستثمارها كما انشئت بدور العلم والمعاهد المختلفة جمعيات مدرسية .

الجمعيات الزراعية :

بلغ عدد هذه الجمعيات ١٩٨٧ جمعية في نهاية عام ١٩٥٧ يقابلها ١٩٥٧ جمعية عام ١٥٩٦ ، ١٨٩٣ عام ١٩٥٥ ، ١٧٩٤ عام ١٩٥٤ ، ١٨٤٧ عام ١٩٥٣ ، ١٧٢٧ جمعية عام ١٩٥٢ .

جاءت الثورة بنظرتها للتعاون على انه دعامة ووسيلة للمساهمة في تحقيق مبدا من مبادئها وهو القضاء على تحكم رأس المال .

فخرجت الى حيز الوجود الجمعيات التعاونية لبناء المساكن وبلغ عددها حوالي المائة جمعية لتمليك اعضائها الوحدات السكنية على اقساط شهرية لا تتجاوز ما كان يدفعه العضو ايجارا لمسكنه المستأجر .

وتأسست جمعيات تعاونية للاتجار بالجملة واخرى مدرسية وغيرها . واحتضنت الثورة الجمعية التعاونية للبتروك . وزادت خدمات هذه الجمعية منذ عهد الثورة حتى أصبحت قيمة تلك الخدمات ١٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه عام ١٩٥٧ .

وفيما يلي بيان عن الفرق بين الحركة التعاونية عند بدء الثورة ١٩٥٢ وما وصلت اليه الآن :

	عام ١٩٥٧	عام ١٩٥٢	
عدد الجمعيات	٢١.٣	٣.٩٨	عدد الجمعيات
عدد الاعضاء	٧٤٧٨٤٦	٩٢.٠	الف عضو
الخدمات	١٤,٠٤٤,٧٦٢	٢٢	مليون جنيه الخدمات

العمل والعمال :

كان نشاط الإدارة العامة للعمل وهي الجهاز الإداري المختص بكل ما يتصل بشؤون العمل والعمال نشاطا حافلا في السنوات الست التالية لقيام الثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على اثر اهتمام الثورة بالشؤون العمالية ويتجلى هذا في التشريعات التي صدرت بشأن عقد العمل الفردي الذي وضع قيمة الحقوق المادية المعتمدة للعمال من مكافآت واجازات وبخصوص التوفيق والتحكيم وضد فصل العامل تعسفيا ، وبشأن نقابات العمال وكذلك بتخديم وتوظيف عاطلين وقد استهدف افساح فرص العمل امام المتعطلين .

واهتم المشرع باتشاء صندوق للتأمين وآخر للاذخار .

وقد ارتفع عدد النقابات العمالية من ٤٨٨ عام ١٩٥١ الى ١٣٦١ عام ١٩٥٧ كما ارتفعت العضوية من ١٤٥ الف الى نصف مليون عامل تقريبا كما تأسس الاتحاد العام المصري للعمال في عام ١٩٥٧ والاتحاد الدولي لنقابات العمال العربي في عام ١٩٥٥ .

التأمينات الاجتماعية :

وعلى اثر صدور قانون التأمين والادخار عام ١٩٥٥ انشئت مؤسسة التأمين والادخار ويتولى هذا الجانب من نظام التأمينات الاجتماعية ويديره مجلس ادارة يضم عناصر ثلاثة ، حكومة - اصحاب عمل - عمال ؛ وقد ارتفع عدد المؤسسات المنضمة الى المؤسسة من ٢٦٣ عام ١٩٥٦ الى ٤٧٨ عام ١٩٥٧ كما ارتفع عدد عمال المؤسسات من ٥٤١٢ عام ١٩٥٦ الى ١٢١٧٨ .

من اهم التأمينات الاجتماعية التي نشأت في عهد الثورة ولم يكن لها وجود قبل ذلك التأمينات الآتية :

- ١ - مكافأة نهاية الخدمة للعمال .
- ٢ - التأمين ضد الشيخوخة .
- ٣ - التأمين ضد اصابات العمل وامراض المهنة .
- ٤ - التأمين الصحي .
- ٥ - التأمين ضد البطالة .

وكل هذه التأمينات اجبارية اصدرت بها الثورة قوانين تلزم تنفيذها .
وبجوار هذا فهناك تأمينات اجتماعية اخرى اختيارية سيعمل التعاون
والتوسع في حركته على ان ينتفع بها كل فرد من افراد الجمهورية في
مختلف قطاعاتها خصوصا القطاع الريفي .

ويبلغ الان جملة المنصرف على تلك الخدمات الاجتماعية نحو ٥,٥٠٠,٠٠٠
جنيه منها ١,٣٩٢,٠٠٠ تدفعها الحكومة كاعانات ومساعدات لجمعية
البر بنسبة ٢٥ بالمئة من جملة المنصرف .

الوحدات المجمعّة في خدمة الريف :

يعتبر مشروع الوحدات المجمعّة من اهم الاعمال الخالدة التي قامت بها
الثورة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي للريف
المصري وخلق شخصية الريف خلقا جديدا يتميز بالحياة والنشاط فكان
بحق بداية الثورة الاجتماعية .

ولكي يعم النفع وتنكأ فرص الخدمة لاهل الريف جميعا تقرر تقسيم
الريف الى ٨٦٣ منطقة تنشأ في كل منها وحدة مجمعّة لخدمة حوالي
١٥٠٠ من السكان وقد تم حتى نهاية يونيو سنة ١٩٥٧ انشاء ٢٥٠ وحدة
في المناطق الاكثر حاجة والاشد حرمانا من الخدمات .

والوحدة المجمعّة تشغل خمسة افدنة وتكلف حوالي ٣٠,٠٠٠ جنيه
وقد روعي في بنائها البساطة والبعد عن المظاهر وتوفير المساكن للموظفين
القائمين على ادارتها وتشمل الوحدة : قسما صحيا وآخر اجتماعيا من
مهامه نشر التعاون في منطقة الوحدة والعمل على تنمية الصناعة الزراعية
والريفية والحرف اليدوية ، وقسما للتربية والتعليم يهدف الى محو الامية
وتعليم الكبار ، وقسما زراعيا يهتم بتقديم كل ما يمكن من الخدمات الزراعية
للمنطقة بالتعاون مع الجهات المختصة وفي حدود السياسة الزراعية للدولة
فيعنى بإيجاد المشائل وتوزيع البذور والتقاوي وتحسين سلالات الماشية
والدواجن والارشاد الزراعي بصفة عامة وبمقاومة الآفات الزراعية وانشاء
الصناعات الريفية وتدريب العمال من ابناء الريف للعناية بهذه الصناعات
وحتى يرتفع المستوى الاقتصادي في الريف الى الحد الذي نرجوه ووضع
برنامج للانعاش الاقتصادي والتعاوني يتخذ عن طريق الوحدات المجمعّة
ويهدف الى استغلال امكانيات الريف استغلالا تاما .

مشروعات مياه الشرب :

اتجهت الحكومة بكل قواها وامكانياتها لتعميم هذا المرفق الحيوي واولته فائق عنايتها فشكلت لجانا فنية اقرت الاستمرار في انشاء عمليات جديدة بالمدن المحرومة وتوسيع وتدعيم العمليات القائمة لمواجهة زيادة السكان بلغت تكاليفها حتى نهاية عام ١٩٥٤ حوالي نصف مليون جنيه .

وانفقت على عمليات مياه الريف ٥,٥ مليون من الجنيهات وانفق منها ٣ ملايين نسمة .

وفي نهاية عام ١٩٥٤ رأت حكومة الثورة ان تعجل بتنفيذ هذه المشروعات بزيادة الاعتمادات المالية التي تخصص لها .

فبالنسبة للمدن تقرر زيادة اعانة الدولة التي تمنح للمجالس البلدية من ٢٠٠ الف جنيه سنويا الى ١,٢ مليون من الجنيهات ، يخصص نصفها تقريبا لتدعيم مرفقي المياه والانارة .

وبالنسبة للريف وافق مجلس الوزراء على صرف ١٤ مليون من الجنيهات لحفر آبار ارتوازية وانشاء خزانات عالية وطمبات .

وينظر ان يستمر العمل طبقا للسياسة المقررة التي تقضي بانشاء عمليات جديدة للمدن المحرومة مع تدعيم وتوسيع العمليات القائمة لمواجهة احتياجات المستقبل نتيجة لزيادة السكان ومقابلة التطور في وسائل تنقية المياه وامتداد العمران .

وبالنسبة للريف لا يبدأ عام ١٩٥٩ الا وتكون المياه النقية قد عمت جميع انحاء الريف الذي يبلغ عدد سكانه حوالي ١٥ مليون نسمة .

ويصبح عدد المنتفعين من العمليات الحكومية والبلدية في اتحاد الجمهورية ومن سكان المدن والريف حوالي ٢٥ مليون نسمة يمثلون ٩٦ بالمائة من سكان البلاد .

وبلاحظ ان هذه النسبة تعتبر مرتفعة جدا اذا قورنت بما يقابلها في البلاد الاجنبية المتحضرة فهي في سويسرا ١٠٠ بالمائة ، انجلترا ٩٦,٥ بالمائة ، استراليا ٩٥ بالمائة ، بلجيكا ٧٣,٧ بالمائة ، ايطاليا ٦٧,٥ بالمائة ، الدانمارك ٩٥,٧ بالمائة ، النمسا ٤٧ بالمائة ، اليابان ٩٦,٢ بالمائة .

وقد عنيت حكومة الثورة بمشروعات الاسكان لمختلف الطوائف سواء ما كان منها للتملك او للتأجير وتوفير المساكن الشعبية لطبقات محدودى الدخل فانشأت المساكن لموظفي الدولة ببعض الاقاليم مما يساعد على استقرارهم ووفرة انتاجهم كما اقامت الآلاف من المساكن العمالية في المناطق الصناعية المزدحمة وقد امكن انعام ٥٢١٠ مسكنا وسلمت لاصحابها ويجري انشاء ٣٧٦٢ مسكنا جديدا .

هذا بخلاف المساكن الشعبية التي اقامتها البلديات الكبرى وتبلغ ٩٠٠٠ مسكنا . وبذلك تصبح جملة ما انشئ من المساكن الشعبية في عهد الثورة اكثر من ١٤ الف مسكن وينتظر تسليم حوالي ٢٤ آلاف اخرى في الشهور القليلة القادمة وقد تكلفت كل هذه الاعمال حوالي ٧ ملايين من الجنيهات .

تعمير بور سعيد :

صب الاستعمار جام غضبه على بور سعيد عندما انجحت حكومة الثورة الى تخليص البلاد من آثاره وشروبه بتأميم قناة السويس وذلك باعتدائه الأثم عليها في نهاية أكتوبر ١٩٥٦ مما أسفر عن :

— استشهاد ٢٠٠٠ مواطن .

— اصابة ٢٠٠٠ آخرين باصابات بالغة .

— هدم معظم واجهات مباني المدينة الواقعة على البحر واشتعال الحرائق في عدة اماكن .

— تدمير ١٠٠٠ مسكن بمنطقة الناحين نتيجة الحرائق .

— هدم ٦٢٠ مسكنا بوسط المدينة .

— احتراق ٥٠٠ كايينة على الشاطئ .

وقد قدرت الخسائر المادية بملايين الجنيهات .

وما ان انسحبت قوات الشر من المدينة حتى امتدت يد الحكومة الساحرة على مصالح الشعب فمسحت عن اهالي بور سعيد ما اصابهم من اضرار وازالت عنهم آثار العدوان في سرعة كبيرة .

فصدر القرار الجمهوري رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ باتشاء وزارة شؤون
بور سعيد على أن يتولى وزيرها إعادة تعمير المدينة والنظر في صرف
التعويضات لمن لحقهم أضرار من العدوان كما يتولى جميع السلطات اللازمة
لتحقيق هذا الغرض ويكون له حق اصدار القرارات الخاصة بهذا الشأن
على أن تعفى جميع الاجراءات من النظم واللوائح الحكومية وذلك لسرعة
تقديم الفوت للأعالي بالمدينة ولتقرير صرف التعويضات العاجلة للمصابين
وإعادة تعمير المدينة على أحدث الأساليب الفنية بإقامة مجموعات سكنية
في نماني مناطق بما يلزمها من المرافق والخدمات العامة كالمدارس
والمستشفيات والمحال التجارية ...

وقد احتوت هذه المجموعات على :

٢٤٦٠	مسكنة عبارة عن ١٨ عمارة سكنية .
٢٠٠٠	مسكن شعبي
٤٤٦٠	الجملة

وذلك لإيواء العائلات التي فقدت مساكنها بالحريق او بالهدم .

وقد تكلفت هذه المنشآت حوالي ٢ ١/٤ مليون من الجنيهات .



الصحة

لم نال حكومة الثورة جهدا في امداد الشعب بالخدمات الصحية اللازمة
وبتوفير العلاج لجميع الطبقات .

وكان في مقدمة ما اولته عنايتها مشكلة الامراض المستوطنة واخصها
البلهارسيا والانتكستوما والملاريا .

ومنذ سنة ١٩٥٢ بدأت الدولة تدعم مصلحة الامراض المستوطنة
وتشرف على تعبئة جهودها فقامت بامدادها بما ينقصها من الموظفين
والفنيين او بتدريب ما يرسل من موظفيها ، وامدادها بالادوات وغيرها من
مقومات العمل كما قدمت مصلحة الامراض المستوطنة خدماتها الى الاماكن
البعيدة فارتفع بذلك عدد الوحدات التي تعمل في ميدان علاج الامراض
المستوطنة الى اكثر من ٥٠٠ وحدة .

وقد نفذت وزارة الصحة مشروع العلاج الشامل وهو مشروع ينقل
الكفاح في تركيز الى قلب الريف ويجمع بين الخدمات المطلوبة من علاج
الى مقاومة الى ارشاد صحي يمكن المواطنين من فهم طبيعة هذه الامراض
ومقدار خطورتها وتجنب الاصابة بها .

ومشروع العلاج الشامل هذا هو اول عمل جدي حاسم في مجابهة
امراضنا المستوطنة .

ولعل اكبر جهد بذلته الوزارة كان في مقاومة مرض الدرن فانثي
في خلال السنوات الست الماضية ٣٠ مصححا لمعالجة الدرن بالإضافة
الى ٣٢ مصححا كانت موجودة قبلا وجري توسيعها باضافة مئات الاسرة
الجديدة فيها .

وبذلت كذلك عناية خاصة لمعالجة الامراض العقلية وستشرع في انشاء
اربعة مصحات لهذه الغاية تقدر تكاليفها ب ٦٠٠ الف جنيه .

وقد هبط نتيجة لجهود الدولة في الحقل الصحي معدل المصابين بالبهارسيا والملاريا بنسبة كبيرة جدا .

كما اولت الوزارة اهتمامها بمشاكل الامراض الجلدية والجذام وانشأت معامل للابحاث الصحية والعلاجية علاوة على الموجود منها سابقا كقسم تشخيص الدرن وقسم اختبارات الامصال ومراكز نقل الدم وقسم الكيمياء والطبيعة الحيوية والمناعة وقسم الفيروس وقسم المضادات الحيوية ومعمل البلازما وقسم تحليل المستحضرات الطبية وقد انشئ معمل البى والسي والجي لانتاج لقاح الدرن .

وشكلت هيئة عليا للدوية والمستلزمات الطبية ، لتأمين بعض الادوية في فترات معينة .

واذا كانت موازين الصحة المتعارف عليها ترتكن الى نسب الوفيات عموما وبين الاطفال بصفة خاصة ومتوسط الاعمار ونسب انتشار الامراض المختلفة فان تحسن هذه النسب في العشرين عاما الاخيرة في مصر والذي يرجع الفضل الاكبر فيه ولا شك لاعمال الثورة في الميدان الصحي في الخمسة اعوام الاخيرة يطمئننا على اننا نسير الى المستوى الصحي الذي نطمح فيه .

في سنة ١٩٣٦ كانت نسبة الوفيات عموما ٢٧,١ لكل الف من السكان فاصبحت ١٧ في سنة ١٩٥٦ .

وكانت نسبة وفيات الاطفال في السنة الاولى من اعمارهم ١٦٥ لكل الف فاصبحت ١٢٧ لكل الف .

وكانت نسبة الزيادة في السكان ١٦,٢ لكل الف فاصبحت ٢٧,٥ لكل الف .

وكانت نسبة الاصابة بالبهارسيا تصل الى اكثر من ٥٠ بالمائة فاصبحت تقل عن ٣٣ بالمائة .

وكانت نسبة الإصابة بالانكلستوما ٢٨ بالمئة فأصبحت ١٤ بالمئة .

وكانت نسبة الإصابة بالملاريا تقرب من ١٠ بالمئة فأصبحت ٢ بالمئة .

أما الأمراض المعدية فقد اختفى الطاعون واختفى الجدري وهبط
التيفوس فأصبح ما يقابل كل مائة إصابة سنة ١٩٣٦ هو ٤ إصابات منذ
سنة ١٩٥٦ .

أما التيفويد فقد كانت نسبة الوفيات منه في مستشفيات الحميات
٢٢ بالمئة فأصبحت ٥ بالمئة بفضل تحسن الرعاية واستعمال العقاقير
الحديثة .

ولا شك أن هذه النسب ستتحسن تحسنا كبيرا حينما تؤتي كل
المشروعات الصحية التي نفذت كل ثمارها .



مصلحة الاستعلامات

كان العرب يفتقرون الى صوت قوي واحد يمكن أن يبرز للعالم الاحداث الجارية والقضايا العربية الهامة التي كانت تمر بأدق مراحلها وأخرج مواقفها فكان من الحتم اللازم والحالة هذه انشاء مصلحة الاستعلامات التي نظمت تنظيميا علميا حديثا يقوم على البحث والاستقصاء والاعتماد على الوثائق والمستندات ، ويستند الى الارقام والبيانات المفصلة التي تنهض برسالة الاعلام عن مصر وعن موقفها من الاحداث الجارية ، وتنفذ الدعايات المضادة، وتشهر عليها سلاح الحقيقة القاطع . فأنشأت المصلحة لذلك معهدا للاستعلامات كان الاول من نوعه في الشرق الاوسط قام بتدريب الموظفين تدريباً علمياً وعملياً .

كما أنه كان على مصلحة الاستعلامات ان تبذل الافكار الخاطئة والشائعات التي كان ينشرها المغرضون حولها .

فعملت هذه المصلحة لتحقيق ذلك على دعوة الوفود الصحفية والشخصيات البارزة لمشاهدة ما حققته الثورة من مشروعات زراعية وصناعية وعمرانية ، وليلمسوا عن كثب ايمان الشعب المصري بالاتحاد العربي وبالقومية العربية بفضل الوعي الجديد الذي أوجدته ثورتنا المجيدة .

وحرصت المصلحة على أن تخصص من جهدها الجانب الأكبر لنشر الفكرة التحريرية في ربوع البلاد العربية ، وتشجيع الحركات الوطنية الاستقلالية التي تهدف الى خلاص هذه البلاد من رقة الاستعمار ، فأسهمت في الدفاع عن حقوق الاوطان المفتتحة .

وعندما أمنت مصر قناة السويس ، واجهت مصلحة الاستعلامات أكبر حملة عدائية يمكن ان تواجهها أمة واحدة في تاريخها ، فقد الب خصومها عليها جميع أجهزة الدعاية في العالم كله ، مع ان مصر لم تكن تمارس الا حقاً مشروعاً لها . فانطلقت هذه المصلحة تشرح الموقف بحدافه ، ونشرت بجميع اللغات الوثائق التي تثبت شرعية تصرفها ، وسلامة موقفها وحقها الثابت في قطعة من اراضيها ، سواء من الناحية القانونية او السياسية او التاريخية .

وقد بذلت مصلحة الاستعلامات الجهد الكامل لكي تحقق رسالتها بمختلف طرق الاعلام فهناك مجلة الكاتب المصري التي تصدر بلغات اربع ، وتصل بين وقت وآخر الى الشخصيات الهامة في مختلف انحاء العالم ، والى رؤساء تحرير الصحف وكبار الشخصيات في المجالس النيابية للدول المختلفة ، فيجدون فيها مادة غزيرة للاحداث المصرية والعالمية ، وهي الحقائق التي يفتقرون اليها دائماً وتصل اليهم مشوهة اذا اعتمدوا فيها على مصادر اخرى .

وقد زودت المصلحة السفارات المصرية في جميع انحاء العالم بمكتبات تحوي عشرات الافلام التي اخرجتها باللغات المختلفة للاعلام عن مصر الحديثة ، وما حققته الثورة من مشروعات اصلاحية ، وما تقوم به من اعمال فضلاً عن انها تملك نحو خمسين قافلة من السيارات الكبيرة تحمل هذه الافلام الى مختلف انحاء الجمهورية ، وتوقف المواطنين بدورهم على مدى الخدمات والجهود التي تبذل لرفع مستوى المواطن المصري سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

وتستعمل المصلحة في سبيل ابلاغ الانباء شبكة سلكية للاتصال المباشر ، كما تمد السفارات والهيئات المختلفة والشخصيات العالية وكل مهتم بالشؤون المصرية والعربية بالبيانات والرسائل والكتيبات والنشرات بصيغة دورية .

ان مطبوعات مصلحة الاستعلامات على اختلافها قاربت المثات بلغات مختلفة في خلال عام واحد ، وهي في متناول الجميع لا تقص بها على راغب في معرفة الحقائق ، او المعاونة على دحض الابطال التي لا زالت العماد الاول الذي يركن اليه الخصوم .

وكان لزاما على المصلحة ، وهي ترى حرب المذاهب السياسية مستعرة في العالم ، ان تعلن وتبرز سياسة مصر غير المتحيزة ومكانها في المجال الدولي الذي يعبر عن وجهة النظر العربية الخالصة فعمدت الى اخراج سلسلة (كتب سياسية) في حجم كتيبات تعرض مشاكل الساعة بأسلوب مبسط دون ان تنحاز الى معسكر ما .

وان السر في نجاح مصلحة الاستعلامات في اداء رسالتها يرجع اول ما يرجع الى انها قامت على نظم عملية حديثة وانها لا تعتمد الا الى الحقائق والوثائق والارقام .



الباب الرابع

الأقليات السوء

الأرض والسكان والموارد

يعرف الاقليم السوري بأنه جزء من المنطقة التي سماها العرب « بلاد الشام » أي الاقليم الممتد من سيناء والعقبة جنوباً حتى جبال طوروس شمالاً وتطل على البحر المتوسط المحاذي لها في الغرب ، وتتصل بالعراق والجزيرة العربية من الشرق والجنوب الشرقي . ولم يكن للاقليم السوري تاريخ سياسي منفصل عن تاريخ بلاد الشام قبل ان يقوم الاستعمار الغربي بتفليع اوصال تلك البلاد .

لمحة تاريخية :

ظهر الاقليم السوري كدولة بعد الحرب العالمية الأولى على اثر انهيار الامبراطورية العثمانية ، وفرض الاستعمار الغربي التجزئة السياسية والانذاب على بلاد الشام التي قسمت الى اربعة اقسام سياسية هي الجمهورية السورية ولبنان في الشمال والاردن وفلسطين في الجنوب وظهر هذا الواقع المر في معركة ميسلون عام ١٩٢٠ ومعاهدة لوزان عام ١٩٢٣ وكانت قد سبقتها معاهدات اخرى واتفاقيات بين دول الاستعمار الغربي واخصها فرنسة وبريطانية . وفي عام ١٩٤٦ جلا الفرنسيون عن البلاد . وفي عام ١٩٥٨ تألفت الجمهورية العربية المتحدة من اقليمي سورية ومصر .

مشاكل الحدود :

منذ اللحظات الاولى لظهور الدولة السورية بدأت مشكلة حدودها السياسية وخاصة الحدود الشمالية ذلك لأن موقع سورية جعلها تقع على التخوم الشمالية للعالم العربي حيث ينتهي هذا العالم لبدء عالم آخر اجنبي غريب يمثلته الترك . وكانت تلك التخوم التي تمتد على طول نحو ٥٠٠ كم هي التي تنافس عليها فيما مضى الحثيون الغرباء مع العناصر العربية

السامية صاحبة البلاد وتنافس عليها الروم والعرب ، واليوم يقوم الترك بمنافسة العرب والطفيان عليها ، ولو حكمنا العلم من جهة والتاريخ من جهة أخرى لما قامت تلك المشكلة بين العرب والترك ، فالترك هم سكان الاناضول فيما وراء جبال طوروس شمالا ، والعرب هم اهل البلاد الواقعة الى الجنوب من تلك البلاد ، ولكن متى كان للترك تاريخ حتى يستنيروا بالتاريخ ومتى كانت لهم علوم وحضارة حتى يستنيروا بها . وكان العامل الاساسي لتلك المشكلة حقد الترك على العرب الذين احسنوا اليهم فيما مضى ، واستجابة الاستعمار الغربي لذلك الحقد وخاصة فرنسة وبريطانية .

ذلك انه منذ اتفاق سان ريمو عام ١٩٢٠ بدأ أن سورية كادت تحصل على كامل حدودها الطبيعية الشمالية اذ اقتربت تلك الحدود من سفوح طوروس ، وادخلت كامل مدن ماردين واورفه (حران) وعينتساب وكلس وكامل خليج الاسكندرونة تقريبا ضمن الحدود السورية ، ولكن الفرنسيين الذين احتلوا سورية بعد معركة ميسلون وجهاوا القطعة الاولى الى تلك الحدود بتراجعهم عنها عام ١٩٢١ في معاهدة انقرة الى الحدود الحالية الا فيما يتعلق بلواء اسكندرونة الذي تم التراجع عنه فيما بعد عام ١٩٣٨

ونتيجة لاتفاقية انقرة تلك ، أصبحت الحدود تمتد من شمال مدينة الاسكندرونة على صدر الخليج المسمى باسمها في اتجاه الشرق حتى جرابلس على الفرات ، وتقل في اتجاه الشرق معاذية لسكة حديد الشرق حتى القامشلية ، ثم في اتجاه الشمال الشرقي حتى جنوب جزيرة ابن عمر على الدجلة ، فقدت سورية القسم الذي كان يتبعها من كيليكية وقسمها كبيرا من الجزيرة العليا ، وهي المناطق التي رسخ فيها العرب مع اقلية اخرى كالكراد منذ زمن بعيد في منطقة ديار بكر وحران وغيرها ، ويبلغ عدد سكانها نحو ٢,٠٠٠,٠٠٠ نسمة

ولم يكتفِ الترك والفرنسيون بهذا الحد من الكيد لسورية فالتزمت مشكلة لواء اسكندرونة في عام ١٩٣٦ بحجة وجود اقلية من التركمان فيه الى جانب اقلية من العرب ، وبعد مناورات ومؤامرات اخلى الجيش الفرنسي اللواء للجيش التركي عام ١٩٣٨ وتم الحاقه بتركية بعد انتخابات سورية جرت في ظل الاحتلال التركي ، وكانت هذه الضربة الثانية التي وجهتها تركية وفرنسة الى الحدود السورية الشمالية . وفقدت سورية نتيجة لذلك جزءا من اغنى اجزائها واحمها من حيث الموقع الجغرافي

والستراتيجي مع أكثر من ربع مليون من السكان ، مع مساحة تبلغ نحو ٤٥٠٠ كم^٢ . والحق هذا الانفصال بمدينة حلب خاصة ضررا بليغا وكان اللواء بما في ذلك ميناء اسكندرونة المتخذ الطبيعي لسورية الشمالية الى البحر مما اضطر الدولة الى ايجاد منفذ صناعي نحو البحر هو ميناء اللاذقية .

الحدود الراهنة :

واسبحت الحدود تمتد من خليج السويدية او خليج انطاكية عبر الجبل الاقرب نحو الجنوب الشرقي حتى العاصي ، ثم تفلط سهل العمق من الشرق وشرق وادي النهر الاسود (قره صو) حتى ميدان اكيس حيث تبدأ الحدود الشمالية من جديد . اما الحدود الشرقية فتتمتد بين سورية والعراق ، وهي حدود اصطلاحية غير طبيعية ، ولم توجد فيها مشاكل باعتبارها بين بلدين عربيين ، وقد طرأت تعديلات في منطقة جبل سنجار عام ١٩٣٠ ، وفي الجنوب تمتد الحدود بين سورية والاردن من جبل الطنّف عبر البادية الى جنوب جبل العرب (جبل الدروز) ثم جنوب درعا حتى الحمة حيث تبدأ الحدود الغربية مع فلسطين متجهة نحو الشمال الى الشرق من بحيرة طبرية ونهر الاردن وبحيرة الحولة وتنتهي الى الغرب من بلدة بانياس (غير بانياس الساحلية) حيث تبدأ حدود لبنان التي تسير مع ذرى جبال حرمون ولبنان الشرقي وجنوب بحيرة قطينة وتلكلخ ومجرى النهر الكبير الجنوبي حتى خليج عكار ثم على طول الساحل حتى شمال رأس البسيف .

المساحة والأقسام الادارية :

فضمن تلك الحدود السابقة تبلغ المساحة (١٨٥) كم^٢ تقريبا اي نحو خمس مساحة مصر ، وتنقسم الى (٩) محافظات هي درعا ، السويداء ، حمص ، حماه ، اللاذقية ، دمشق ، حلب ، دير الزور ، الحسكة ، وتنقسم كل محافظة الى منطقة وكل منطقة الى نواحي وقرى .

الأرض :

ولو نظرنا الى ارض سورية من اعالي الجور لوجدناها هضبة ذات انحدار عام نحو وادي الفرات في الشمال والشرق ، وذات حافات جبلية

مشرفة على الوهاد أو على البحر في الغرب ، فالهضبة الداخلية تنقسم الى مجموعة من التجمعات الموجبة والمرفعات الكلسية او البركانية كجبل العرب وجبل القلمون والجبل الشرقي ، ونجود حمص وحماة وحلب ، وهضبة الحماد وجبال تدمر ، او تضم بعض الحفر والاودية السهلة كقوطة دمشق ووادي الفاب ووادي الفرات ، اما الاراضي التي لها مظهر السهول الحقيقية فهي في الجزيرة بين الفرات والدجلة ، ومن ناحية اخرى يلاحظ ان هذه الهضبة الداخلية تكون مرتفعة في نصفها الجنوبي ، ومنخفضة في نصفها الشمالي ، ولذا ترتفع نسبة السهول في سورية الشمالية بينما ترتفع نسبة الجبال في سورية الجنوبية . اما في أقصى الغرب فتعتمد سلسلة جبلية حقيقية محاذية للبحر تدمي السلسلة الغربية او الساحلية وهي تمتد من السفوح الجنوبية للجبل الاقارع حتى جبال القصر ثم جبال العلويين التي تمتد دفعة واحدة من النهر الكبير الشمالي قرب اللاذقية الى النهر الكبير الجنوبي عند حدود لبنان على طول ١٢٠ كم وتري هذه الجبال من الداخل بوضوح حيث يكون انحدارها شديدا نحو الشرق على الغاب وغيره وتنقسم هذه الجبال الوعرة الى قسمين ، متعلقة السفوح في الغرب وهي تتدرج نحو السهول الساحلية ومتعلقة الجرد في الشرق وهي اوعر اجزائها واقفا سكانا ، ولا يتجاوز علو هذه الجبال عند صلالة في شرق اللاذقية ١٤٥٠ م وتتميز تلك الجبال عامة بقلاعها الالترية الحصينة واعمها قلعة الحصن في شمال تلكلخ ، وعلى امتداد هذه الجبال تقع الجبال الغربية في الجمهورية اللبنانية .

اما مايدعى بالسلسلة الشرقية فهي مجموعة من الكتل الجبلية المنقطعة والهضاب والتجمعات الكلسية المتصاة بالهضبة الداخلية تمثل جبل الكرد في الشمال ، ومجموعة جبال حارم والزاوية وهي نادرا مايتجاوز الالف مترا ارتفاعا . اما الجبال الحقيقية المرتفعة فهي جبال لبنان الشرقية التي تقع سفوحها الشرقية في اراضي سورية وجبل حرمون الذي يعتبر تمة لها وهنا نجد ارتفاعات تزيد عن ٢٠٠٠ متر فوق سطح البحر . وقد تصل في حرمون الى ٢٨٠٠ م .

الجو :

هذه الاراضي بمجموعها يغمرها جو معتدل حار تنجاذبه مؤثرات البحر المتوسط من الغرب والصحراء من الشرق والجنوب ، ويظهر اني

كل من هذين العاملين حسب الزمان والمكان ، ففي الصيف تغطي الصفات الصحراوية من حرارة وجفاف وتزداد شدة الحرارة في الجهات المنخفضة النائية عن البحر كالفرات والجزيرة ، حيث أشد جهات سورية حرارة في هذا الفصل ويكون معدل الحرارة فيها حينذاك كمعدل الحرارة في مدينة القاهرة إذ تزيد على الـ ٣٠ درجة وتضعف هذه المؤثرات الصحراوية في الجبال وفي الجهات الساحلية من حيث الحرارة فقط أما الجفاف فيظل سائدا . ومن هناك كانت أهمية الجبال كمناطق اصطيف .

أما في الشتاء فتغطي المؤثرات البحرية من حيث الرطوبة والمطر فتعتبر البلاء بين حين وآخر أما صير مشحونة بالقيوم المطيرة ، التي قد تنقلب إلى تلوج في رؤوس الجبال وبعض الجهات الداخلية .

ويتضح التأثير البحري التومذجي بوجه خاص على السواحل (دفء ومطر غزير من ٥٠٠ - ١٥٠٠ مم) ويضعف في اتجاه الداخل حيث تنخفض الحرارة ويقل المطر ويظهر هذا واضحا في البادية حيث يقل المطر عن- ٢٠٠ مم في العام (٢٠٠ مم هي الكمية التي تسقط في الإسكندرية) .

المياه :

وقد كان لمناخ سورية الذي يمتد فيه الجفاف فترة طويلة من السنة ، مع سيطرة التركيب الكلسي على أراضيها أن قلت فيها المياه السطحية الجارية أو الأنهار الكبيرة ، وأخذت المياه الجوفية الباطنية التي تكون الينابيع ومياه الآبار أهمية خاصة ، فلو أنها لجفت انهارنا صيفا ، وبعض تلك الينابيع ذو غزارة كبيرة متدفقة كتبع الخابور قرب رأس العين في الجزيرة ونبع السن في الساحل قرب بانياس ونبع بردى والفيجة قرب دمشق الخ ... ونبابيع القلمون (بيرود ، نيسك ، دير عطية) ونبابيع السفوح الجبالية في وادي الغاب .

وقد كان لتلك الينابيع أثرها في تكوين الأنهار عندما تجتمع مياه عدد منها على مسافات بعيدة كتكون نهر العاصي الذي يسر (٤٧١ كم) في الحفرة الواقعة بين سلسلتي الجبال الغربية والشرقية ، والذي يصب في لواء الإسكندرونة السليبي بعد أن تجتمع إليه مياه كثيرة أخرى .

ومياه اليرموك الذي يرفد نهر الأردن بعد انحداره من جنوب حوران . ونهر
الخابور اكبر روافد الفرات في الجزيرة .

اما نهر الفرات العابر لسورية فهو اكبر الانهار الجارية فيها ويأتي اليها
من خارجها حيث يعتمد في ارمينية التركية على التلوج والامطار والينابيع
ويمر في شمال اشرقي سورية (بطول ٧٠٠ كم) متحدرا نحو العراق .
وهذا النهر يبلغ خلال فيضانه نصف غزارة النيل في فيضانه بصورة
تقريبية ، ولكن فيضانه الرئيسي قصير نحو شهرين (نيسان وابار) بينما
يبلغ في النيل اربعة شهور في الصيف والخريف .

وتشرف سورية على نهر الدجلة من شقة ضيقة في اقصى الشمال من
الجزيرة على طول (٥٠ كم) ، ولكن الافادة منه محدودة بسبب عمق
واديه .

هذا ويبلغ مجموع الموارد المائية للاقليم السوري ٣٠ مليار مم^٢
(باستثناء الدجلة) منها ٢٥ مليارا من نهر الفرات وحده .

السكان

ليس السكان في الاقليم السوري من الجمهورية العربية ، الا جزوا من الامة العربية الكبيرة من حوالهم فسكان الجنوب من ارض الاقليم يشبهون سكان شمال الاردن وعجاون وفلسطين المتصلة بمصر ، وسكان الشمال الشرقي في منطقة الفرات والجزيرة يشبهون سكان الشمال من بلاد العراق ، غير ان موقع سورية الجغرافي اوجد عددا من الاقليات غير العربية وخاصة في الشمال من محافظتي حاب والحسكة كالاكراد والتركمان من الماسمين والارمن من المسيحيين ولكن نسبتهم ضئيلة .

ومن الواضح ان سكان سورية قليلو العدد بالنسبة لمساحتها اذ لايتجاوزون الاربعة ملايين ونصف مليون نسمة يعيشون على ارض مساحتها ١٨٥.٠٠٠ كم^٢ . فالكثافة العامة تقريبا ٢٤ نسمة بالكم^٢ ، ولكن هناك تباين بين المناطق الغربية المأهولة اكثر من ٥٠ نسمة بالكم^٢ وبين البادية التي تهبط فيها الكثافة الى اقل من ٢ نسمة بالكم^٢ ، هذا مع العلم ان الكثافة العامة في المناطق المأهولة من مصر تزيد عن ٧٠٠ نسمة في الكم^٢ وهي تضيق بسكانها . وهذا ماحال دون التوسع في استثمار الاراضي المتروكة بورا في سورية الى جانب المصاعب الاخرى كقلة طرق المواصلات في الجهات النائية .

المدن : ومما يلاحظ على تجمع السكان وتوزعهم في سورية ان المدن لها مركز بارز اذ تستقطب نحو ثلث مجموع سكان البلاد ، ويرجع ذلك الى اسباب تاريخية وجغرافية : منها انعدام الامن والطمانينة في الارياف خلال العصور الوسطى ، وتوفرها في المدن نسبيا ، ومنها قيام المدن ونموها عند ملتقى الطرق التجارية والمتنافذ وبين موطن الانتاج الرئيسية الزراعية والبدوية ، ولا تزال اكثر المدن تحتفظ بطابع الحياة القديمة الى جانب تطورها الحديث .

واكبر المدن السورية هي حلب ودمشق ، وتضمّان خمس سكان البلاد ويتقارب سكانهما في العدد (٥٠ ألفا تقريبا) ، فالأولى ذات أهمية تجارية عند ملتقى الطرق بين الفرات والبحر المتوسط وبين تركيا وسورية كما أن لها أهمية صناعية باستفادتها من تصنيع المواد الخام التي تنتجها المناطق المحيطة بها من قطن وزيتون وكروم ومواشر ، وتقام نواة الصناعات الميكانيكية وصناعة الاسمنت وغيرها . والمدينة صفة عمرانية بارزة باستخدامها الحجارة المنحوتة البيضاء في بنائها على تلال واسع . وفيها آثار كثيرة على رأسها القلعة المشهورة القائمة على تل مرتفع في وسطها . وكان يمر بالمدينة نهر قويق قبل قطع الاتراك له بعد الحرب العالمية الأولى ووقعت في أزمة نقص الماء الى أن نفذ مشروع تزويدها بالماء من الفرات ، وهي تتطور بسرعة منذ ذلك الوقت (١٩٥٥)

أما **دمشق** فاخذت أهميتها التاريخية من موقعها الجغرافي فهي تتوسط بلاد الشام بين الشمال والجنوب والشرق والغرب ، وتقع عند ملتقى الطرق القادمة من الجزيرة العربية وفلسطين ، والعراق وسورية الشمالية وزاد في شأنها وقوعها في منطقة خصبة التربة وفيرة الماء بسبب وجود بردى وغوطة دمشق ، وهي من أقدم مدن العالم . وربما كانت أقدمها إذ لايعلم الزمن الذي تعود اليه المدينة في القدم ، وظلت في العصور المختلفة تلعب دورا سياسيا واقتصاديا في المنطقة فهي مركز صناعي مشهور جمع الكثير من محترفي الفنون الصناعية وأضيف عليه مجموعة من المشاريع الصناعية الحديثة كالكوئسروة والاسمنت والزجاج والفول والنسيج والكبريت والزيت والصابون الخ . . وهي فوق ذلك مركز ثقافي كبيرة بجامعتها ومدارسها ، وفيها عدد وافر من الآثار وأهمها المسجد الأموي وقبر صلاح الدين الأيوبي . ويقام فيها معرض دولي سنوي (أيلول) تؤمه الألوف .

وقد تشكلت هيئة التخطيط العليا بامرؤزير البلديات والشؤون القروية وتقوم هذه اللجنة بوضع القواعد الأساسية لتخطيط مدينة دمشق بشكل يتلاءم مع توسعها ومكانتها التاريخية والاجتماعية .

ومن جملة المشاريع التي تدرسها ازالة المقابر من داخل دمشق وهي الدحداح وباب الصغير والشيخ رسلان والمقابر التي تقع في جبل قاسيون عدا المقابر المتفرقة هنا وهناك والمتناثرة وسط احياء حديثة وسيتم الاستفادة من الاراضي الكبيرة والمهجورة لانشاء عدد كبير من

المرافق العامة كالحداائق والمستوصفات والصيدليات العامة ومراكز الشرطة ومكتبات عامة ومدارس ابتدائية وثانوية ومراكز للمقاومة الشعبية والاطفاء والدفاع المدني وحمامات شعبية للعمال وملاعب رياضية وما الى ذلك .

وسوف تقوم اللجنة بتخفيض دمشق تخفيضاً فنياً يتناسب مع عدد سكانها .

اما المدن الباقية فهي صغيرة نسبياً واكبرها مدينة حمص نحو (١٥٠ ألفا) وتوسط الاقليم السوري بين الشمال والجنوب والساحل والداخل ولها مستقبل كبير وكانت على عهد ليس يبعد اشبه بقرية كبيرة ثم تطورت بسلسلة من المشاريع منها مشروع ري البحيرة ، ومعمل السكر والاصيعة ، وبناء معمل حديث للاسمنت واقامة مصفاة لتكرير النفط فيها .

وهناك مدينة حماة (حوالي ١٠٠ الف نسمة) على العاصي وسيزداد شأنها على اثر انمام مشروع الغاب ، ومدينة اللاذقية المرفأ الحالي الوحيد (٥٢ ألفا) ، ومدينة دير الزور على الفرات (٧٤ ألفا) وتشتهر بجبرها كمعبر بين ضفتيه ، والقامشلي (٣٠ ألفا) في اقصى الشمال الشرقي على الحدود وهي مدينة حديثة تماماً .

القرى :

ويأتي القسم الثاني من سكان سورية الذي ينتشر على مساحات اوسع وهم سكان الريف الذين يؤلفون ٦٠٪ من مجموع السكان (٨٠٪ في مصر) ويلاحظ ان ارياف سورية ليست متصلة على مثال الارياف في مصر فهي قرى ومراكز متباعدة (يتجاوز عددها ٥٠٠٠ قرية) لضرورات الامن القديمة وبسبب نظام الماكية المشاع ، والحاجة الى بنايع المياه التي لا تتوفر في كل مكان .

وتتنوع القرى السورية تنوعاً كبيراً في اشكالها العمرانية ومجتمعاتها لانها صورة عن البيئات المتنوعة التي وجدت فيها (على عكس الحال في مصر ذات البيئة الواحدة) . ففي شمالي سورية تبني القرى من الطين التي وتكثر بينها القباب لقلة الخشب ، وفي الجنوب تبني من الحجارة

السوداء ، وفي القلمون تبنى من اللبن والحجارة والخشب . وهناك تباين كبير بين القرى في مستوى المعيشة حسب غناها وانظمتها الاجتماعية .

وبعض القرى لها طابع تاريخي خاص كعدد من قرى القلمون مثل سيدنايا المشهورة بدورها ومعلولا المشهورة بمناظر صخورها ودورها ولغتها السريالية .

القبائل البدوية :

اما القسم الثالث من السكان فهم البدو الذين يستوطنون البادية واطرافها ضمن نظام قبلي بدوي معروف مماثل للنظام الذي تعيش ضمنه قبائل الجزيرة العربية والعراق ، واهم القبائل التي تعيش في الحماة (الجزء الجنوبي من البادية) وبادية الشام هي قبائل عنزة من عرب الشمال واكبرها قبيلة رولة من رعاة الابل ، اما في بادية الجزيرة فيما وراء الفرات فتعيش قبائل العقيدات وشمر وهناك بعض القبائل التي تعيش في اطراف الفرات وقد تحضرت واستقرت .

ويؤلف البدو نحو ٨٪ من مجموع السكان (وهم في مصر ٢٥٪ فقط) ويعيشون بين الحركة شرقا في موسم الشتاء الممطر والحركة غربا في موسم الصيف الجاف ، يسوقون اغنامهم وابلهم الى حيث تنابت العشب وموارد الماء ، مصطحبين معهم خيامهم السوداء وادواتهم القليلة الخفيفة ، ولكن الكثيرين منهم اليوم يميلون الى الاستقرار والتوطن في الارض بسبب مآثره الزراعة من ارباح .

وقد لعبت الحياة القبلية دورا خطيرا في تاريخ سورية السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، فكانت خيرا في بعضها ، وشرا في بعضها الآخر كما اراد لها الاستعمار ، ولكن الحضارة الآن والاستقرار بعد الاستقلال تجتذب تلك القبائل للنبات في الارض والاندماج بحياة الحضر .

الغاء قانون العشائر :

نص القانون الصادر في ٢٩ ايلول ١٩٥٨ في مادته الاولى على الغاء قانون العشائر السوري كما نص على ان يخضع افراد العشائر لكافة القوانين والانظمة المطبقة على الحضرين في الاقليم السوري .

وقد صدر هذا القانون في ظل الوحدة والجمهورية العربية المتحدة وكان من أبلغ أمار العهد القومي الجديد الذي وضع لنفسه شعارات الوحدة الوطنية وعدم التفرقة بين المواطنين والإفادة من كفاءة كل فرد وانتهاء عهود الاقطاعية والقبلية والاستثناءات وكانت الأوضاع السياسية في الاقليم السوري قبل الوحدة لا تجرؤ على تحقيق مثل هذه القوانين التي تتعرض لمصالح خاصة ، اكتسبت بفوضاها مع مرور الزمن قوة القوانين غير المكتوبة حتى جاءت حكومة الجمهورية العربية المتحدة فحققت هذا التطور الاجتماعي الكبير بإلغاء قانون العشائر القديم وحققت معه عدالة ومساواة عجزت مئات السنين عن تحقيقها .

وقد تم بموجب هذا القانون دمج ١٥٠ ألف بدوي تقريبا في جسيم الامة وأخضاعهم لنفس القوانين التي تسود مواطنيهم وبذلك تزول حالة شاذة حرص الافرنسيون طوال سني وجودهم في البلاد على المحافظة عليها بغية تفرقة أبناء الوطن الواحد وتجزئة امكانياتهم .

وعلى ضوء إلغاء قانون العشائر سيعين لافراد العشائر قضاة سيارون لحل قضاياهم الصلحية وستبدأ الحكومة بتوزيع أراضي املاك الدولة على غير المالكين وغير المستثمرين او المستأجرين منهم كما جاء في قانون الاصلاح الزراعي ، كما ستقوم آبار في المناطق التي لا يوجد فيها مياه لتأمين الشرب .

ومن المنتظر ان يتم تحضير البدو المتنقلين الباقين في سورية خلال العامين المقبلين لتوزيع أراضي الدولة عليهم وافتتاح مدارس جديدة لتعليم ابنائهم ورفع مستواهم الصحي والاجتماعي .

يتلخص قانون (إلغاء قانون العشائر) بأنه أوجب على جميع أبناء الوطن بالوقوف متساوين امام القانون واصبحت كل عشيرة تراجع في قضاياها ومشاكلها المحافظة التابعة لها وتحل هذه القضايا في دوائرها ومحاكمها اسوة ببقية المواطنين ، وقد ألغيت لبعاء لذلك مديرية العشائر في الاقليم السوري . وألغيت بذلك الامتيازات الخاصة والاعتراف العشائرية البدائية من حياة هذا البلد الى الابد .



الزراعة

لمحة عامة :

سوريا بلد زراعي اولا . اي ان الزراعة في هذا الاقليم تهيمن على الحياة الاقتصادية . وتعدل الاحصاءات ان اكثرية السكان تحصل على مواردها من الزراعة او من تجارة الموارد الزراعية ، وتحويلها .

ويساهم الانتاج الزراعي بالقسط الاوفر من صادرات البلاد وقد بلغت عام ١٩٥٧ قيمة المصدر من القطن والقمح والشعير فقط ٢٢٩ مليون ليرة اي ما يوازي ستين بالمئة من مجموع صادرات البلاد . وقد تصل نسبة الصادرات الزراعية الى ٧٠ او ٧٥ بالمئة من مجموع الصادرات .

كما ان القسم الاهم من المواد الاولية المستعملة في الصناعات السورية (الحاج والفول والتسبيج الزيوت النباتية والسكر والكونسروة والصابون وغيرها ...) مستمد من المنتجات الزراعية .

وهذا يعني ان سوريا مدينة بازدهارها الاقتصادي للزراعة في المقام الاول . وقد بلغت بفضل الزراعة درجة من النمو لا يجاريها فيها أي بلد من بلدان الشرق الاوسط او غيرها من البلاد المتخلفة اقتصاديا . فقد زادت مساحة الاراضي المزروعة من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٥٧ بنسبة ٣٠ ٪ وارتفع الرقم القياسي لانتاج اهم المحاصيل الزراعية في ذات المدة من ١٠٠ الى ١٥٤

الاراضي المزروعة :

ازدادت في عام ١٩٥٧ مساحات الاراضي المزروعة بمقدار ٤٠٠ الف هكتار عن عام ١٩٥٦ ويؤمل امكان زيادة هذه المساحات في المستقبل على

مقياس كبير وذلك عن طريق التوسع باستخدام الآلات الزراعية وتحسين شبكات الري من حكومية ومن خاصة وتوسيعها واستخدام موارد المياه السطحية والجوفية وتنفيذ مشاريع الري الكبرى الواردة في البرنامج الإنمائي .

ويوضح لنا الجدول الآتي تطور المساحة المزروعة وغير المزروعة في سوريا منذ عام ١٩٥٢ حتى غاية ١٩٥٧

الأراضي المزروعة (بالهكتار)	الأراضي غير المزروعة ولكنها قابلة للزراعة (بالهكتار)	السنة
٣٤٨٤٢٥٠	٣١٤٠٥٥٠	١٩٥٢
٣٦٩٦١٨٠	٣٠٨٧١٨٠	١٩٥٣
٤٠٣٣٦٧٥	٢٩٢٠٣٠٠	١٩٥٤
٤١٠٣٣٨٥	٢٨٨٠٥٧٠	١٩٥٥
٤٢٥٤٢٤٧	٢٦٦٦٢٧٣	١٩٥٦
٤٦٥٠٠٩٢	٢٥٦٠٧١٧	١٩٥٧

أهم المحاصيل الزراعية :

لا تزال زراعة الحبوب وخاصة القمح والشعير وزراعة القطن معتبرة من أهم الزراعات السورية سواء من حيث المساحات المزروعة أو من حيث الكميات المنتجة ولهذا اعتبرت من أهم المحاصيل الزراعية التي يعتمد عليها الاقتصاد السوري وفيما يلي جدول لإنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية الثلاثة :

بالآلاف الإطنان	السنة	القمح	الشعير	القطن المحلوج
٨٧٠	١٩٥٣	٤٧٢	١٢٦	
٩٦٥	١٩٥٤	٦٣٥	٢٢٠	
٤٣٨	١٩٥٥	١٣٧	٢٢٣	
١٠٥١	١٩٥٦	٤٦٢	٢٥١	
١٣٥٣	١٩٥٧	٧٢٠	٢٩١	

جدول المساحات المزروعة من المحاصيل الرئيسية

(بآلاف الهكتارات)

السنة	القمح	الشعير	القطن
١٩٥٣	١٣١٤	٤٣٩	١٢٧
١٩٥٤	١٣٤٧	٥٤٣	١٨٧
١٩٥٥	١٤٦٣	٦١٤	٢٤٨
١٩٥٦	١٥٠٠	٦٣٦	٢٧٨
١٩٥٧	١٤٩٤	٨١٢	٢٥٨

بلاحظ من الجدولين المذكورين أن زراعة هذه المحاصيل أخذت بالتوسع ويعود السبب في ذلك إلى الاعتماد على ملائمة الأسعار العالمية لهذه المحاصيل بالإضافة إلى انقراض زراعتها وما يتفرع عن ذلك من استعمال السمدة وانتقاء البذور واصطفاء الأراضي الصالحة ومكافحة الحشرات والأوبئة .

القطن :

رفعا من أن زراعة القطن هي حديثة العهد هنا غير أنها طغت على معظم الزراعات الأخرى نظرا لمردودها الاقتصادي الكبير . فالقطن أصبح أهم المحاصيل الزراعية في الوقت الحاضر . وتجري تجارب زراعته على مستوى اقتصادي أعلى .

ويعتمد القطن على الري من الأنهار والآبار الجوفية إلا أن ٢٥ ٪ من المساحة المزروعة قطناً الآن تزرع بعلا .

وقد واجه الفلاح السوري عقبات كثيرة في زراعة القطن ولكنه أصبح يتقن هذه الزراعة وقد تعام في السنوات الأخيرة كيف يقلل من تأثير هذه العقبات .

وهناك أمور لاحظتها الدولة يدخل معظمها ضمن مشروع السنوات العشر المقبلة وأنها إذا نفذت فليسوف تتسع الرقعة المزروعة قطناً وتقل تكاليف الإنتاج فيستطيع القطن السوري عندها أن يتنافس الأسعار العالمية ولا يتأثر بالهزات الاقتصادية التي يتعرض لها الآن .

ويصدر الاقليم السوري ٩٠ ٪ من قطنه محلوفا وتقوم مصانع الغزل والنسيج المحلية بغزل الباقي ويقدر بحوالي ١٢ - ١٣ الف طن ويصل الدخل من العملة الاجنبية من التصدير الى ٣٥٠ مليون ليرة سورية . وقد بلغت صادرات القطن : بين عامي ١٩٥٧ - ١٩٥٨ اكثر من ٨٨ الف طن وكانت الدول المستوردة قطنا هي بحسب اهمية الاستيراد : فرنسا الصين الشعبية ، الاتحاد السوفيتي ، المانيا الغربية ، تشيكوسلوفاكيا ، إيطاليا ، اليابان .

وبين الجدول التالي الزيادة في عدد الآلات والمضخات ما بين سنتي ١٩٥٢ - ١٩٥٧ :

الآلة	عام ١٩٥٢	عام ١٩٥٧	نسبة الزيادة
جرارات	١٦٢٠	٢٨١٥	٧٣ ٪
المضخات	١٢٢٤٠	١٧١١٠	٤٠ ٪

وقد بلغ ما استوردته البلاد عام ١٩٥٣ من الاسمدة ١١٣٣٧ طنا فارتفع عام ١٩٥٧ الى ٢٥٠٦٨ طنا أي بزيادة ١٢٥ ٪ .

الثروة الحيوانية :

وافق هذا التطور في الانتاج الزراعي زيادة في الانتاج الحيواني وبالتالي ارتفاع عام في مستوى الغذاء بين الافراد . والجدول الآتي بين الزيادة في الماشية ما بين سنتي ١٩٥٣ - ١٩٥٧ .

عام ١٩٥٣	عام ١٩٥٧	
٥٢١٢٠٠	٦١٠٣٠٠	الابقار
٤٤٥٠٣٢٠	٥٤٦٥٦٤٠	الغنم
١٥٧٣١٠٠	١٨٠٢٣٠٠	الماعز
٢٩٢٤٥٠٠	٣٣٥٦٤٠٠	الدواجن

الثروة السمكية وتربية الاسماك :

استقدمت وزارة الزراعة عن طريق منظمة الاغذية والزراعة خبير بالاسماك لدراسة الثروة السمكية النهرية والبحرية واعداد المقترحات العملية المناسبة لتحسينها وزيادتها لاهميتها بالنسبة للتغذية في الاقليم .

وبالتنظر لايتبداء تجفيف مستنقعات الغاب فقد بدأ الخير عمله في وادي العاصي بعد ان وضع تحت تصرفه الموظفون الفنيون اللازمون واعدت لهم التجهيزات ووسائل النقل وبدأ بدراسة انواع الاسماك في الانهار والبحيرات فزار نهر الخابور والفرات والعاصي وبحيرات حمص ومسعدة وخانونة وغيرها ومصايد الاسماك في اللاذقية ، كما اطلع على اساليب الصيد ونواحيه الفنية والاقتصادية والطرق المتبعة في تربية الاسماك وقام بتنسيق جدول موقت لاسماك المياه النهرية واصنافها .

وقد انشأت الوزارة بالاتفاق مع ادارة مشروع الغاب محطة لتربية الاسماك وبدأ العمل فيها منذ وقت قريب .

لذلك فان البرنامج الخاص بتربية الاسماك سيكون حسب المبادئ التالية :

- ١ - الاستمرار على دراسة الثروة السمكية واحصاء امكانيات البلاد من هذه الجهة .
- ٢ - الاستمرار على دراسة تنظيم الصيد البحري على ضوء التقارير التي اعدت بهذا الشأن .
- ٣ - اعداد كتاب باللغة العربية عن انواع الاسماك في سوريا .
- ٤ - ادخال اصناف وسلالات من الاسماك التي توافق الاقليم .
- ٥ - اختيار وسائل الصيد واساليبه الجديدة وتجربتها في كافة فصول السنة .
- ٦ - اختيار الاساليب المفضلة لحفظ منتوجات الاسماك وسهولة نقلها وتسويقها وتوزيعها من مختلف مناطق الاقليم .
- ٧ - احدثات مصلحة للاسماك وتزويدها بالفنيين (وقد احدثت هذه المصلحة في وزارة الزراعة) .
- ٨ - استخدام خبير في الصيد البحري لمدة سنتين على الاقل لتنظيم وتحسين وسائله وزيادة انتاجه .
- ٩ - انشاء معهد للاحياء المائية في اللاذقية بالتعاون مع كلية العلوم في جامعة دمشق .

١٠ - إنشاء أحواض للأسماك على نهر السن لاجراء تجارب على تربية الأسماك فيها .

١١ - تنظيم ميد الأسماك وتربيتها في بحيرات حمص ومسعدة والخائونة ومزيريب على ضوء التجارب التي تقام في أحواض التربية وفي البحيرات نفسها .

وتبلغ الثروة السمكية في مصادد الاقليم الشمالي الداخلية ١٥١٦ طنا والبحرية ٧١٥ طنا .

ويبلغ محصول الاسفنج ٨٠٠٠ كيلو غرام .

الدخل الزراعي :

يقدر عدد سكان الارياف في سوريا بأكثر من ثلثي سكانها ويؤلف الانتاج الزراعي والحيواني أكثر من نصف الدخل القومي .

وفيما يلي بيان الدخل الصافي المتحقق من القطاع الزراعي :

١٩٥٥	٥٨١٣	الف ليرة سورية
١٩٥٦	٩٣٥٩	الف ليرة سورية
١٩٥٧	١٠٣٥٥	الف ليرة سورية

* * *

المشروع الإنمائي الزراعي

كل برنامج لانماء الاقليم السوري يجب ان يتركز بصورة رئيسية على الزراعة ، وبالرغم من توسع الصناعة والتجارة فسوف تبقى الزراعة مهنة البلاد الرئيسية لان امكانياتها مازال كبيرة وهي تستخدم اليوم اكبر عدد من المواطنين وتقدم اكثر المواد الاولية التي تحتاج اليها الصناعات المحلية . وتعتمد الزراعة السورية بالدرجة الاولى على المطر الموسمي . وهو يختلف الى حد كبير من سنة الى سنة .

ولا تبلغ مساحة الاراضي المروية اكثر من ١٢ - ١٣ ٪ فقط من الاراضي المزروعة . والقمح والشعير هما المحصولان البعليان الرئيسيان في الاقليم .

لذلك فان اي تقدم سيتم في الزراعة هنا يجب ان يكون في استقلال موارد المياه .

وعلى هذا الاعتبار الملحوظ من قبل حكومة الجمهورية العربية المتحدة نظمت وزارة الزراعة بعد الوحدة برنامجا انمائيا لمدة عشرة سنوات تبدأ من ١٩٥٨ وتنتهي في ١٩٦٨ ، اكثر نقاطه متعلقة بتوفير مياه الري للزراعة السورية .

وهذه هي مشاريع الري التي بدىء ببعضها والتي سوف يبدأ البعض الآخر مباشرة :

١ - حوض الفرات :

ويقصد بهذا المشروع انشاء سد على مجرى نهر الفرات شمالي الرقة لتخزين المياه بنسبة ٣٠ مليار متر مكعب وانشاء شبكة عامة لري الاراضي على شفتي الفرات وتوليد الطاقة الكهربائية .

٢ - حوض الخابور :

تقدر مساحة الاراضي التي ستروى من مياه هذا النهر بمئة وخمسين الف هكتار ويستفاد بذلك من مياه ينابيع رأس العين كما سينشأ سد تخزيني على مجرى الخابور جنوبي بلدة الحسكة لتخزين ما يقرب من ٨٠٠ مليون متر مكعب من المياه .

٣ - القاب - العشارنة وحوض العاصي الاعلى :

يتضمن هذا المشروع اكمال تجفيف مستنقع القاب وانشاء شبكتي ري وتصريف رئيسية وفرعية وانشاء سد الرستن ومحردة لتخزين مياه الري ودرء الفيضانات وانشاء سد تحويلي في ناحية العشارنة واحداث احواض فنية لتربية الاسماك ومراكز تجارب زراعية واستصلاح الاراضي للاستثمار .

٤ - حوض النهر الكبير :

وسيروى حوالي ٣٠٠٠ هكتار .

٥ - الروج :

سيباشر بانشاء شبكتي ري وتصريف واستصلاح اراض في المنطقة المذكورة تقدر بخمسة آلاف هكتار .

٦ - حوض السن :

سيروى مشروع هذا الحوض حوالي ٧٠٠٠ هكتار بالاستفادة من مياه النضج والينابيع .

٨ - حوض الاعوج واليرموك :

ستجري دراسات تفصيلية لهما .

٩ - حفر آبار وانشاء ملاجئ ومستودعات في البادية :

ورغما عن انه يصعب التقدير المضبوط للمستقبل بشأن تأثير هذه المشاريع على الزراعة في الاقليم السوري الا انه من الثابت ان تتسع الزراعة في مختلف المحاصيل عند تنفيذ المشاريع المشار اليها كما هو مبين في الجدول الاتي :

النوع	المساحة الحالية	المساحة المتوقعة بعد عشر سنوات
القمح والشعير	٢,٢٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠
البقوليات	١٤٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
الخضار	٢٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
القطن	٢٧٥,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠
التبغ	٦,٨٠٠	٢٠,٠٠٠
القنب والكتان	٤,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
الشوندر السكري	٣,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
المشم	٢٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
الزيتون	١٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
كروم العنب	٧١,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
الفواكه	٢٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠
التفاحيات	٧,٠٠٠	١٠,٠٠٠
التين	١٥,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
الفستق الحلبي	٣,٥٠٠	٧,٠٠٠

ان هذا الجدول يشمل الاراضي المروية والاراضي البعلية ويعطي فكرة خاصة عن تأثير مشاريع الري على اتساع الرقعة المروية بالاراضي والجدول التالي يبين اتساعها في المحافظات السورية بالهكتارات :

الملاحظات	المساحة	
	تنفذ مشاريع الري الكبرى	الحالية
سدود على وادي بردى	١٠٠,٠٠٠	٨٦,٠٠٠
انشاء سد جنوبي بحيرة حمص	٦٨,٠٠٠	٤٣,٠٠٠
بعد اتمام مشاريع الغاب	١٠٠,٠٠٠	٦٥,٠٠٠
بعد اتمام مشاريع مزيريب	١٠,٠٠٠	٤,٥٠٠
بعد اقامة سد الفرات	٩٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
بعد اتمام سدود الخابور	١٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
استثمار المياه الجوفية	١٥٠,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠
بعد اقامة مشاريع النهر الكبير والسوق وغيرها	٢٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠
بعد استثمار المياه الجوفية	٢٠٠	٢٠٠
	١,٤٥٢,٢٠٠	٥٨٢,٢٠٠
	هكتار	١٧٨,١٠٠
		الزيادة

هذا هو مستقبلنا العظيم .. وانه لما يدعو الى الارتياح واكبر التفاؤل، ان العمل يتبع التشريع فورا ، وان الانتاج يلي التفكير بسرعة ، فليس الموضوع اليوم موضوع حبر على ورق ... بل جهد وعرق ... وانتاج وتقدم سريع .



القوانين الزراعية الصادرة بعد الوحدة

صدرت منذ ١ شباط ١٩٥٨ حتى اليوم تشريعات زراعية لاشك انها ستؤثر على الانتاج الزراعي فتزيده وتحسن صفاته كما انها ستنظم الدورة الزراعية وتؤمن موارد اكبر لسكان الريف وبالتالي تحسن احوال الشعب الغذائية والصحية والاجتماعية والثقافية .

واهم هذه التشريعات هي :

١ - قانون العمل الزراعي :

بقي الفلاحون في سورية تحت رحمة ملاك الاراضي بلا سند ولا قانون . وكانت سلطات الحكم والتشريع المتعاقبة في البلاد والتي كانت تهيم عليها طبقة الاقطاعيين وكبار الملاك حريصة على الاحتفاظ بهذه الاوضاع لانها كانت تفسح تحت تصرفهم الجزء الاكبر من الشعب الفلاح في البلاد فيسروونه لتحقيق اغراضهم الاقتصادية والسياسية ، كما يشاؤون ، حتى صدر في سبتمبر ١٩٥٨ قانون العمل الزراعي فتناول بالتنظيم والتنسيق العمل الزراعي في البلاد وحدد على مستوى انساني شريف العلاقات والحقوق والواجبات بين طرفي العمل ، ملاك الاراضي والمستثمرين من جهة والفلاحين ومختلف فئات العمال الزراعيين من جهة اخرى على اساس من التعاون الانساني المتكافئ بين فئتين من المواطنين . وبذلك يحى استقلال بعض من الناس للبعض الآخر ويشدد ارتباط الفلاحين والعمال والزراعيين بالارض والوطن ويشعرون بمسؤولياتهم بمالهم وبما عليهم .

وهذا القانون ينظم العلاقات الزراعية بين مالكي الارض ومستثمريها سواء بالاجر التقدي او بالحصصة كما انه ينظم العلاقات بين المستثمر والعامل الزراعي ويحدد واجبات العامل الزراعي وحقوقه .

وأهم المبادئ التي انطوى عليها هذا القانون هي انه :

ا = اعطى الحق للعمال الزراعيين ولأرباب العمل بتأليف نقابات زراعية .

ب = اعطى نقابات العمال الزراعيين ونقابات ارباب العمل الحق بتأليف اتحادات .

ج = نظم العقد بين رب العمل والعمال الزراعيين على أسس صحيحة واضحة .

د = نظم عمل النساء والاولاد والمراهقين .

هـ = وضع اصول للاتفاقات الجماعية في الاستثمار الزراعي .

و = ألف لجانا في المحافظات لتحديد الحد الأدنى لاجور العمال وتطبيقها .

ز = نظم اجازات العمال الزراعيين وتسريحهم وتعويضاتهم وطواري العمل .

ح = وضع أسس الخدمات الصحية والسكن للعمال الزراعيين .

ط = وضع قواعد لمكاتب الاستخدام .

ي = نظم عقود المزارعة بين مالكي الاراضي ومستأجريها سواء بالاجر المتقاع أو بالحصصة .

ك = وضع حدا أدنى لحصصة المزارع من مختلف المحاصيل في الزراعة المروية والبعليّة .

ل = وضع أسسا لحل الخلافات بين مالكي الاراضي ومستأجريها وبين ارباب العمل والعمال الزراعيين وأوجد لجانا ومجالسا أعلى لذلك .

حدد الحالات التي يمكن فيها فسخ عقود المزارعة واخراج المزارع من الارض .

٢ - قانون الاصلاح الزراعي : وسوف يأتي بحثه .

٣ - قانون الغرف الزراعية :

وقد صدر بتاريخ ٢٣ آب ١٩٥٨ تحت رقم ١٢٩ وكان أهم مآخذته :

١ = تحديد أهداف الغرف الزراعية بحيث تحولت هذه الغرف الى مؤسسات ارشادية فنية تساهم مساهمة فعالة في تنمية الانتاج الزراعي وزيادة الدخل القومي بما في ذلك الارشاد الزراعي وتشجيع الحركة التعاونية واقامة المعارض واحداث المختبرات والمشائل واكثر البذور المحسنة وجمع الاحصاءات .

ب = تحويل هذه الغرف الى برلمان شعبي للمزارعين والملاك واحكام الرباط بين الغرف والمزارعين بحيث أصبحت الغرف الزراعية مؤسسات محاية على صالة ومعرفة باحوال الزراعة والمزارعين في المنطقة .

ج = ربط الغرف الزراعية بوزارة الزراعة بغية زيادة الاشراف الفني عليها وتحويلها الى خدمة الاتجاهات القومية وزيادة الانتاج الزراعي وقد ضمن هذا الاشراف مد الغرف الزراعية بحاجتها من الفنيين الزراعيين .

د = زيادة موارد الغرف الزراعية بحيث يتسنى لها القيام بالاهداف التي رسمها لها القانون .

هـ = اصول انتخاب الغرف الزراعية وادارتها بحيث تمثل لجانها الادارية جميع فئات المزارعين تمثيلا صحيحا .

و = اعطاء وزير الزراعة حق اقتراح احداث غرف جديدة في المناطق المحتاجة اليها .

٤ - قانون مهرجان القطن :

الصادر تحت رقم ١٢٧ في ٢٣ آب ١٩٥٨ وقد تضمن :

١ = اقامة هذا المهرجان سنويا في مدينة حلب بغية الدعاية للقطن السوري في الاسواق الداخلية وفي الخارج والاطلاع على تطور النهضة القطنية في البلاد .

ب = اعطاء المهرجان استقلالا ماليا واداريا لتتمكن اللجنة المشرفة عليه من القيام باعبائها كاملة .

ج = تحديد موارد المهرجان بحيث يظهر على ارفع مستوى ممكن ومنها اسدار بالنصيب خاص بالمهرجان .

د = جعل الاشراف على المهرجان مختلطاً بين الفئات الشعبية والحكومية بغية اظهار مجهود جميع هذه الفئات بالنسبة للقطن .

هـ = السماح للاجانب بالاشتراك في المهرجان لكي يطالع المزارع السوري على تطور زراعة القطن في البلدان الاخرى .

٥ - قانون تنظيم تربية الماعز :

وقد صدر تحت رقم ١٢٨ بتاريخ ٢٣ آب ١٩٥٨ وأهم ما تضمنه :

منع اقتناء الماعز في المناطق الحرجية الكثيفة لما للماعز من ضرر اكيد على الاشجار سواء منها المشمرة او الحرجية وبذلك تحتفظ البلاد بثروتها الشجرية .

وسوف تؤدي تصفية الماعز الجيلي التي اوجبها القانون الى استبدال هذا الماعز القليل الانتاج بأنواع اخرى من الحيوانات الغزيرة الانتاج في اللحم واللبن وغيرهما وبذلك يرتفع مستوى الانتاج الحيواني .

٦ - قانون استغلال المياه العامة :

صدر هذا القانون تحت رقم ١٦٥ بتاريخ ٢٧ ايلول ١٩٥٨ ومن أهم محتوياته :

أ = تحديد استعمال المياه العامة على اساس المخزون منها بالنسبة للعياء الجوفية وعلى اساس تصريف مياه الأنهار بالنسبة لاستثمار هذا النوع من المياه وبذلك قضى على المساواة التي ادت الى جفاف الآبار في بعض المناطق كما قضى على تسلط بعض كبار الملاك في استثمار مياه الأنهر بحيث كان يحرم قسم كبير من المزارعي من ري اراضيهم وزراعتهم .

ب = اخضاع استثمار المياه العامة الى رخص تعطى من قبل وزارة الاشغال العامة استناداً للدراسة مسبقة لكميات هذه المياه .

ج = منع اعطاء رخص استثمار المياه فيما اذا كان الاستثمار يتعارض مع مصلحة الغير وذلك ضمانا لحقوق جميع المستثمرين .

د = تخويل وزارة الاشغال حق سحب الرخص عند حصول طارئ، يجعل الاستثمار في استثمار الرخص ضارا بالمصلحة العامة .

هـ = حصر استثمار المياه العامة بالمزارعين واشترط استعمال هذه المياه في المشاريع الزراعية .

و = اعادة دراسة الاستثمار السابق للعياء العامة وذلك لحماية بعض المناطق المتضررة ريثما يعود مخزون المياه الى ما كان عليه سابقا ومن ثم تنظيمه على الاسس الواردة في هذا القانون .

٧ = قانون المصرف الزراعي :

صدر هذا القانون الهام عن رئاسة الجمهورية تحت رقم ١٣٠ في ٢٣ آب ١٩٥٨ وأهم مآثمه :

ا = تخويل المصرف شخصية مالية مستقلة واعطاؤه الصفة التجارية تسهلا لعمليات الاقتراض والتسليف .

ب = تشميل أوجه الاقتراض جميع نواحي النشاط الزراعي .

ج = رأس مال المصرف مئة مليون ليرة اي بزيادة ٤٠ مليوناً عن السابق وذلك لتشجيع الزراعة الى أكبر مدى ممكن كما عزز القانون موارد المصرف رفعا لمستوى الاقتراض الزراعي .

د = خفض فائدة الاقتراض للجمعيات التعاونية وتسهيل الضمانات المقدمة من قبل الجمعيات تشجيعاً للاستثمار الزراعي التعاوني .

هـ = السماح للمصرف بالاستثمار المباشر بغية زيادة موارد المصرف وتنمية الإنتاج الزراعي .

و = اجازة المصرف بالتسليف على المحاصيل الزراعية وكذلك حماية اسعار هذه المحاصيل بحيث لا تندنى دون اسعار معينة تؤمن وبها مناسبا للمزارع .

ز = خفض الضمانات المفروضة على التسليف بالنسبة للسلفا القصيرة الاجل والتي لها اثر فعال في الانتاج الزراعي بسهولة بعكس ما كان في السابق من الاقتصار على اقراض كبار الملاكين .

ح = قبول ودائع الجمعيات التعاونية ، تشجيعا للتوفير وضمانا لاموال هذه الجمعيات وبفرض زيادة ايراداتها وقبول ودائع الافراد .

ط = اعطاء المصرف الزراعي الحق بشراء الآلات وبيعها بالتقسيط للمزارعين وذلك لتمكين الزراعة السورية من زيادة الاراضي المستثمرة وتدعيم انتاجها .

ي = الاشراف على المصرف من قبل مجلس مؤلف من ممثلين عن وزارات التخطيط والزراعة والعمل والشؤون الاجتماعية والخزانة والاقتصاد والتجارة والمصرف المركزي وذلك بغية احكام الاشراف على توجيه المصرف الزراعي واعماله المختلفة .

ي = إلحاق المصرف بوزارة الزراعة باعتبارها المسؤول الاول عن توجيه الانتاج الزراعي .

ك = منح مجلس ادارة المصرف الحق بتأجيل الديون المستحقة عندما يثبت لديه وقوع ضرر على المزارع نتيجة طاريء لا قدرة للمزارع على التحكم به وذلك ضمانا لعدم ارهاق المزارع وضمان استمراره كعضو في الانتاج الزراعي .

وهكذا كان المصرف الزراعي الجديد ، في ظل الوحدة، خطوة نموذجية واسعة نحو رفع مستوى الانتاج ، والاخذ بيد المنتجين .

٨ - قانون الجمعيات التعاونية :

صدر هذا القانون في تموز ١٩٥٨ وقد تضمن تعديلات اساسية في القانون المعمول به وذلك على ضوء تجربة وزارة الزراعة في الاقليم الشمالي خلال السنوات الثماني التي انقضت على صدور قانون الجمعيات التعاونية في عام ١٩٥٠ وعلى ضوء قانون الجمعيات التعاونية في الاقليم الجنوبي .

وبدأت الجمعيات التعاونية تتألف على النطاق الجديد ، ودبت الحياة في الحركة التعاونية الجديدة .

٩ - مؤسسة الإصلاح الزراعي :

اصدر رئيس الجمهورية تحت رقم ١١٨١ وتاريخ ٣٠ ايلول ١٩٥٨ قرارا بتكوين هذه المؤسسة على ان يتولى الاشراف عليها مجلس ادارة مؤلف من وزير الإصلاح الزراعي رئيسا ومن وزراء الاقتصاد والتجارة والشؤون الاجتماعية والعمل والتخطيط والعدل اعضاء .

وتتولى مؤسسة الإصلاح الزراعي علاوة على الاختصاصات المنصوص عليها في قانون الإصلاح الزراعي حصر املاك الدولة وتسجيلها وتقسيمها وتوقيعها على الاراضي والمحافظة عليها ومنع التعدي عليها وتقوم المؤسسة بادارة واصلاح اراضي الدولة واقامة المشروعات المؤدية الى تحسينها واستثمار املاك الدولة بذاتها او بالواسطة والتصرف فيها للمؤسسات والشركات والافراد والبيع والايجار والتوزيع وتتولى جميع الاعمال التي تتعلق باملاك الدولة في الاقليم السوري .

وتعين المؤسسة في ميزانياتها من صافي الارباح التي تحققها المبالغ التي تلزم لرقع مستوى الانتاج الزراعي بين من آلت اليهم الاراضي المستولى عليها او الاراضي الموزعة على صغار الزراع عن طريق المؤسسة من املاك الدولة . وكذلك تساهم في المشروعات التي تقوم بها الوزارات المختلفة لتحسين حالة المنتفعين بها ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعمراني .

وبموجب هذا القرار انتقلت موجودات مديرية املاك الدولة الى مؤسسة الإصلاح الزراعي .

وهناك تشريعات اخرى قيد التصديق سيكون لها اثر كبير في رفع مستوى الزراعة وتنظيمها حسب الاصول الفنية الحديثة .

ومن أهم هذه التشريعات :

١ - قانون تنظيم زراعة القطن وحلجه وتصنيفه .

٢ - قانون الدورة الزراعية .

٣ - قانون الحراج

وواضح من خلاصات التشريعات ، والمشاريع الإصلاحية الزراعية ، ان الغرض منها احداث انقلاب اجتماعي واسع النطاق لمصلحة مجموع الشعب ، ولتوفير الامكانيات الكبرى بين يديه ، فيرتفع مستواه ، وتتوسع اسباب العمل لدى افرادة .



الإعاشة الريفي

أ = وضعت الحكومة بعد دراسات وجهود طويلة برنامجا للإعاشة الريفي ولانشاء مراكز اجتماعية ، فقد اعتمدت موازنة قدرها مليوناً ومئة ألف ليرة سورية خصصت منها وزارة الشؤون الاجتماعية ٢٠٠ ألف ليرة لتجهيز أول مركز اجتماعي نموذجي بالأقليم الشمالي وعينت قرية حران العواميد بمحافظة دمشق مقراً له ، ولتعيين الجهاز اللازم له من موظفين إداريين وموظفين إحصائيين (طبيب ومهندس زراعي ، وطبيب بيطري ومراقب خدمات عمرانية وقابلات ومرشدين ريفيين الخ ...) كما جهزت المركز بالادوات والمواد اللازمة له .

وسوف يزيد عدد المرشدين الريفيين في كل مركز على عشرة وستكون مهمتهم التنقل بين القرى كأداة وصل بين المركز وبين الأهالي ، الأمر الذي سيجعل الخدمات والإرشادات التي تقدمها إيجابية مجدية ، وهذه خطوة إصلاحية ريفية عظيمة ، سيكون لها في أقرب وقت نتائجها المفيدة لخير الفلاح .

أما المبلغ الباقي فقد وزعته الوزارة لبناء ثلاثة مراكز اجتماعية نموذجية في قرية الشريعة بمنطقة الغاب وفي قرية جوبة برغال في محافظة اللاذقية وآخر في إحدى قرى محافظة السويداء .

وينتظر ان يؤدي مركز النشابة المحدث سابقاً والمراكز الأخرى التي تقرر انشاؤها خدمات جلى للمواطنين الريفيين في قراهم ومنازلهم وحظائر مواشيهم وسوف يكون لها الأثر البعيد في تطور الريف وتحسين أوضاع اهله بالنظر للتجاوب المنتظر من هؤلاء الريفيين مع هذه الخدمات .

ب = اعمال حفر الآبار وتأمين مياه الشرب للقرى المحرومة :
بالإضافة الى اعمال الري فقد أولت الحكومة اعمال حفر الآبار في

القرى والبادية عناية خاصة لتوفير مياه الشرب للمناطق المحرومة منها
ولسقاية المواشي في البادية فأحدثت برنامجا خاصا لهذه الغاية .

ولما كانت اغلبية هذه القرى والناطق تحتاج الى استنباط المياه
الجوفية من اعماق سحيقة فقد لفتضى حفر آبار فيها بالآلات السبر بعد
اجراء الدراسات الجيولوجية والتحريات الجيوفيزية اللازمة .

وقد بلغ عدد الآبار المنجزة لهذه الغاية ١٤٥ بئرا يتراوح عمقها ما بين
١٠٠ - ٣٥٠ مترا وتجهز هذه الآبار بمضخات عمودية لنضج المياه الى
خزان مرتفع ينشأ فوقها وتوزيعها على الاهالي بواسطة المناهل العامة .
وهكذا تدخل المشاريع دور التنفيذ بسرعة ونجاح .

وهناك مشاريع عديدة غيرها جرى تنفيذها لتأمين مياه الشرب للقرى
العطشى بواسطة استجرار المياه من الينابيع المجاورة منها مشروع اسالة
مياه شقحت الى ٩ قرى في منطقة ازرق . واسالة مياه بئع الصخر
وحكة والمججير وام ولد والقرداحة وبشلامه وقسطل معاف وكسب
ورنكوس ورباح الخ ...

تحسين البذار واكثاره :

بدات وزارة الزراعة السورية حملتها بشأن تحسين البذار فأسندت
التشريعات لمراقبة طليح الاقطان وتنظيم اكثار بذور القطن محليا .

وقد تعاقد المصرف الزراعي مع مزارعي القطن المعتمدين في الاقليم
السوري لأكثار البذور في حقولهم تحت الاشراف الفني لمكتب القطن .

ويستورد المصرف الزراعي وفقا للتشريع القسائم بذور القطن من
الاصناف التي ثبت نجاحها في الاقليم السوري ويوزعها على المزارعين
ويستمر اشراف مكتب القطن الفني حتى طليح الاقطان وتعميق البذور
وتعبئتها في اكياس وختمها بخاتم وزارة الزراعة .

وتحتم القوانين في الاقليم السوري ان تتوفر في بذار القطن المعد
للزراعة عدة شروط : كالتقاوة والتجانس والنظافة والخلو من بذور نباتات
الحاصل الاخرى ومن الديدان وان يكون انباته عاليا .

ويُفحص البذار في مختبرات مكتب القطن بحلب للتأكد من جميع هذه الصفات وبهذه الطريقة تؤمن وزارة الزراعة سنوياً قرابة ١٢ ألف طن من بذور القطن السليمة النظيفة النقية .

أما بشأن القمح والشعير فقد بدأت وزارة الزراعة منذ عام ١٩٥٣ بدراسة احصائية عن اصناف القمح التي تزرع في الاقليم السوري وعن مميزاتها كما قامت بتجارب لمقارنتها على الاصناف المستوردة وانتهت بعد هذه التجارب الى اختيار عدد من اصناف القمح والشعير وجدت بالتجربة مناسبة لمختلف المناطق السورية . وقد الفت لجنة لاعداد برنامج تنفيذي طويل الامد لاعداد ١٥٠ ألف طن من بذار القمح المحسن و ٧٠ ألف طن من بذار الشعير .

أما بشأن غراس اشجار الفاكهة فقد اعدت وزارة الزراعة حوالي مليون غرسة لتوزيعها على المزارعين بأسعار زهيدة واهم اصنافها :

الزيتون ، الفستق الحلبي ، التفاح ، الكرمة ، الاجاص ، الدراق ، الحمضيات ، الكرز ، المشمش ، الخوخ ، وغيرها .

وتقوم شركة السكر والمنتجات الزراعية بنفسها بمراقبة الشوندر السكري وانتاج البذار المحسن لزراعته وتوزيعه على الاهلين .

وكذلك بشأن زراعة التبغ في الاقليم السوري فان ادارة حصر التبغ والتبناك تنتج البذار وتوزعه على مزارعي التبغ الذين تتعاقد معهم .



قانون الإصلاح الزراعي

في أواخر ايلول ١٩٥٨ اصدر سيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة قانون الإصلاح الزراعي للأقليم السوري فانتقل قسم كبير من هذا الاقليم دفعة واحدة من ظلمات العصور الوسطى وظلمها الى صميم القرن العشرين .

وقد صدر قبل هذا القانون وبعده عدة تشاريح اصلاحية وتنظيمية في الجمهورية العربية المتحدة غير انه لم يقدر لواحد منها ان يحدث ما أحدثه قانون الإصلاح الزراعي من اثر . لقد تجاوز نطاق الحديث عنه ومناقشته ميدان القرية والمدينة والبادية فنناولناه الاوساط الدولية والصحافة الاجنبية فأكبرت جميعها الخطوة الثورية التحررية التي خطتها بلادنا .

ولم يكن اقرار هذا القانون مفاجأة في الاقليم السوري فقد كان الناس ينتظرون شيئاً من ذلك منذ قرابة عشر سنين ، وقد لس التقدميون من اعضاء الجمعية التأسيسية ما يفرضه الاقطاع من مساوئ وشذوذ فأقروا بعد مناقشات طويلة صاخبة فكرة تحديد الملكية ولكنهم اصطدموا حينذاك بأكثرية من الملاكين الكبار في المجلس فبقي التحديد فكرة فقط ... حبرا على ورق .

ثم مضت الاعوام ولم يصدر قانون يعين هذا الحد . وكانت مجالسنا النيابية تتعلل بعدم وجود دراسة علمية عميقة لحاجات المواطنين في مختلف المناطق السورية وعلى نوع الاراضي ودرجة خصبتها وعلى ملابسات اخرى . غير ان هذه الاسباب ليست العوامل الصحيحة لتلكؤ المجلس التشريعي حينذاك عن اقرار هذه الوثبة الإصلاحية الكبرى فلم يكن أحد يجهل ان اغلبيية نواب المجلس المؤلف من اقطاعيين مدنيين واقطاعيين من رؤساء العشائر هي التي كانت تناوئ كل سير في ذلك الاتجاه . ثم تمت الوحدة وتوالت القوانين كحبات السبحة توجه وتصلح وكان تحديد الملكية هذا

التحديد الذي فرضته العدالة الاجتماعية وفرضه مستوى معيشي لجزء كبير من المواطنين يجب ان يرتفع لكي يستطيع مواجهة الحياة وتكاليفها .

وانه لمن الغبن الفادح حقا ان يكون في حوزة واحد ونصف في المئة فقط من الملاكين مليون وربع مليون هكتار من الاراضي وان يكون عشرة من الملاكين في الجزيرة مثلا مسيطرين على ٧٠ ٪ من الاراضي المروية في تلك المنطقة .

ولم يكن موضوع دهشة كبيرة حتى ذلك الوقت ان يمتلك شيخ عشيرة معروف قرابة مئة الف هكتار من اراضي الجزيرة .

وهذه ارقام توضح الاسباب التي بررت سير قانون اصلاح الزراعي في السبيل الذي عرفه الناس .

يبلغ عدد الملكيات الكبيرة التي تزيد عن الف دونم او مئة هكتار في محافظة دمشق ٤٢ بالمئة من مجموع عدد الملكيات في هذه المحافظة ومساحة هذه الملكيات الكبيرة تتجاوز ٣٥٠ الف هكتار .

وفي محافظة حلب يبلغ عدد الملكيات الكبيرة ٣٥ ٪ ومساحتها تقارب ٧٥٠ الف هكتار وفي حماه ٣١ ٪ من مجموع الملكيات وفي الجزيرة ٤٣ ٪ وفي اللاذقية ٣٣ ٪ وقد جاء في احصاء ان الملكيات الصغيرة في البلاد تشغل ١٣ ٪ فقط من مساحة الاراضي والمتوسطة ٣٨ ٪ . اما الملكيات الكبيرة التي تتجاوز واحدتها الف هكتار فتحتل ١٦ ٪ من الاراضي الزراعية في البلاد وتشغل ٤٩ ٪ من مجموع اراضي هذا الاقليم .

ان هذا العرض في حد ذاته مأساة ويصلح ان يكون اسبابا موجبة لقانون اصلاح الزراعي .

لقد وجد المسترغ نفسه امام فئة جد قليلة من كبار الملاك تتصرف بالجزء الاهم والاصح من الاراضي الزراعية تقابلها فئة قليلة من صغار الملاكين .

والى جانب هؤلاء ، واولئك حشد كبير من المحرومين غير المالكين اطلاقا .

وكان نظام الاقطاع حائلا دون الاستقرار الاجتماعي ودون تحقيق العدالة وكان يسبب انخفاضاً في مستوى المعيشة . فالفلاح كان محروما من

حقوق التعليم والصحة وكانت حياته تفتقر الى أبسط مظاهر الحياة الإنسانية الكريمة وكان الانتاج الزراعي قليلا بالنسبة الى المساحات الواسعة التي تصلح للزراعة لان كبار الملاكين كانوا يستثمرون الارض بالواسطة وكان اتساع رقعة الارض المملوكة يحول دون اهتمامهم باستثمارها استثمارا اقتصاديا .

من هنا كان الهدف من اصدار القانون تحقيق النقاط الثلاث التالية :

١ - تمليك الفلاح قطعة من الارض صالحة يجعله انتاجها قادرا على مواجهة نفقات العيش وتكاليف الحياة . وبذلك تعود للفلاح كرامته المهدورة .

٢ - زيادة الانتاج الزراعي وتحسين نوعه .

٣ - القضاء على نفوذ الاقطاع وسلطانه ، والقضاء بالتالي على فساد الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ذلك الفساد الذي يسال عنه بالدرجة الاولى الاقطاع . وبذلك يكون القانون قد اعاد للاقطاعي انسانته . ذلك ان حياة معظم الاقطاعيين كانت حياة غير انسانية ، كانت حياة تمييز وظلم واضطهاد للآخرين ، فلما جاء القانون وحدد لهم حدا اعلى للملكية يكفي حياة مستقيمة كريمة ، ولا يزيد عليها ، اعاد اليهم انسانيتهم المفقودة ، واكسبنا اياهم مواطنين صالحين .

فالقانون خير اذن بوجهه جميعا ، بالاستيلاء والتوزيع ، وبما يزيد في الانتاج الزراعي ، والثروة القومية .

وكان طبعيا بعد صدور القانون ان يفيد الاقليم السوري من تجربة الاقليم المصري ، في اصلاح الزراعي ، فاستخدمت وزارة اصلاح بعثة من خبراء الاقليم الجنوبي ، وقد اسهمت البعثة بنشاط في وضع اساس العمل الى جانب موظفي الاقليم السوري لاجتياز المرحلة الاولى بسرعة قياسية .

وقد اشتملت هذه المرحلة ، على وضع الاسس الاولى للعمل ، واعداد الدراسات الاولى لطبيعة الارض والمحاصيل التي تنتجها وكيفية الزراعة القائمة وطرقها ، واحوال السكان الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التي يشملها القانون .

وبالاستناد الى هذه الدراسات صغرت قرارات بالاستيلاء على اراضي

كثير من المالكين من مختلف مناطق الاقليم السوري وتبلغ مساحة الارض المستولى عليها حتى الآن ملايين الدونمات .

وتوزيع الدفعات الاولى من الارض ، تكون الوزارة قد اجتازت مرحلة واحدة من مراحل التنفيذ ... وما يزال امامها الكثير من العمل ، لكي تحقّق اهداف القانون جميعا .

فالقانون لا يقف عند حد توزيع الارض .. ولكنه يتجاوز هذا ، الى تأليف الجمعيات التعاونية وحماية الثروة الحيوانية ، وبناء القرى والمسكن للفلاحين ، والاستثمار الزراعي وتصنيع الزراعة .

الجمعيات التعاونية :

وتوزيع الارض على الفلاح مشروط بالانتماء الى الجمعية التعاونية ... وتتكفل الجمعية بتوفير الوسائل الخاصة بالانتاج الزراعي بأقل التكاليف .. ويتكون راسمالها من اشتراكات الاعضاء ، ومن قروض الدولة والمصارف . وهي التي تشتري الآلات بحسب حاجة الجمعية وقدريها ، وتوزع الخدمات الزراعية على الفلاحين . وهي التي تنظم وتشرف على تسويق المحاصيل الزراعية ، فتتخذ الفلاح بذلك من المربين والتجار المستغلين ، والبيع على المحصول - أي قبل مواعده - بنصف الثمن . وسيعود الربح الذي تحقّقه الجمعية على اعضائها المساهمين الذين هم اصحاب الارض ، وبذلك فان مجموع الانتاج والربح ، يعود على الفلاح ، سواء بشكل مباشر ، او عن طريق الجمعية التعاونية .

ولا يعني انشاء الجمعيات التعاونية فقدان الملكية .. لان الارض تبقى ملكا للفلاح ، وانتاجها يبقى ملكا له .. وانما يعني انشاؤها مساعدة الفلاح على زيادة الانتاج .. واشعاره بانّه ليس وحيدا ، وان الجميع معه يمدون له يد المعونة والمساعدة .

ومن الممكن أن تقدم الجمعية التعاونية للفلاحين خدمات أخرى ،
بإشراف وزارة الإصلاح وموظفيها الفنيين كإرشاد الفلاحين وتوجيههم ،
وتحسين عملهم الزراعي ، وإدخال الأساليب الفنية الحديثة على الزراعة .

حماية الثروة الحيوانية :

ومن أهداف وزارة الإصلاح ومشاريعها في المستقبل حماية الثروة
الحيوانية فقد سبب الإقبال على زراعة الأرض إقبالا واسعا ، واستثمارها
مهما كان أمرها ، إلى فقدان المراعي وتهديد الثروة الحيوانية بالانقراض . .
كما سبب كوارث مادية ، لأن مساحات واسعة من الأرض التي تزرع حاليا
لا تصلح للزراعة ، بسبب قلة أمطارها . وقد أصدر وزير الإصلاح الزراعي
قرارا بتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٩ منع فيه الزراعة والفلاحة في بعض أراضي
منطقة الجزيرة ، وهي الأراضي المعروفة بأراضي شرقي الخابور وجنوب
جبل عبد العزيز . وبذلك تكون قد حققت الوزارة هدفين أساسيين من
أهدافها : إنقاذ الثروة الحيوانية وحمايتها ، وإنقاذ الثروة المالية من أضرارها
في مشاريع غير منتجة .

بناء القرى ومسكن الفلاحين :

ومن أهداف قانون الإصلاح الزراعي بناء القرى والمسكن للفلاحين ذلك
أن مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة والتي تزرع لا يوجد
فيها قرى مبنية ليسكن فيها الفلاحون الجدد . وستقوم الوزارة بأعداد
قرى كاملة مستوفية لجميع الشروط الصحية ، والمرافق العامة ، في هذه
المناطق ، لكي توزع على الفلاحين المستفيعين بالقانون مع الأرض . . وسيؤدي
هذا إلى إعادة النظر في توزيع السكان في الريف ، بحيث ينقل الفلاحون
من المناطق الكثيفة إلى المناطق الخالية ، فيصبح بذلك توزيع السكان متوازنا.

الاستثمار الزراعي :

وفي خلال فترة الانتقال ما بين الاستيلاء على الأرض وتوزيعها ، ستترك الوزارة في بعض الحالات للمستثمرين استثمار الأرض ، وبذلك تكون قد حفظت هؤلاء مصالحهم في الاستثمار ريثما تصبح الأرض مهيأة للتوزيع . وتدرس الوزارة حاليا موضوع اشراك المستثمرين في الجمعيات التعاونية بشكل يعود عليهم بالنفع ، ولا يلحق بمصلحة الفلاح ، ولا بمبدأ التعاون اي ضرر .

تصنيع الزراعة :

ومن الطبيعي ايضا ان يكون في رأس اهداف وزارة الإصلاح الزراعي العمل على تصنيع الزراعة وتطوير العمل الزراعي ، بادخال الآلة عليه . . وسيكون هذا جزءا ضخما من عملية الإصلاح الزراعي ، وستؤدي بالطبع الى زيادة الانتاج وتحسينه .



قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨

في شأن الاصلاح الزراعي في الاقليم السوري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

قرر القانون الآتي :

الباب الاول

في تحديد الملكية الزراعية ونزع ملكية بعض الاراضي

لتوزيعها على صغار الفلاحين

مادة ١ - اولا - لا يجوز لاي شخص ان يملك :

(ا) في الارض المروية والمنشجرة اكثر من ٨٠ هكتارا .

(ب) في الارض البعلية اكثر من ٣٠٠ هكتار .

او ما يعادل هذه النسب من النوعين .

ويترك للمالك عند الاستيلاء على الرائد عن الحد الاعلى من ارضه حق اختيار الجزء الذي يرغبه من كل نوع .

ثانيا - يقصد بالاراضي المروية تلك التي تروى بالراحة او بالرفع سواء كان الرفع من مياه جوفية او من مياه الينابيع والانهار .

وتقدر المساحة المروية المقصودة في هذا القانون بموردها الثابت من المياه لزراعة محصول صيفي وعلى أساس نصف لتر في الثانية للهكتار .

مادة ٢ - اضافة للحد الاعلى المنصوص عنه في المادة الاولى يحق للمالك ان يتنازل لكل من وزجه واولاده عن مساحة لا تتجاوز :

أ = ١٠ هكتارات في الارض المروية .

ب = ٤ هكتارا في الارض البعلية ؛

او ما يعادل هذه النسب من النوعين .

على الا يتجاوز مجموع المساحة المتنازل عنها لازواجه واولاده ٤٠ هكتارا في الارض المروية ، ١٦٠ هكتارا في الارض البعلية .

او ما يعادل هذه النسب من النوعين .

مادة ٣ - يقصد بالاولاد المذكورين في المادة السابقة :

أ = الولد الحي بتاريخ صدور هذا القانون .

ب = المولود قبل مرور ٣٠٠ يوم من تاريخ العمل بهذا القانون .

ج = فروع الولد المتوفى قبل صدور قرار الاستيلاء على الارض .
ولهؤلاء نصيب والدهم او والدتهم .

مادة ٤ - كل عقد يخالف هذا القانون يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله .

مادة ٥ - تستولي الدولة خلال السنوات الخمس التالية لتاريخ العمل بهذا القانون على ما يجاوز الحد الاعلى المبين في المادتين الاولى والثانية من هذا القانون .

وابقى للمالك الزراعة القائمة على الارض وثمار الاشجار حتى نهاية السنة الزراعية التي تم خلالها الاستيلاء .

وعلى المالك ان يحسن استغلال الاراضي الزراعية الى حين تمام الاستيلاء عليها .

مادة ٦ - لا يعتد في تطبيق هذا القانون :

أ = بتصرفات المالك ولا بالرهون التي لم يثبت تاريخها بغير رسمي قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

ب = بتصرفات المالك الى فروعه وأزواجه وأزواج فروعه ولا بتصرفات هؤلاء الى فروعهم وأزواجهم وأزواج فروعهم وان تولوا متى كانت تلك التصرفات غير ثابتة التاريخ قبل ١٩٥٠/١/١ وذلك دون الإضرار بحقوق الغير التي تلقوها من المذكورين بتصرفات ثابتة بغير رسمية قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

ج = بما قد يحدث منذ العمل بهذا القانون من تجزئة بسبب الميراث والوصية للأراضي الزراعية المملوكة لشخص واحد ، وتستولي الدولة في هذه الحالة على ملكية ما يتجاوز الحد الأعلى المنصوص عنه في هذا القانون في مواجهة الورثة أو الموصى لهم بعد استيفاء ضريبة التركات .

مادة ٧ - خلافا لأحكام المادة الأولى من هذا القانون :

أ = يجوز للشركات المساهمة والجمعيات التعاونية أن تمتلك من الحد الأعلى المنصوص عنه من الأراضي التي تستحصلها لبيعها وذلك وفق القوانين والأنظمة القائمة .

ب = يجوز للشركات الصناعية الموجودة قبل العمل بهذا القانون أن تمتلك مساحات من الأراضي الزراعية أكثر من الحد الأعلى إذا كان ضروريا للاستغلال الصناعي .

ج = يجوز للجمعيات الزراعية العلمية أن تمتلك مساحة من الأراضي الزراعية أكثر من الحد الأعلى إذا كان ضروريا لتحقيق أغراضها .

د = يجوز للجمعيات الخيرية الموجودة عند العمل بهذا القانون أن تمتلك من الأراضي الزراعية ما يزيد عن الحد الأعلى ، ويكون للدولة الحق بالاستيلاء على المساحة الزائدة عن الحد الأعلى خلال عشر سنوات على أن تعطى الجمعية التعويض المنصوص عنه في المادة ١٠ تقديرا .

هـ = يجوز للدائن بعد العمل بهذا القانون ، أن يمتلك أكثر من الحد الأعلى ان كان سبب الزيادة نزع ملكية مدين أو رسو مزاد علني على الدائن .

ويجوز للدولة بعد مضي سنة واحدة من تاريخ رسو المزداد العثني أن تستولي على المساحات الزائدة عن الحد الأعلى بالثمن الذي رسا به المزداد أو نظير التعويض المنصوص عنه في المادة ١٠ من هذا القانون أيهما أقل . على أنه استثناء من هذا الحكم عند نزاع الدائن للملكية الإطيان التي سبق له التصرف فيها وفقا لحكم المادة الثامنة من هذا القانون ، فإن الحكومة تستولي عليها بشمن رسو المزداد أو نظير التعويض المنصوص عنه في المادة ٩ من هذا القانون أيهما أقل .

مادة ٨ - ابتداء من أول كانون الثاني سنة ١٩٥٩ يؤدي ملاك الأراضي الزراعية عن القدر الزائد عن الحد الأعلى للملكية طبقا لهذا القانون ، بدل انتفاع للخزانة العامة يحدد بثلاثة أرباع متوسط بدل الإيجار الذي يحدد طبقا لأحكام المادة التالية .

وبحصول بدل الانتفاع المذكور في المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية ويكون له نفس مرتبة الامتياز المقررة للضرائب ويحصل بالطرق الإدارية .

وعلى كل مالك ممن ذكروا في الفقرة الأولى أن يخطر الجهة التي تحددها اللائحة التنفيذية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون وفي شهر كانون الثاني من كل سنة ، بمقدار الأراضي الزراعية التي يمتلكها أو يكون له نصيب في منفعتها . فإذا لم يقدم هذا الإخطار في الموعد المحدد أو قدم بيانات غير صحيحة بقصد التهرب من أداء بدل الانتفاع تفرض عليه غرامة تعادل خمسة أمثال ما ضاع على الخزانة أو ما كان يضيع عليها بسببه فضلا عن الزامه بأداء بدل الانتفاع وتقضي بالغرامة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٩ .

مادة ٩ - يكون لمن استولت الدولة على أرضه وفقا لأحكام المادة الأولى الحق في التعويض على أساس عشرة أمثال متوسط بدل إيجار الأرض لدورة زراعية لا تتجاوز ثلاث سنوات أو حصة المالك منها ، ويحدد هذا التعويض من قبل لجان أولية تؤلف في كل محافظة بقرار من وزير الزراعة من قاضي من وزارة العدل ، ومهندس زراعي من وزارة الزراعة ، ومهندس مدني من وزارة الأشغال العامة وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تتجاوز حصة المالك المشار إليها في هذه المادة النسب التي يحددها قانون العلاقات الزراعية رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٨ .

ويحق لصاحب التعويض الاعتراض امام اللجان المنصوص عنها في المادة ١٨ من هذا القانون .

مادة ١٠ - يؤدي التعويض سندات على الدولة بفائدة مقدارها ١/٢ بالمئة تستهلك خلال أربعين سنة وتكون هذه السندات اسمية ولا يجوز التصرف بها الا للمتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وقبل ادائها في الاقليم السوري ممن استحقها من الدولة اول مرة او من ورثته في وفاء ثمن الاراضي الزراعية التي تشتري من الدولة وفي اداء الضرائب على الاراضي الزراعية ان وجدت وفي اداء ضريبة التركات . ويحدد بقرار من رئيس الجمهورية مواعيد استهلاك هذه السندات وشروطه وشروط تداولها.

ويخمس من هذا التعويض ما يعادل متوسط بدل ايجار الارض المستولى عليها مقدرا وفقا لاحكام المادة السابقة وذلك عن مدة الانتفاع بها من تاريخ ابتداء السنة الزراعية التالية لتاريخ العمل بهذا القانون الى نهاية السنة الزراعية التي يتم خلالها الاستيلاء .

مادة ١١ - اذا كانت الارض التي استولت عليها الدولة مثقلة بحقوقهن او اختصاص او امتياز ، اقتطع من قيمة التعويض ما يعادل كامل الدين المضمون بهذا الحق ، والدولة ان تحل محل الدين في الدين بأن تستبدل به سندات عليها بفائدة تعادل فائدة الدين على ان تستهلك هذه السندات في مدة لا تزيد عن أربعين سنة .

مادة ١٢ - تحصر المساحات المستولى عليها في كل قرية ويجوز عند الضرورة القصوى تجميع هذه المساحات عن طريق الاستيلاء على الاراضي التي تتخللها مع التعويض على اصحاب هذه الاراضي بأراض اخرى .

مادة ١٣ - توزع الاراضي المستولى عليها في كل قرية على الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تزيد عن ٨ هكتارات في الاراضي المروية او المشجرة ولا عن ٣٠ هكتارا في الاراضي البعلية .

ويشترط فيمن توزع عليه الارض :

١- ان يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من الاقليم السوري بالفا سن الرشد .

٢ - أن تكون مهنته الزراعة أو حاملا لشهادة زراعية أو من أفراد البدو المشمولين ببرامج التحضير .

٣ - ألا يكون مالكا لأرض زراعية أخرى بحيث إذا أضيفت إليها الأرض الموزعة لا تزيد ملكيته بمجموعها عن الحد الأعلى المنصوص عنه في هذه المادة وتكون الأولوية في التوزيع لمن كان يزرع الأرض فعلا أو مستأجرا لها أو مزارعها بالحصة أو عاملا زراعيا ثم لمن هو أكثر عائلة من أهل القرية ثم لمن هو أقل مالا ثم يقر لغير أهل القرية وبنفس التسلسل .

مادة ١٤ - يقدر ثمن الأرض الموزعة بمبلغ التعويض الذي دفعته في سبيل الاستيلاء عليها مضافا إليه ما يأتي :

١ - فائدة سنوية قدرها $1\frac{1}{4}\%$.

٢ - مبلغ إجمالي قدره ١٠٪ من الثمن مقابل نفقات الاستيلاء والتوزيع والتفقات الأخرى .

ويؤدى مجموع الثمن اقساطا سنوية متساوية في مدى أربعين عاما .

مادة ١٥ - تقوم بتنفيذ احكام هذا القانون مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري تسمى مؤسسة « الإصلاح الزراعي » ولحق هذه المؤسسة برئاسة الجمهورية ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية دون التقيد بالقواعد والنظم المعمول بها في الحكومة في النواحي المالية والإدارية وشؤون الموظفين .

وتتولى هذه المؤسسة عمليات الاستيلاء والتوزيع وإدارة الأراضي المستولى عليها إلى أن يتم توزيعها ويكون لها التوجيه والإشراف على جميعيات التعاون للإصلاح الزراعي كما يكون لها الاتصال بالجهات المختصة بشأن تنفيذ احكام هذا القانون .

ويكون لهذه المؤسسة مجلس إدارة ولجنة تنفيذية يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٦ - ينشأ صندوق خاص لمؤسسة الإصلاح الزراعي ترصد فيه الأرقام الإجمالية ليزانية المؤسسة ويفتح له حساب خاص في المصرف

المركزي تضاف اليه الدفعات التي يؤديها مشتركو الأرض سدادا لثمنها كما يضاف اليه ما يعود من استثمار اموال هذه المؤسسة او اية مبالغ اخرى تستحق لها او ترصد لها في ميزانية الدولة يخضم عليه بالمبالغ اللازمة لاستهلاك سندات قرض الاصلاح الزراعي وبفوائد هذه السندات والمبالغ اللازمة لادارتها كما يخضم عليه بالمصروفات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

ويتبع في حساباته القواعد والتعليمات التي تجري عليها حسابات الحكومة وتخضع حساباته لتفتيش ورقابة ديوان المحاسبات ويشرف على اعمال الصندوق مجلس ادارة مكون من اعضاء مجلس ادارة مؤسسة الاصلاح الزراعي على ان يضم لهم حاكم المصرف المركزي وللحق ميزانيته بميزانية الدولة .

كما يختص هذا المجلس باقتراح طريقة استهلاك السندات ومواعيد وطريقة استثمار اموال هذا الصندوق ويصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٧ - يصدر مجلس ادارة مؤسسة الاصلاح الزراعي التفسيرات اللازمة لاحكام هذا القانون على ان تصدق بقرارات من رئيس الجمهورية وتعتبر هذه القرارات تفسيرا تشريعيما ملزما وتُنشر في الجريدة الرسمية .

مادة ١٨ - تشكل اللجنة التنفيذية لمؤسسة الاصلاح الزراعي لجانا فرعية تقوم بعمليات الاستيلاء وحصر الأرض المستولى عليها وتجميعها عند الاقتضاء وتوزيعها .

وينظم بقرار من وزير الزراعة كيفية تشكيل هذه اللجان وتنظيم العلاقات بينها وبين اللجنة التنفيذية وبيان الاجراءات والافوضاء الواجب اتباعها في عمليات الاستيلاء وتقدير قيمة المنشآت والآلات الثابتة وغير الثابتة والاشجار وتصفية ما ينشأ من العلاقات بين المالكين القدماء والجدد من جهة والمستثمرين من جهة اخرى وما يجب اتخاذه من التدابير لمواجهة فترة الانتقال والتوزيع .

مادة ١٩ - تشكل لجنة قضائية او أكثر من قاضي تكون له الرئاسة وعضو عن المديرية العامة للمصالح العقارية ينتدبها وزير العدل بقرار منه وعضو عن مؤسسة الاصلاح الزراعي ينتدبه وزير الزراعة بقرار منه . وتقوم هذه اللجان بغض المنازعات الناشئة عن تنفيذ هذا القانون وخاصة الناشئة عن تحديد الملكية وتوزيع الاراضي المستولى عليها والتحقيق في البيانات والديون العقارية ، ولا تكون قرارات هذه اللجنة نهائية الا بعد التصديق عليها من مجلس ادارة مؤسسة الاصلاح الزراعي .

ويمتنع على المحاكم النظر في المنازعات المتعلقة بملكية الاراضي الزراعية المستولى عليها والتي تكون محلا للاستيلاء وفقا للبيانات المقدمة من المالكين تطبيقا لهذا القانون ، كما يمتنع عليها النظر في المنازعات المتعلقة بالتوزيع . وتعتبر الدولة مالكة للارض المستولى عليها المحددة بقرار الاستيلاء النهائي وذلك من تاريخ قرار الاستيلاء الاول ويصبح العقار خالصا من جميع الحقوق العينية وكل منازعة بين اصحاب العلاقة تنقل الى التعويض المستحق على الاراضي المستولى عليها وتفصل فيها الجهات المختصة .

مادة ٢٠ - تسلم الارض لمن آلت اليه من الفلاحين خالية من الديون ومن حقوق المستأجرين وتسجل باسم صاحبها دون رسوم .

وعلى من آلت اليه الارض ان يقوم بزراعتها وان يبذل في عمله العناية الواجبة واذا تخلف عن ذلك او ادخل بأي التزام جوهري آخر يقضي به العقد او القانون تقرر اللجنة التنفيذية لمؤسسة الاصلاح الزراعي التحقيق بواسطة اللجان الفرعية .

ولهذه اللجان بعد سماع اقوال ذوي العلاقة اصدار قرار معدل بالغاء قرار توزيع الارض عليه واستردادها منه واعتباره مستأجرا لها من تاريخ تسليمها اليه ويبلغ هذا القرار اليه بالطريق الاداري قبل عرضه على اللجنة التنفيذية لمؤسسة الاصلاح الزراعي ولا يصبح نهائيا الا بعد تصديق مجلس الادارة عليه .

ولمجلس الادارة تعديله او الغاؤه . وقراره بهذا الشأن قطعي لا يمكن الطعن فيه او وقف تنفيذه او المطالبة بأي تعويض من جرائه .

مادة ٢١ - يجوز للأفراد بعد تنفيذ احكام هذا القانون أن يمتلكوا أكثر من الحد الاعلى اذا كان سبب الملكية الزراعية الميراث وتستولي الدولة على المساحات الزائدة مقابل التعويض المنصوص عنه في المادة ١٠. اذا لم ينصرف المالك في الزيادة خلال سنة من تاريخ تملكه او تاريخ العمل بهذا القانون ايها أطول وذلك ضمن الشروط المنصوص عنها في المادة ٩ ، ١٤ من هذا القانون .

مادة ٢٢ - يجوز للمالك اذا شجر أرضه البعلية بعد تطبيق هذا القانون أن يحتفظ هو أو من آلت اليه الأرض بحكم الميراث بالحد الاعلى للأرض البعلية .

ويجوز له اذا حول الأرض البعلية الى مروية بمياه جوفية أن يحتفظ بالحد الاعلى للأرض البعلية .

واذا تحولت الأرض البعلية الى أرض مروية واستفاد المالك من مياه الانهار أو مشاريع الري التي تقوم بها الدولة جواز له ان يحتفظ بالحد الاعلى للأرض المروية مالم تكن الأرض قد شجرت فيحتفظ بالحد الاعلى للأراضي البعلية ، ويفصل مجلس ادارة مؤسسة الاصلاح الزراعي في اعتبار الأرض مشجرة أو غير مشجرة بقرار نهائي غير قابل لأي طعن .

وكل تغيير يجريه المالك على الأرض المروية سابقاً ، بعد العمل بهذا القانون تهرباً من تطبيق احكامه يعتبر باطلاً .

مادة ٢٣ - يقدم كل مالك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون بياناً خطياً موقعاً منه ومصدقاً عليه من المرجع الرسمي يشتمل على البيانات الآتية :

١ - ما يملكه المصرح من الأراضي الزراعية المسجلة في السجل العقاري او مختلف سجلات التملك .

٢ - الحصص الارثية التي حصل عليها ولم يتم نقلها على اسمه في السجلات العقارية

٣ - الأراضي المحكوم له بها بموجب قرارات قضائية اكتسبت الدرجة القطعية ولم يتم تسجيلها في السجلات العقارية او بموجب قرارات لم تكتسب الدرجة القطعية

٤ - الأراضي الأخرى غير المسجلة والتي يدعى التصرف بها . على أن تتضمن هذه البيانات أرقام العقارات ومواقعها ونوع زراعتها ومساحة كل فئة منها . وبحق للجان الفرعية أن تطلب إلى المالكين بأسمائهم تقديم مثل هذه البيانات خلال شهرين من تاريخ التبليغ ، وكل أرض المالك لم يذكرها في التصريح المتوه عنه في هذه المادة يعتبر المالك متنازلا عنها وتكون ملكا للدولة دون تعويض .

مادة ٢٤ - تطبق أحكام هذا القانون مبدئيا على الأراضي المسجلة في في مختلف السجلات العقارية وتيود التملك .

أما الأراضي التي صدر أو يصدر بتسجيلها أحكام قضائية مكتسبة الدرجة القطعية فيرأى بشأنها الأحكام التالية :

(أ) بالنسبة للأحكام الصادرة قبل صدور هذا القانون ولم تنقل إلى إلى السجلات العقارية فيقتضي على صاحبها أن يطلب تنفيذها في السجل العقاري خلال مدة شهرين من تاريخ صدور هذا القانون على الأكثر .

(ب) أما الأحكام التي تصدر بعد صدور هذا القانون فيجب تسجيلها في غضون شهر من تاريخ اكتسابها الدرجة القطعية .

وعند تسجيل الأحكام المذكورة في الفقرتين (أ) ، (ب) من هذه المادة في السجلات العقارية يقتضي على صاحب الحكم أن يقدم بيانا بما يملك وفق نصوص هذه المادة مع بيان ما إذا طبق أحكام هذا القانون على أملاكه الأخرى . وعلى أمانة السجل العقاري أن تبلغ ذلك خلال أسبوع من تقديم البيان في اللجان الفرعية المنصوص عنها في المادة ١٩ من هذا القانون .

مادة ٢٥ - لا يجوز لمن آلت إليه الأرض الموزعة وفقا لأحكام المادة ١٤ ولا لورثته من بعده التصرف فيها (التنازل عنها) قبل وفاء ثمنها كاملا ولا يجوز قبل وفاء ثمنها نزع ملكيتها سدادا للدين إلا أن يكون الدين للدولة أو للمصرف الزراعي .

واللدولة أن تستملك جزءا من هذه الأراضي للنفع العام وفقا لقانون الاستملاك المعمول به .

مادة ٢٦ - يجوز لمجلس ادارة مؤسسة الاصلاح الزراعي ان يقرر الاحتفاظ بجزء من الارض المستولى عليها لتنفيذ مشروعات او لاقامة منشآت ذات منفعة عامة وذلك حسب حاجتها او بناء على طلب المؤسسات والمصالح الحكومية او غيرها من الهيئات العامة .

ويجوز لمجلس الادارة تأجيل التوزيع في بعض المناطق اذا اقتضت ذلك مصلحة الانتاج القومي، واللجنة أيضا ان تبيع الأفراد بالثمن وبالشروط التي تراها اجزاء الارض المستولى عليها اذا اقتضت ظروف التوزيع او مصلحة الاقتصاد القومي او أي نفع عام .

كما يجوز اللجنة التنفيذية لمؤسسة الاصلاح الزراعي ان تستبدل اجزاء من الأراضي المستولى عليها بأراضي أخرى ولو كان البديل مقابل معدل نقدي أو عيني عند اختلاف قيمة البديلين .

مادة ٢٧ - يعاقب بالسجن من عشرة أيام الى ثلاث سنوات :

(أ) كل من يقوم بعمل يكون من شأنه تعطيل تنفيذ احكام المادة الاولى من هذا القانون فضلا عن مصادرة ثمن الارض الواجب الاستيلاء عليها .

(ب) كل من يتعمد من مالكي الارض التي يتناولها حكم القانون أن يحفر من معدنها أو يضعف تربتها أو يفسد ملحقاتها بقصد تفويت الانتفاع بها وقت الاستيلاء عليها أو يخالف عمدا حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٥ فضلا عن مصادرة ثمن الارض .

(ج) كل من يتصرف تصرفا يخالف المادة السابعة مع علمه بذلك .

(د) كل من يمتنع عن تقديم البيانات اللازمة لمجلس الادارة او اللجنة

التنفيذية او لاحدى لجأتها في الميعاد القانوني اذا كان يقصد تعطيل تنفيذ احكام هذا القانون .

(هـ) كل من يتاخر في تنفيذ الاحكام القضائية المنصوص عنها في المادة ٢٤ في المدد المعينة .

(و) كل من غير صفات ارضه الزراعية تهربا من تطبيق احكام هذا القانون .

ويعفى من العقاب بما في ذلك المصادرة كل بائع او شريك باذر من تلقاء نفسه بالرجوع عن التصرف المخالف للقانون او بابلاغ الجهات المختصة امر هذه المخالفة .



الباب الثاني

في جمعيات التعاون الزراعي

مادة ٢٨ - تتكون بحكم القانون جمعية تعاونية زراعية ممن آلت اليهم الارض المستولى عليها في القرية الواحدة وممن لا يملكون فيها أكثر من ٨ هكتارات من الاراضي المروية او المشجرة او ٣٠ هكتارا من الاراضي البعلية .

ويجوز بقرار من مؤسسة الاصلاح الزراعي انشاء جمعية واحدة لأكثر من قرية اذا اقتضت الحال ذلك .

وتخضع الجمعية التعاونية للاحكام القانونية الخاصة بالجمعيات التعاونية ولاحكام المواد التالية .

مادة ٢٩ - تقوم الجمعية التعاونية بالاعمال الآتية :

(أ) الحصول على السلف الزراعية بمختلف أنواعها طبقا لحاجات الاراضي المملوكة لأعضاء الجمعية .

(ب) مد الزراع بما يلزم لاستغلال الارض كاليدور والسماذ والماشية والآلات الزراعية وما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها .

(ج) تنظيم زراعة الارض واستغلالها على خير وجه بما في ذلك انتقاء البذور وتصنيف الحاصلات ومقاومة الآفات وشق الترع والمصارف وحفر الآبار .

(د) بيع المحصولات الرئيسية لحساب اعضائها على أن تخصص من ثمن المحصولات اقساما لمن الارض والضرائب المستحقة والسلف الزراعية والديون الأخرى .

(هـ) القيام بجميع الخدمات الزراعية الاخرى التي تتطلبها حاجات
الامضاء وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية .

مادة ٣٠ - تؤدي الجمعية التعاونية اعمالها تحت اشراف موظف يختاره
مؤسسة الاصلاح الزراعي ، ويجوز ان يشرف الموظف على اعمال اكثر من
جمعية تعاونية واحدة .

مادة ٣١ - تشترك الجمعيات التعاونية في تأسيس جمعيات تعاونية
عامة واتحادات تعاونية وفقا للاحكام القانونية الخاصة بالجمعيات التعاونية .

مادة ٣٢ - تصدر مؤسسة الاصلاح الزراعي القرارات اللازمة لتنظيم
اعمال الجمعيات التعاونية السالفة الذكر في حدود ما تقدم من احكام .

مادة ٣٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به الاقليم
السوري من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ من ربيع الاول سنة ١٣٧٨ (٢٧ من
سبتمبر سنة ١٩٥٨) .

جمال عبد الناصر



الصناعة

لمحة عامة :

يقدر الدخل الصناعي في الاقليم السوري بعشرة في المئة من الدخل القومي ويرجح ان ترتفع هذه النسبة الى ٢٢ بالمئة بعد انجاز مشاريع التصنيع الضخمة التي وضع حجر الزاوية فيها سيادة الرئيس جمال عبد الناصر .

وهذه كلمة عن تاريخ الصناعة في سورية وعن وضعها الحالي قبل التحدث عن برنامج النهضة الصناعية وعن مشاريع الحكومة للمستقبل .

عرف الاقليم السوري منذ القديم بتعدد صناعاته وتنوعها وكان يبيع اكثر انتاجه الصناعي الى جيرانه وإلى البلدان الاوروبية والشرقية .

وكان اهم تلك المنتوجات في العهد الروماني وما قبله التسيج والزيت والزجاج وقد ازدهرت في ذلك العهد صناعات الفسيفساء والسجاد والتسيج واخذ السوريون عن الرومان صنع العتاد الحربي . ثم نمت الصناعة في فترة الحكم الأموي واشتهرت دمشق وحلب وحمص الى جانب الصناعات التي تقدم ذكرها بشغل الالواب التزيينية ودباغة الجلود وبصناعة الاشياء والاسلحة المعدنية والاحذية والصابون وبحفر الخشب .

ومن المعروف ان صناعتي الورق والسكر المستخرج من القصب كانتا مزدهرتين في العصور المتوسطة . وقد تقل الاوروبيون انشاء الحروب الصليبية الى بلادهم عدة صناعات عن السوريين .

على ان تلك الصناعات عرفت بعد ذلك عهود انحطاط وارتفاع في سورية نفسها تابعة في ذلك الظروف السياسية والاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد .

وكان من اسباب نموها توفر المواد الاولية اللازمة كالحرير الطبيعي والصوف والجلود والزيت وقصب السكر وغيرها .

اضف الى ذلك مهارة العامل السوري ووفرة اليد العاملة ثم موقع البلاد الممتاز وهي بعد على مفترق الطرق بين القارات والمدنيات وعند ملتقى خطوط المواصلات والتجارة بين الدول .

كل ذلك في ظل سلام دائم نسبيا .

ثم توالى على البلاد هزات الفتوح والاضطرابات فذاقت الصناعة فيها الوأنا من الحظ والتعس حتى كان العهد العثماني فانحطت فيه الصناعة كما تدهورت الزراعة وتعرت البلاد من حراجها الجميلة ومن اكثر مميزاتها الثقافية من علمية وفنية .

ثم جاءت فترة ما بين الحربين العالميتين فوضعت رسوم جمركية لحماية الصناعة الوطنية وحلت الآلات محل أدوات الإنتاج البدائية ، التي كانت مستعملة قبلا في كافة فروع الصناعة كنسج خيوط القطن والحرير والدباغات ومعاصر الزيت وانشئت صناعات جديدة لإنتاج الكهرباء والاسمنت والمعلبات والكبريت وهكذا تمكنت سوريا من الوقوف في وجه المزاخمة الصناعية الأجنبية ، الى حد ما . على انها لم تستطع المثابرة على تقدمها الصناعي قبيل الحرب العالمية الثانية بسبب الاضطرابات السياسية الداخلية وفي البلدان المجاورة .

ومن الطبيعي الا تصرف سلطات الانتداب في تلك الايام أي قدر من الاهتمام الى التصنيع في سورية . فقد كانت على عكس ذلك تحارب ما امكثها كل وثبة في هذا الاتجاه لتترك البلاد مفتوحة امام منتجاتها وفي حالة تخاؤل اقتصادي واعتماد على الخارج .

على ان قيام الحرب العالمية الثانية كان فرصة ذهبية لتعجيل نمو الصناعة في الاقليم السوري بما ادى اليه من حماية طبيعية للسوق المحلية نتيجة لتعذر استيراد منتجات الدول المتقدمة صناعيا . وقد ازدهرت بالفعل صناعات ناشئة كثيرة في تلك الفترة .

ثم حصلت سورية على استقلالها بعد الحرب الماضية ، فبدأت جهودا كبيرة في سبيل دعم تلك الصناعات الناشئة وتوفير الحماية لها حتى تقوى

على تحمل المنافسة الاجنبية فصدرت تشريعات عديدة لتسهيل استيراد الآلات والادوات والمواد الاولية اللازمة لها كما قيد او منع دخول السلع الاجنبية المنافسة لها ويسر وسائل التمويل التي تساعد على النمو والتوسع .

زد على ذلك ما احس به السوريون في العهد الاستقلالي منذ عام ١٩٤٦ من شعور بالحاجة الى استثمار اموالهم في المشروعات الصناعية مما خلق جوا صالحا امام الصناعة السورية وساعد على انشاء مصانع وصناعات لم تكن معروفة حتى ذلك .

وقد بلغ عدد الشركات الصناعية المساهمة في تلك الفترة سبعة وثلاثين شركة زادت رؤوس اموالها عن سبعين مليون ليرة سورية .

وفيما يلي جدول بأهم الصناعات ونتاجها لعام ١٩٥٧ :

اسم الصناعة :

٩١٠٠	(بالاطنان)	صناعة التسييج
٣٥٥٠	»	غزل القبران
		تسييج الحرير الصناعي من القبران ومن خيوط الحرير الصناعي
٨٠	(بملايين الامتار)	
٤٨	»	التسييج القطني

الصناعات الغذائية

٤٧٠٠٠	(بالاطنان)	السكر
١٠٣٥٠	(بالاطنان)	الزيوت النباتية من بذر القطن
٢٩٠٠	»	الكونسروة (المعلبات)

الصناعات المختلفة

٣١٥٠٠٠	(بالاطنان)	الاسمنت
٥٥٩,٥	(رخص البناء بالآلاف الامتار المربعة)	البناء
٢٥٢١٠٠	(كيلوات)	القوة الكهربائية المولدة

وقد قامت وزارة الاقتصاد والتجارة بإحصاء المؤسسات الصناعية
فتبين لها ان عددها بلغ حتى نهاية ١٩٥٦ كما يلي :

مؤسسة	
١٢٩٤	الصناعات الغذائية
١٨١٥	الصناعات الكسائية
٥٧٧	الصناعات المعدنية
٣٤٦	صناعات البناء وتوابعها
١٤٣	الصناعات الخشبية
٥٠	الصناعات المطاطية
١٠٧	الصناعات الجلدية
١٤٥	الطباعة والورق والكرتون
١١٦	الصناعات الكيمائية والصيدلية والعلمية

ويجري انشاء مصفاة لتكرير البترول في حمص بطاقة مليون طن
وسيبدا العمل بها في صيف ١٩٥٩

ويشتغل في الصناعة السورية حوالي مئة الف عامل ومستخدم .
وقد لدنى انتاج بعض الصناعات المتقدمة الذكر ، فبر ان عام ١٩٥٧
شهد ولادة مشروع من اهم المشاريع الصناعية الا وهو انشاء مصفاة للنفط
ذات طاقة انتاجية تقدر بمليون طن سنويا .

ومما هو جدير بالذكر ان الصناعة السورية كانت تقوم على الجهد
الخاص ولم تتدخل الدولة حتى الآن في شؤون الصناعة الا عن طريق
الجمارك والرسوم في سبيل حماية الصناعة الوطنية وتشجيعها .

عوامل تأخر الصناعة في سورية

والواقع ان هناك عدة عوامل كانت تعمل على تأخر النمو الصناعي في
سورية ، فهناك اولا العامل السياسي الذي لم تتخلص البلاد من ربقته الا
مؤخرا وهناك ثانيا ضعف الادخار بسبب انخفاض مستوى الدخل القومي
في الاقليم الى درجة لا تسمح بتحقيق قدر كبير من الادخار القومي .
وهناك ثانيا ضعف الانتاج نحو الاستثمار الصناعي لعدم تشجيع هذا

الاستثمار في تلك الفترة ولعدم الاعتماد على استغلال الاموال المدخرة في التجارة والزراعة . يضاف الى ذلك تأخر البحث والتنقيب عن ثروة البلاد الطبيعية التي يمكن ان تقوم على اكتافها نهضة صناعية .

وهناك رابعا عدم وجود الجهاز التمويلي اللازم لمعاونة الصناعة الناشئة، اذ ان التنظيم المصرفي في الاقليم السوري لم يكن يشجع التوسع في التمويل لاغراض صناعية .

ولا شك ان تأخر النمو الصناعي في الاقليم السوري نتائج خطيرة فانخفاض مستوى المعيشة على النحو الذي اشرنا اليه له آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة ، لانه على انخفاضه يهدد بالندهور ايضا اذا لم تتخذ التدابير الكفيلة بحمايته من هذا المصير ، وذلك بسبب التزايد المستمر في عدد السكان ، ومن الطبيعي ان تكون مواجهة هذه الزيادة عن طريق برامج سريعة للتنمية الاقتصادية .

ولا شك ان القسط الاكبر من هذه التنمية يمكن ان تقوم به الصناعة نظرا لما يتسم به الاستثمار الصناعي من ارتفاع انتاجيته الحديثة وما يمكن ان يحققه من عائدات سريعة بالمقارنة مع انواع الاستثمار الاخرى وما يتيح من فرص سريعة لاعداد متزايدة من العمال .

ومن المعلوم ان التنمية الصناعية في الاقليم المصري قد سارت بخطوات جبارة في السنوات الاخيرة نتيجة لتطبيق برنامج السنوات الخمس الحالي . وليس مما يتفق مع احتياجات التوازن الاقتصادي بين الاقليمين ان تتقدم التنمية الصناعية في احدهما على هذا النطاق الواسع بينما لا تسير في الاقليم الاخر بنفس القوة .

ولما كانت التنمية على نطاق واسع تستلزم تخطيطا محكما فقد قامت وزارة الصناعة في الاقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة باعداد برنامج مفصل مدروس لتلك التنمية .



الأسس التي يقوم عليها برنامج التنمية

من أهم المبادئ التي رسم البرنامج على أساسها مراعاة تحقيق مستوى مرتفع من التكافل الاقتصادي بين اقليمي الجمهورية العربية المتحدة خاصة في النطاق الصناعي بحيث يوجد قدر من التخصص في الانتاج يجعل التبادل بينهما متوازنا وبذلك تتجنب الجمهورية قيام مجموعة من الاقتصاديات المتنافسة كإنتاج سلع رئيسية متشابهة وتتنافس فيما بينها على اسواق مماثلة لتصرف منتجاتها بدلا من ان يتخصص كل منها فيما يتلاءم وموارده الانتاجية من فروع الانتاج .

وروعي كذلك في المشاريع ان تخصص موارد التنمية على اكبر مقياس للاستثمار في القطاع الصناعي لكي تتمكن من احتلال دور اكبر في رفع مستوى الدخل العام في الاقليم .

ومن الاعتبارات التي كان لها وزن في تحديد برنامج التنمية العمل على رفع مستوى اليد العاملة . فعدد العمال في الاقليم السوري مئة الف كما تقدم وهي نسبة ضئيلة جدا بالنسبة لبلد سكانه اربعة ملايين كما ان الزيادة السنوية تستلزم منح فرص واسعة للعمل في الميدان الصناعي . وسوف تتبع سياسة للتدريب المهني شبيهة بالسياسة التي تظمّن برنامج السنوات الخمس لمصر .

ثم انه قد رسمت سياسة التنمية الصناعية في هذا البرنامج بناء على المعلومات المتوفرة حاليا عن موارد الاقليم من المواد الأولية مع اعتبار انه ستبدل الجهود في استكشاف موارد جديدة يمكن اخذها في الاعتبار عند اعداد البرنامج التالي للتنمية .

خجم البرنامج واعبأؤه

المطلوب تحقيق زيادة في الدخل العام تقدر بـ ١٨٧ مليون ليرة أي على أساس زيادة ٢٥ بالمائة للسنوات العشر الاولى باعتبار امكان مضاعفة الدخل خلال ٢٠ سنة ويتطلب ذلك استثمار نحو ٥٦٠ مليون ليرة ، كما يتطلب تبين الموقف الاقتصادي العام في سوريا ومدى امكانيات تنفيذ مثل هذا البرنامج بدون مساس بالنشاط في القطاعات الاخرى .

وقد انضج وجود امكانيات للاستثمار في قطاع الصناعة وفي قطاع الخدمات (السكان ، والتعليم ، والشؤون الصحية) في حدود ١٣٥ مليون ليرة سنويا .

نظام الاولويات :

روعية في ترتيب مشروعات التنمية الصناعية الرغبة في تحقيق اكبر عائدات ممكنة من الدخل باقل استنفاد ممكن للمواد الأولية وبصفة خاصة لمواردنا من العملات الاجنبية . ولذلك اعطيت الاولوية للمشاريع التي تكتفي بمواد اولية متوفرة محليا وبعمال من البلاد . كما روعي في الترتيب المشاريع التي تجتذب نقدا نادرا من الخارج على ان ذلك لا يعني ان البرنامج اهمل تنمية الصناعات الاستهلاكية التي سوف يزداد الطلب عليها نتيجة لارتفاع الدخل كما ان نمو الصناعات الاستهلاكية من شأنه هو ايضا ان يوفر العملات الاجنبية من جراء بيع بعض تلك المنتجات للخارج .

ويمكن تلخيص اعتبارات الاولويات التي اخذ بها في هذا البرنامج على الوجه الآتي :

- ١ - مدى ما ينتظر ان يضيفه المشروع الى دخل الاقليم السوري .
- ٢ - مدى ما يحتاج اليه المشروع من موارد التمويل بصفة عامة .
- ٣ - مدى ما يحتاج اليه المشروع من العملات الاجنبية .
- ٤ - معدل الربح الذي يقله المشروع .

٥ - مدى ما يضيفه المشروع الى الطاقة الانتاجية في الصناعات المربحة .

٦ - مدى ما يضيفه المشروع الى امكانيات الانتاج الاستهلاكي .

٧ - مدى توفير المشروع للعملاء الاجنبية .

٨ - مدى استخدام المشروع لامكانيات الانتاج المحلية كالمواد الاولية ومخلفات الانتاج المحلي .

٩ - الفترة اللازمة لانتاج المشروع .

١٠ - الاعتبارات الاستراتيجية .



تفاصيل البرنامج

يشمل المشروع الاقسام الاربعة الآتية التي يكمل بعضها بعضاً لتحقيق الاهداف المرجوة من التصنيع :

- ا = الصناعات البترولية .
- ب = الصناعات التعدينية .
- ج = الصناعات التحويلية .
- د = الكفاية الانتاجية والتدريب المهني .

ا = الصناعات البترولية :

كان من الطبيعي وسورية تخطو خطوات واسعة في الانتاج البترولي ان يخصص لهذا الغرض برنامج رئيسي يهدف الى استغلال الثروة البترولية الكامنة في الاراضي السورية ويحقق الانتفاع بها الى اقصى حد ويسير عمليات نقله وتوزيعه وتخزينه .

ومن اهم ما تضمنه هذا البرنامج ما يلي :

- ١ - التوسع في عمليات البحث والاستكشاف والاستغلال .
- ٢ - اقامة وحدة التكرير بالقامشلي بجوار حقل البترول (كراتشوك) لتغذية المنطقة الزراعية بالمنتجات البترولية .
- ٣ - انشاء خط انابيب لنقل البترول من حقل كراتشوك الى البحر .
- ٤ - انشاء خطين من الانابيب اولهما من حمص حتى حلب مارا بحماه وثانيهما من حمص الى دمشق لتسهيل نقل المنتجات البترولية .

٥ - إقامة صهاريج التخزين وما يلزمها من منشآت بمراكز التوزيع الرئيسية في البلاد .

ب = الصناعات التعدينية :

تحقيقاً لما يهدف اليه المشروع من استغلال جميع الامكانيات والثروات الكامنة في البلاد فقد تضمن للصناعات التعدينية عدة مشروعات تحقق استغلال الخامات المعدنية التي دلت البحوث الاستكشافية على توفرها بمختلف انحاء الاقليم .

ومن اهم هذه المشروعات :

١ - مشروع يهدف الى استغلال خام الرصاص بمنطقة جبثانا الزيت وخامات المواد المشعة التي ثبت وجودها بالقرب من قرية «عقربا» وخام اللاثرين الذي يستخلص منه الالومنيوم كما يشمل هذا المشروع استغلال المواد الفوسفاتية في منطقتي « الهيرية و قرية الانباشي » .

٢ - مشروع لاستغلال الاحجار الاسفلتية والسليسية وخامات المواد الحرارية والخزف والجبس .

٣ - استغلال ملاحات (جبول وجيروود وتدمر) استغلالاً فنياً يحقق زيادة انتاج ملح الطعام وتنقيته وتعبئته .

ج = الصناعات التحويلية :

وتشمل ثلاث مجموعات رئيسية تبعاً ، لنوع منتجاتها :

والمجموعة الاولى تضم : صناعات الفزل والنسيج .

والمجموعة الثانية : الصناعات الكيماوية والغذائية .

والمجموعة الثالثة : الصناعات الهندسية والمعدنية والبنائية .

وقد روعي في اختيار صناعات كل مجموعة توفر المقومات اللازمة لها وتكاملها مع نظيراتها في الاقليم الجنوبي مع حسن استغلال الامكانيات المتوفرة في الاقليم الشمالي ومواجهة احتياجات البلاد من كل منها .

١ - صناعات الغزل والنسيج :

١ = غزل القطن ونسجه :

روعي في المشروع ان يكون التوسع في صناعة غزل القطن تدريجياً بحيث يتمشى مع امكانيات الاقليم المالية والفنية ، ومجالات التصدير على ان يتفق ايضاً مع سياسة التوزيع الاقليمي للصناعة للنهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي . ولذلك اقتصر على انشاء اربع وحدات تضم كل منها نحو ٢٢٠٠٠ مغزلاً لانتاج خيوط بمتوسط رقم ١٧ على ان توزع على محافظات حمص وحماة واللاذقية وغيرها حتى لا تظل الصناعة مركزة في حلب ودمشق .

ونظراً لأن البلاد المجاورة للاقليم يمكنها استيعاب كميات كبيرة من المنتجات القطنية فقد روعي التوسع في صناعة النسيج على ان يتم ذلك بالتدريج ايضاً حتى يتمشى مع امكانيات التصدير . وبناء على ذلك سيكون البدء بتصنيع حوالي ٥٠٪ من كميات الخيوط الناتجة من مشروعات التوسع في صناعة الغزل وذلك باقامة ثلاث وحدات نسيج كل منها تجهز بحوالي ١٩٢ تولا وستكمل هذه الوحدات الثلاث بوحدة لصبغة الاقمشة القطنية وطباعتها وتبييضها ويرى اقامتها في مدينة حمص نظراً لتوسطها بين المدن التي ازدهرت فيها صناعة النسيج .

ب = الصوف :

كان من الضروري ونحن من البلاد المنتجة للصوف ان يتجه التفكير الى استغلال الصوف السوري فيما يصلح له من الصناعات ولذلك تضمن البرنامج اقامة عدد من الوحدات لاستغلاله في صناعة البطانيات والسجاد والكليم وستقام اولى هذه الوحدات في مدينة حلب لانتاج غزل الصوف لصناعة البطانيات والسجاد . وكذلك ستقام خمس وحدات في كل من حلب وحماة واللاذقية وحمص ودمشق لصناعة السجاد والكليم .

ونظراً لزيادة معدل استهلاك المنتجات الصوفية ، المستوردة والتي لا يصلح الصوف السوري لانتاجها فقد روعي في البرنامج اقامة وحدة لغزل الصوف المشط للتريكو بمدينة دمشق التي تتركز فيها صناعة شغل الصنارة .

٢ - الصناعات الكيماوية والغذائية :

اولاً - الصناعات الكيماوية :

شملت مشروعات الصناعات الكيماوية مجموعتين رئيسيتين لكل منهما اهميته الاقتصادية والاستغلالية .

وتهدف المجموعة الاولى الى استغلال اشجار القابات الواسعة الموجودة في الاقليم وخاصة المنطقة بدمشق والتي لبنت صلاحيتها لانتاج اللب السيلوزي الذي يستخدم في صناعة مختلف انواع الورق والسيلولوز .

وتحقيقاً لهذا الغرض ستقام الوحدات الثلاث الآتية لمواجهة احتياجات اقليمي الجمهورية من اللب والورق :

أ = لب ورق الكرافت ، ب = ورق الصحف ، ج = لب الحرير الصناعي . اما المجموعة الثانية من الصناعات الكيماوية فترمي الى زيادة الثروة الزراعية بالاقليم بتوفير الاسمدة الأزوتية والفوسفاتية التي ينتظر زيادة الاستهلاك منها تبعاً للتوسع في برامج التنمية .

ثانياً - الصناعات الغذائية :

تتجه مشروعات الصناعات الغذائية في هذا البرنامج الى تصنيع بعض المحاصيل الرئيسية للاقليم على أسس فنية تكفل الوفاء باحتياجات اقليمي الجمهورية من هذه المنتجات والانتفاع بتصدير بعضها الى الاسواق العالمية .

أ = العلب . ستقام وحدة لانتاج العلب اللازمة لحفظ المواد الغذائية التي سيتم تصنيعها والتي تصنع في الوقت الحاضر في الاقليم . وسيكون لهذا المصنع اثر كبير في تقدم صناعة الاغذية المحفوظة حتى تساهم مثيلاتها في الاقليم الجنوبي والبلاد الاجنبية .

ب = الالبان ومنتجاتها : ثلاث وحدات لانتاج الجبن والبن المبستر في كل من حلب وحمص ودمشق .

ج = محطة لتعبئة الفاكهة الطازجة في أماكن زراعتها .

د = مصنع لإنتاج الزيوت المهدرجة ويهدف إلى استغلال الفائض من الاستهلاك المحلي إلى زبد نباتي .

ه = إنشاء معاصر حديثة للزيتون في مناطق زراعية .

٢ - الصناعات الهندسية والمعدنية والنباتية :

أولاً - الصناعات الهندسية والمعدنية :

وتشمل صناعة البراميل والتوسع في صناعة السلاسل وتجميع أجهزة الراديو وصناعة المطروقات نظراً لازدياد الحاجة إلى قطع الغيار وكذلك إنتاج المنشآت المعدنية المختلفة كالجسور وهياكل المصاعد .

ثانياً - الصناعات النباتية :

وجهت العناية إلى توفير احتياج المشروعات العمرانية من المواد النباتية باستغلال الخامات المتوفرة محلياً ولذلك شمل البرنامج ما يلي :

المنتجات الاسمنتية والواح الرخام واحجار البناء والجبس والمصيص وسيؤدي هذا الإنتاج إلى توفير كثير من العملات الأجنبية .

د = الكفاية الانتاجية والتدريب المهني

يعتمد تنفيذ برنامج التنمية الصناعية على توفر ثلاثة أنواع من الافراد ويشمل النوع الاول العمال المسؤولين عن ادارة العمل وتنفيذ خطط الإنتاج . ويشمل الثاني رؤساء العمال المسؤولين عن ادارة العمل وتنفيذ خطط الإنتاج . ويشمل النوع الثالث الفنيين والاداريين المسؤولين عن ادارة المؤسسات الصناعية ووضع سياستها الفنية والمالية وحفظ إنتاج ذي مستوى عال بأقل التكاليف والمجهود . لذلك عني المشروع بوضع برنامج لاعداد الفنيين في جميع المستويات ليتمشى مع البرنامج الذي وضع لتنمية الصناعات . وذلك بإنشاء مكتب للكفاية الإنتاجية والتدريب المهني بدمشق وعشرة مراكز للتدريب المهني في جهات متفرقة من الاقليم لصناعة الغزل والنسيج والمعادن والزجاج والطباعة وميكانيك السيارات والآلات الدقيقة والتعدينية والنجارة والبناء .

خلاصة برنامج السنوات الخمس للصناعة في الإقليم السوري

المشروعات	التكاليف التقديرية بالليرات
الصناعات البترولية	٢٦٦,١٦٠,٠٠٠
الصناعات المعدنية	٢,٤٣٠,٠٠٠
الصناعات التحويلية	٢١٦,٩٠٠,٠٠٠
الكفاية الانتاجية والتدريب المهني	١٤,٢٨٣,٠٠٠
الاحتياطي	٦٠,٢٢٧,٠٠٠
الجملة (بالليرات)	٥٦٠,٠٠٠,٠٠٠



الآثار المترتبة على البرنامج

قدرت التكاليف العامة في البرنامج بمبلغ ٥٦٠ مليون ليرة في خلال الخمس سنوات اللازمة لتنفيذه . والمتنظر أن يبلغ ما ينفق من التكاليف محلياً لأغراض تنفيذ البرنامج نحو ٤٠ ٪ بينما يخصص ٦٠ ٪ من هذه التكاليف لاستيراد الآلات والمعدات اللازمة من الخارج على نحو مماثل لما حدث بالنسبة لبرنامج السنوات الخمس في الاقليم المصري . أي بعبارة أخرى سترتب على البرنامج الحالي اتفاق محلي على الاستثمار في سورية بمعدل سنوي قدره ٤٤ مليون ليرة . ولما كان هذا الإنفاق على اغراض الانشاء اللازمة لتنفيذ البرنامج يترتب عليه زيادة غير مباشرة في الإنفاق عامة نتيجة للتوسع في الإنفاق على الاستهلاك ، فإن من المتنظر أن يؤدي هذا الإنفاق على الاستثمار الصناعي الى زيادة الدخل في الاقليم السوري .

سيترتب على تنفيذ البرنامج زيادة في الدخل القومي تدرج من ٧٨ مليون ليرة في المرحلة الاولى حتى تبلغ ٢٠٦ ملايين عند استكمال تنفيذ البرنامج في سنة ١٩٦٤ أي ما يعادل ١٢ ٪ من مستواه الحالي وقدره ١٧٠٠ مليون ليرة . على أن الزيادة الفعلية سوف تتجاوز هذا الرقم بكثير إذا أخذنا في الاعتبار احتساب العائدات الفعلية التي لا يمكن تقديرها الآن من مشروعات التعدين .

أما الدخل القومي المتولد في القطاع الصناعي وحده فستكون زيادته بطبيعة الحال اشد وضوحاً . إذ سيرتفع ذلك الدخل من مستواه الحالي المقدر بنحو ٤٢٥ مليون ليرة سورية (نحو ٢٢ ٪) من الدخل القومي

وسيهيء البرنامج فرصا كبيرة للأيدي العاملة اذ انسه سيسنوعب نحو ٢٥ الف عامل وذلك في تنفيذ عمليات الانشاء والاشتغال في المشروعات الجديدة في فترة الانتاج . وذلك بخلاف من ينتظر تشغيلهم في اوجه النشاط الاخرى نتيجة لقيام الصناعات الجديدة . ويمكن تقدير عدد العمال الذين سيتوفر لهم العمل في القطاعات الاخرى نتيجة لقيام هذا النشاط الصناعي الجديد بحوالي ٧٥ الف عامل على اساس ان تشغيل العامل الصناعي يلزمه تشغيل مالا يقل عن ثلاثة من العمال في القطاعات الاخرى كالمواصلات والشحن والتسويق فيكون جملة المنتفعين بالبرنامج حوالي ١٠٠ الف عامل يوزع دخلهم على حوالي نصف مليون من سكان الاقليم .

وسوف يترتب مع تحقيق البرنامج وفر صاف من العملات الاجنبية مقداره حوالي ٧٩ مليون ليرة اعتبارا من المرحلة الثانية وستزايد هذا الوفر تدريجيا حتى يصل الى ١٢١ مليون ليرة في المرحلة الرابعة والى حوالي ١٣٤ مليون ليرة في المرحلة الخامسة .



المصرف الصناعي للاقليم السوري

طلما حلم ارباب الصناعة في الاقليم السوري بانشاء مصرف خاص بالصناعة ليتمكنوا من المضي قدما في طريق الاستقلال الصناعي الذي يعتبر ركنا مكيئا من اركان السيادة والقوة والتفوق .

وقد كان انشاء المصرف الصناعي للاقليم الشمالي اول ما قرره اللجنة الوزارية الثلاثية التي قدمت من القاهرة الى دمشق في اواخر عام ١٩٥٨ لدراسة اسباب النهوض باقتصاديات الاقليم الشمالي والاسراع بتنفيذ المشاريع . والمصرف الصناعي يفتتح لا شك عهد الانتاج الجديد ويضع دعامة متينة في اساس اقتصادنا الناشئ لانه سيكفل توسيع الصناعات الكبيرة والصغيرة التي يتطلب الاستهلاك العام توسيعها وزيادة انتاجها كما يكفل انشاء صناعات جديدة يحل انتاجها محل الانتاج الاجنبي الذي الذي لا يزال يستنزف الكثير من ثروتنا العامة .

ان تأسيس المصرف الصناعي جاء بحقق العون المادي الذي يفرج كربة الشركات الصناعية ويحل قيودها في وقت اخذت تنهيا فيه لتوسيع آفاق عملها ونسعى للحصول على المزيد من اجهزة الانتاج الحديث .

وقد جاء قرار تأسيس هذا المصرف في ٧٥ مادة اهمها انه يتمتع بضمانة الدولة ويعمل تحت اشراف ومراقبة وزارة الاقتصاد والتجارة وان رأس ماله قد حدد باثنى عشر مليونا وخمسمئة الف ليرة ، تكتتب الدولة بربع هذا المبلغ وتأخذ على عاتقها تغطية الاسهم غير المكتتب بها . كما يكتتب مصرف سورية المركزي بنسبة لا تقل عن ٨ ٪ من رأس مال المصرف .

اما مهمة المصرف فهي النهوض بالصناعة في الاقليم السوري في حدود سياسة الدولة الاقتصادية والصناعية والقيام بالاعمال المصرفية الخاصة

بها عن طريق تقديم القروض لاجال طويلة لا تتجاوز عشر سنوات ومتوسطة لا تتجاوز خمس سنوات لتوسيع الصناعات القائمة او احداث صناعات جديدة وكذلك تقديم القروض والسلف القصيرة لغايات التمويل الموسمي والمساهمة في تأليف شركات وطنية صناعية وشراء اسهم وسندات اي من الشركات والصناعات التي ترى الدولة ضرورة مؤازرتها . وللمصرف ابداء المشورة الفنية لاصحاب الصناعات عن طريق دراسة المشاريع الصناعية الجديدة او القائمة .

اما فوائد عمليات الحسم والاقراض والتسليف فتحدد بحيث تتيح لادارة المصرف توجيه انشاء الصناعات واستثمارها عن طريق تخفيض معدلات الفائدة بالنسبة للمعدلات التي تطلبها المصارف التجارية الخاصة .

وقد تضمنت المادة ١٤ من قانون انشاء المصرف ان وزارة الخزائنة تضمن توزيع ربح سنوي صاف قدره خمسة بالمئة من قيمة الاسهم .

وقد طرحت اسهم المصرف الصناعي وهي تبلغ خمسمئة الف سهم للاكتتاب فتجاوز مجموع ما اكتب به في اليوم الاول تسعة ملايين ونصف مليون ليرة سورية اكتتبت بها الدولة والمؤسسات التابعة لها والمصارف العاملة في الاقليم السوري وبعض الشركات .

وبعد يومين من طرح الاسهم للاكتتاب كان المشتري منها ٩٥ بالمئة وقد بلغ مجموع الاسهم المكتتب بها ٧٣٢.٦٩ سهما في حين ان اسهم المصرف محددة بخمسمئة الف فقط . وهي نسبة قل ان عرفت في الاكتتاب لمشروع من المشاريع .

وقد برهن الاكتتاب بصورة خاصة على مدى اقبال صغار المدخرين على شراء اسهم المصرف الصناعي اذ بلغ عدد المكتتبين بخمسين سهما فما دون ٣٨٩٣ مكتتبا في حين ان عدد المكتتبين باكثر من هذا الحد لم يتجاوز ال ٥٥٥ مكتتبا .

وقد بدأ المصرف الصناعي اعماله وفعاليته يوم ٩ شباط ١٩٥٩ . ولا شك ان هذا العام سيري تحقيق عدد كبير من المشاريع بفضل انشاء هذه المؤسسة المالية الضخمة .

التجارة

كان للاوضاع الزراعية والصناعية صدى في التجارة السورية التي تدر على البلاد مع المهن الاخرى (غير الزراعة والصناعة) اكثر من ٤٠ ٪ من الدخل .

فقد كان لموقع سورية التجاري شأن كبير فيما مضى بحكم وجودها معطلة على البحر المتوسط كنافذة لغربي آسية ، وجسر بين قارتي آسية وافريقية ، وقد اثرت الاحداث السياسية على هذا الموقع بعد الحرب الاولى بسبب التجزئة السياسية للبلاد العربية وما اقيم من حواجز جمركية بين الاجزاء المختلفة ، وقد مرت سورية بكارثة تجارية بين الحربين نتيجة لذلك ، وخاصة ان انتاجها كان ضعيفا آنذاك فاستنفدت معظم رصيدها او مخزونها الواقف من الذهب سابقا ، لانها كانت تنفق اكثر من دخلها .

اما بعد الحرب الثانية وبعد تطور الصناعة والزراعة فقد بدا الوضع التجاري يعتدل وظهر ذلك منذ عام ١٩٥٢ اذ تقارب الصادر والوارد ولا تزال هذه الحالة قائمة الى اليوم وهي في تحسن مستمر والاقليم السوري استورد عام ١٩٥٧ بما قيمته ٦١٦ مليون ليرة وصدر بنحو ٥٤٨ مليون ليرة . وأهم المواد المصدرة هي الحبوب من قمح وشعير وعدس ، والقطن والصوف والجلود والفواكه والنقوع والقمريدين والزيت . . وعدد من صناعات الفزل والنسيج القطنية والحريرية . اما أهم وارداته فما تزال المواد المصنوعة التسيجية والغذائية والوقود والآلات والسيارات والاخشاب الخ . . .

هذا ولا تزال العلاقات التجارية السورية متصلة بالاسواق القديمة في الدول الغربية الصناعية وحاولت البلاد الخروج من هذا الاحتكار لاسواقنا بما عقدته من اتفاقيات تجارية من بلدان اخرى كنيشكوسلوفاكية وبولنده والمانية الشرقية والصين والاتحاد السوفيتي اثر كبير في تعزيز

التجارة السورية وذلك بجعل التجارة وسيلة للتصنيع واستثمار الوارد عن طريق مبادلة الفائض انتاجنا بالمعونة الاقتصادية الفنية والمادية للاتحاد السوفييتي دون اية شروط او التزامات تحد من حريته ، واستقلاله ، وهذا ما نسجت على غرار مصر في اتفاقاتها مع الاتحاد السوفييتي قبيل تحقيق الوحدة .

وثاني الولايات المتحدة في طلبية الدول التي يستورد منها الاقليم السوري وتليها المانيا الغربية ثم بريطانيا فرنسة فايطاليا فلبنان فتشيكوسلوفاكية فالالاتحاد السوفييتي فيوغوسلافية فالمانيا الشرقية (نسبة المستوردات من الدول الشرقية ١٢ ٪ من مجموع قيمة المستوردات) .

وبصدر الاقليم السوري في الدرجة الاولى الى لبنان فايطاليا فرنسة فالصين فتشيكوسلوفاكية فالالاتحاد السوفييتي فيوغوسلافية (نسبة الصادرات الى الدول الشرقية ١٥ ٪ من مجموع قيمة الصادرات) .

وقد فرضت اجازات التصدير والاستيراد لأول مرة خلال سني الحرب الاخيرة استجابة لمقتضيات التموين وتنسيقا مع سياسة مراقبة النقد . وقد تطورت القوانين والنظم التي تخضع لها اجازات الاستيراد والرسوم لتتفق مع الظروف السياسية الدولية وتحرر التجارة الخارجية العالمية من القيود .

ولم تتبلور نظم التصدير والاستيراد الا في عام ١٩٥٢ حيث صدر المرسوم التشريعي رقم ٦٠ الذي وضع المبادئ الاساسية لسياسة التجارة الخارجية .

ويقوم المرسوم التشريعي المذكور بوجه عام على مبدأ حرية التجارة مع افساح المجال لمراقبة الدولة وتوجيهها توجيها للصالح العام وفق غايات معينة وحالات محددة .

١ - التصدير :

قضى التشريع المذكور بان يكون الاصل في التصدير هو الاباحة مع الاعفاء من الاجازة واما منع تصدير المواد والمنتجات او اخضاع تصديرها الى الاجازة فهو استثناء .

وقد خول المرسوم لوزير الاقتصاد الوطني بناء على موافقة مجلس الوزراء منع تصدير بعض المواد والمنتجات أو إخضاعها لأجازة تصدير بقصد اجتناب نقص في المواد الغذائية أو في المواد الأخرى الضرورية لمعالجة هذا النقص وتصنيف الصادرات أو مراقبة جودتها أو تنظيم بيع المواد المعدة للتجارة الدولية وتنفيذ القوانين أو الأنظمة المتعلقة بالأمن والصحة والأخلاق العامة والمصالح الوطني العام .

وتطبقا لهذا المبدأ فإن معظم الصادرات في الوقت الحاضر معفاة من إجازات التصدير باستثناء مواد محدودة جدا خاضعة للأجازة ومواد قليلة منع تصديرها بقصد تمويني أو بقصد توفير المواد الأولية اللازمة للزراعة أو الصناعة الوطنية ، وبالإضافة إلى ما تقدم فهناك قيود على تصدير بعض المواد من حيث وجوب تصديرها عن طريق مرفأ اللاذقية السوري وتشجيعا للمرفأ المذكور أو تطبيقا لأحكام مقاطعة إسرائيل .

أما عن أهم الصادرات فهي مبيّنة في الجزء الأخير من باب البيانات العامة والإحصائيات .

٢ - الاستيراد :

جعل المرسوم المشار إليه الأصل في الاستيراد هو إخضاعه لأجازة استيراد والاعفاء منها باستثناء ، فقد أخضع المرسوم استيراد كل بضاعة لأجازة استيراد سابقة وخول وزير الاقتصاد الحق في أن يعفي استيراد المواد الضرورية أو المواد المعفاة من الرسوم الجمركية من إجازة الاستيراد ، كما أجاز المرسوم إعفاء مواد أخرى من هذه الإجازة متى يرى وزير الاقتصاد لزوما لإعفاؤها بمرسوم يتخذه مجلس الوزراء .

وأبرز المواد المعفاة من إجازة الاستيراد في الوقت الحاضر امتعة المسافرين والعفش المنزلي والسيارات والتعود الذهبية والحاجات المصنوعة من الذهب والمواد المستوردة من البلاد المنتجة لها والتي لا تزيد قيمتها عن ٣٥٠ ليرة شريطة أن تكون من المواد المباح استيرادها ، وقد أعفي من هذه الإجازة سيارات النقل والسياحة التي تدخل أراضي الأقليم الشمالي بصفة مؤقتة والكتب والجرائد والمجلات والنشرات الدورية والمحاسيل الزراعية التي تخص المواطنين القاطنين على الحدود .

وبموجب الاتفاقيات التجارية المعقودة بين الاقليم الشمالي من جهة وكل من لبنان والاردن والسعودية من جهة اخرى ، فان تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية يجري بحرية تامة وهو معفى من الرسوم الجمركية واجازات الاستيراد .

وهناك قيود مفروضة على الاستيراد وذلك لحماية الانتاج الوطني ومثال ذلك دقيق الحنطة ، الحنطة ، الزجاج ، القطن ، الاوكسجين المضغوط ، الثقب ، الخضر والنباتات الصالحة للغذاء ، الجوارب .

كما ان هناك مواد اخرى حدد استيرادها بمرافق اللادقية مثل السكر ، الاسمنت ، الاسفلت ، الخشب ، الحديد ، البطاطا ، البن ، الشاي ، الارز ، الكوبرا ، السمسم ، زيت ثمره التخييل . وبالإضافة الى ما تقدم فان الانظمة المرمية في الاقليم الشمالي تقضى ايضا بان يجري الاستيراد من بلد المنشأ مباشرة ، وان يجري بواسطة وكيل سوري اذا تم الاستيراد بواسطة الوكيل ، وذلك فضلا عن الاحكام المتعلقة بمقاطعة اسرائيل لتنفيذ لمقررات الجامعة العربية ودوائر التجارة الخارجية التي تمنع اجازات الاستيراد والتصدير للمواد المباح استيرادها او تصديرها وفقا للكميات التي يطلبها اصحاب الشأن .

وكل ما يراعى عند منح الاجازات هو ضمانه تنفيذه الاحكام المتقدم ذكرها وسائر الاحكام المتعلقة بالاستيراد والتصدير . وجدير بالذكر ان مجموع صادرات الاقليم الشمالي في عام ١٩٥٧ بلغت ٥٤٨ مليون ليرة سورية او ما يعادل ١٥٢ مليون دولار اي بمعدل ١٨٨ بالمئة . وترجع زيادة الصادرات الى التوسع في زراعة القطن والحبوب والمحاصيل الزراعية الاخرى ، وقد رافق زيادة الصادرات زيادة في الواردات بمعدل ١٤٧ بالمئة وترجع زيادة الواردات الى ارتفاع مستوى المعيشة بزيادة الدخل القومي والى اقدام على استيراد الآلات والادوات الزراعية والتجهيزات الصناعية .

كما يتبين من تجارة الاقليم الشمالي الخارجية خلال السنوات السبع الماضية ان الميزان التجاري في تحسن مستمر باستثناء عام ١٩٥٥ بسبب سوء المواسم الزراعية وقلة الامطار .

الاستيراد والتصدير من ١٩٥١ - ١٩٥٧

(بالآلاف الليرات السورية)

السنة	التصدير	الاستيراد
١٩٥١	٢٧٧	٤٣٥
١٩٥٢	٣٢٠	٤٥٩
١٩٥٣	٣٧٦	٤٦٢
١٩٥٤	٤٦٦	٦٣٤
١٩٥٥	٤٧٧	٦٧٧
١٩٥٦	٥١٦	٦٩٠
١٩٥٧	٥٤٨	٦١٦

مصرف سورية المركزي :

أحدث مصرف سورية المركزي بموجب المرسوم التشريعي ذي الرقم ٨٧ تاريخ ٢٨ آذار ١٩٥٣ وهو مؤسسة عامة مستقلة تعمل تحت رقابة الدولة وبضمانتها وفي حدود التوجيهات العامة التي تصدر اليه من مجلس الوزراء ويتمتع بالشخصية الاعتبارية ويعتبر تاجراً في علاقته مع الغير ولا يخضع لقوانين وأنظمة محاسبة الدولة العامة ويسمح لمصرف سورية المركزي باستعمال شعار الدولة مقروناً بعنوانه التجاري .

أما مركز المصرف فهو دمشق ، ويحق له افتتاح فروع ، ووكالات في جميع الأماكن التي تدعو الحاجة إليها ، ويحدد رأس ماله بعشرة ملايين ليرة سورية تكتسب الدولة بكامله وتسدد الدولة ائتمانيها على دفعات متتالية بناء على طلب مجلس النقد والتسليف ، كما أن النظام الأساسي للمصرف يصدر بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء .

ويمارس مصرف سورية المركزي احساب الدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية حسب شروط حددها النظام ، كما أنه يتولى سائر المهام المنصوص عليها وبصورة خاصة إدارة الصندوق النقدي .

ومصرف سورية المركزي عميل الحكومة المالي ضمن أراضي البلاد وخارجها في جميع عملياتها المصرفية وعمليات الصندوق والتسليف العائد

لها ، ويتولى بهذه الصفة أعمال أمين صندوق الدولة ضمن شروط حددها القانون ، ويكلف - ضمن الشروط التي يحددها وزير المالية - بإجراء عمليات إصدار الاسناد الوطنية العامة لاجل قصر او متوسط او طويل ، وعمليات تبديلها وتسديدها ، وبصورة عامة بسائر الاعمال المالية المتعلقة بالقروض التي تصدرها الدولة او تكفلها ويساهم في مفاوضات القروض والاستقراضات الخارجية المعقودة لحساب الدولة او تمثل الدولة في المفاوضات المذكورة ضمن الشروط التي يحددها وزير المالية كما انه يساعد الحكومة وممثلها في علاقاتهم من المنظمات المالية ذات الطابع الدولي المحدثنة لتشجيع التعاون الدولي في الشؤون النقدية والمصرفية والمالية .

ويتولى مصرف سورية المركزي القيام بوظيفة العميل المالي للإدارات والمؤسسات العامة وجميع المؤسسات المالية التي تخضع لإحكام قانونية خاصة او التي تعمل تحت مراقبة الدولة وبضماناتها فيقوم بإجراء جميع عمليات الصندوق والتساييف والعمليات المصرفية العائدة لهذه الإدارات والمؤسسات وفقا للاتفاقات المعقودة معها لهذه الغاية . كما يتولى إدارة مكتب القطع لحساب الدولة ، ويساهم في مفاوضات الانفاقات الدولية للمدفعات والقطع والتقاوس ويكلف بتنفيذها ويعقد جميع الانفاقات التطبيقية الضرورية لتنفيذ الانفاقات المذكورة .

«عرض دمشق الدولي :

يتابع معرض دمشق الدولي رسالته سوقا دولية كبرى في الشرق الأوسط ، ووسيطا هاما في مجال التعامل التجاري وفي امكانيات التفاهم بين الشعوب ، فها هو قد عقد دورته الخامسة في غمرة الاحداث الدولية الحاضرة وبكل ما لايسها من اكفهار وتوتر واستفزاز ، محققا اغراضه النبيلة بعد النجاح الذي احرزه طوال دوراته الماضية ليقدم الدليل العملي على مساهمته الفعالة في دعم السلام العالمي وليثبت للعلا كاقسة على ان الجمهورية العربية المتحدة تفتح صدرها لكل الشعوب والدول على اساس من التعامل الكريم الانساني .

يعتبر معرض دمشق الدولي من اكبر المعارض الدولية في الشرق الأوسط اذ تبلغ مساحته ٢٥.٠٠٠ م^٢ وهو الآن اكثر من أي وقت آخر رمز ليقظة العرب وأداة قومية لتعريف العالم بالمجهودات الإيجابية

للمهورية العربية المتحدة ... وقد اثبت بحق انه اصبح احد المعارض الدولية الهامة ان في وقرة الدول والمؤسسات الاقتصادية المشتركة كل عام او في الاقبال المتزايد سنويا لعدد الزوار .. فقد اتبحت كل الظروف والمؤهلات التي تؤدي الى نجاحه .. فنظرة سريعة على الارقام التي اعطاها المعرض خلال السنوات القليلة التي مضت على اقامته تعطينا فكرة بسيطة عن النتائج التي حققها .

١ — بلغ عدد الدول المشتركة في هذا المعرض ٣١ دولة ولم ينزل هذا الرقم عن ١٩ دولة .

٢ — يزيد عدد المؤسسات الصناعية والتجارية المشتركة في المعرض سنويا على الالفي مؤسسة نصفها على الاقل مؤسسات اجنبية .

٣ — تبين ان عدد الصفقات التي عقدتها بعض المؤسسات العارضة خلال شهر المعرض بلغت ثلاثة اضعاف ما عقدته طوال السنة وان نسبة كبيرة من هذه الصفقات تعقد مع البلدان المجاورة .

٤ — زار المعرض في كل سنة من سنوات اقامته عدد يتراوح بين ١,٢٠٠,٠٠٠ — ١,٧٠٠,٠٠٠ زائر .

٥ — لوحظ ان عدد الزوار الاجانب يزيد في كل سنة بنسبة ٢٥ ٪ عن السنة التي قبلها .

٦ — في احصاء اجري للزوار الاجانب الذين زاروا المعرض تبين انهم ينتمون الى ٨٨ امة وان كثيرا منهم اتي من بلاد بعيدة جدا .

ويكفي للدلالة على اهمية معرض دمشق الدولي ان نورد فقرة صغيرة جاءت في التقرير المشترك الذي وضعه بعض مدراء الاجنحة المشتركة في المعرض وهي :

« ان معرض دمشق الدولي قد اتخذ مكانه بين اكبر المعارض الدولية في العالم اجمع ، كما انه فرض نفسه كمنظاهرة اقتصادية وجيدة في العالم العربي » .

وهكذا توفرت لمعرض دمشق الدولي امكانيات النجاح الضخمة فكان في كل واحدة من دوراته سوقا اقتصادية دولية على جانب خفطر من

الأهمية بعد أن أصبح هذا المعرض قبلة انظار الاقطار العربية والدول
الأجنبية في الشرق والغرب على السواء .

إن هذا المعرض لم يكن أكبر سوق اقتصادية في الشرق الأوسط
فحسب ، بل خلق كل الفرس لإيجاد تفاهم بريء وتعاون انشائي بين العالم
الخارجي من جهة ، ودعم علاقات الود بين الشرق والغرب من جهة ثانية
لما اتاحه من فرص الاطلاع والاتصال بين دول العالم وشعوبه في مجالات
الصناعة والتجارة والزراعة والفن والثقافة ، فجاء ميدانا رحبا شالعا
للتزاحم المشروع بين عدد كبير من الدول ومئات الشركات والمصانع الوطنية
والأجنبية ، التي تبارت في عرض منتجاتها ومراحل تطورها بغية التفاعل
في نطاق من النفع المشترك والاخاء الإنساني .



طرق المواصلات

والآن وقد استعرضنا الملامح العامة لسورية من الناحيتين الطبيعية والبشرية فإن هذه الملامح لا تكتمل الا بعرض للمواصلات واتجاهاتها العامة ذات الصلة بالتواحي السابقة ويلاحظ ان الاتجاهات العامة للتضاريس وتوزيع المدن هو الذي يوجه طرق المواصلات . ولذا فهي غالبا طرق طولية بين الشمال والجنوب سواء اكانت ساحلية او داخلية . كما يلاحظ ان اهم الطرق تتركز في الجهات الغربية المأهولة وتقل في البادية وفي جهات الجزيرة والفرات التي لم تتطور بسرعة الا منذ عهد قريب .

طرق السيارات :

وفي سورية تأتي طرق السيارات على رأس وسائل النقل (عكس مصر حيث يأتي القطار في المقدمة) وذلك لقلة السكك الحديدية وقدمها وضعف فعاليتها ، وعدم مناسبتها لتطور البلاد الاقتصادي (كمرور الخط الحديدي بين دمشق وحمص بلبنان) ، مع العلم ان طرق السيارات تكلف الاقتصاد السوري اعباء كبيرة في استيراد السيارات وقطع التبديل والوقود واصلاح الطرق . واهم الطرق في الساحل يبدأ من اللاذقية متجها الى جبلة وبانياس وطرطوس وتصل بحمص من جهة وطرابلس في لبنان من جهة اخرى ، وتتصل شمالا بلواء الاسكندرونة ، اما في الداخل فالعمود الفقري لها هي الطريق الذي تبدأ من الحدود الجنوبية عند درعا (قادمة من عمان في الاردن) ثم الى دمشق فالقطيعة فالتبك فحمص فحماء فحلب ثم دير الزور ابي كمال مسابرا الفرات ، وطريق دمشق الضمير بغداد .

بلغ طول شبكة الطرق البرية في الاقليم السوري في نهاية عام ١٩٥٧ عشرة آلاف وسبعمئة كيلومتر منها ٣٣٠٠ كيلومتر مرصوفة بالاسفلت والاف كيلومتر معبدة والباقي ستة آلاف واربعمئة كم من الطرق التي يمكن السير عليها في معظم ايام السنة ماعدا فصل الامطار .

ومهام وزارة المواصلات بالنسبة لشبكة الطرق هي :

فتح طرق جديدة لها أهمية اقتصادية ، وتحسين المواصلات الهندسية لشبكة الطرق الحالية وتعبيد وتزفيت الاقسام الضرورية وصيانة الجسور والعبارات وتعريضها .

ويلاحظ منذ ان تمت الوحدة نشاط ملموس في شق الطرق واصلاحها في الاقليم السوري فهناك اليوم اكثر من ١٥ الف عامل يشتغلون عليها في مختلف المحافظات السورية وقد ادرج مبلغ ١٣ مليون ليرة سورية لصيانة الشبكة الحالية وتحسين الاقسام الهامة من الطرق الرئيسية ولانشاء طرق جديدة .

وكان من اهم الاعمال التي تمت منذ ولادة الوحدة فتح ٢٥٠ كيلومتر من الطرق الجديدة وتعريض رصف ٣٠٠ كيلومتر وتغليف ٧٠ كيلومتر من سطح الطرق ببطقة من الاسفلت البيتوتي . وتعريض التسوية الترابية لسطح الطرق حتى ١١ مترا في ٢٢٠ كم .

اما اهم الدراسات التي تجري حاليا والتي تتعلق بالطرق في عام ١٩٥٩ فتعبيد ورصف طريق دمشق - بغداد بين خان ابي الشامات والحدود العراقية بطول ٢٢٠ كم . فقد جرت مباحثات مع ممثلي حكومة الجمهورية العراقية لتعبيد هذا الطريق واعطائه الاولوية بين المشاريع الجديدة لانشاء الطرق في الاقليم السوري .

— انشاء وتعبيد ورصف طريق جديدة بين الرقة وقل تمر والقامشلي وتل كوتشك يبلغ طولها ٣٣٠ كم وبانشاء هذه الطريق تخف اجرة نقل طن الحبوب بين القامشلي وحلب ما لا يقل عن عشر ليرات سورية .

— انشاء وتعبيد طريق الميادين ابي كمال بطول ٨٠ كم وبذلك يسهل الاتصال بين حلب وبغداد عن طريق وادي الفرات .

— انشاء وتعبيد ورصف الطريق بين دمشق ودير الزور مباشرة مارا بتدمر والسخنة بطول ٤٥٠ كم وبذلك تختصر المسافة الحالية بين دمشق ودير الزور مقدار ٢٣٠ كم .

السكك الحديدية :

اما السكك الحديدية فهي ضيقة حول دمشق (دمشق - بيروت)

و (دمشق - درعا - عمان) وهو طريق الخط الحجازي (سكة الحجاز) الذي كان يصل الى المدينة المنورة وكان له فرع عامل من درعا الى حيفا بفلسطين قبل نشوء دولة اليهود الفاسية .

وتتصل هذه الشبكة بالشبكة العادية ضمن اراضي لبنان عند رياق حيث تنجھ السكة الحديدية العادية الى حمص وحماة وحلب ومنها الى الشمال الغربي نحو اسطنبول في تركيا . ونحو الشمال الشرقي وعلى طول الحدود الشمالية الى الموصل ثم بغداد في العراق . ومن حمص يذهب فرع الى طرابلس . ومهما يكن فان مجموع اطوال السكك الحديدية لا يتجاوز ١١٠٠ كم وهناك مشاريع لمد سكك حديدية بين اللاذقية وحلب والجزيرة وبين حمص ودمشق .

وقد اقرت اللجنة الوزارية العليا مشروع مد خط حديدي بين اللاذقية والقامشلي . ويبلغ طول هذا الخط ٧٠٠ كم وتقدر تكاليفه بمبلغ ٤٥٠ مليون ليرة سورية وسينفذ خلال خمس سنوات ويربط هذا الخط الحديدي القامشلي والحسكة ودير الزور وحلب وجسر الشفور باللاذقية على الساحل السوري اي انه يربط بين مناطق الانتاج الكبرى في محافظات الجزيرة والفرات وسهول حلب ومناطق الغاب والروج ووادي النهر الكبير الشمالي بالساحل السوري .

وتقدر البضائع التي ستنقل بواسطة هذا الخط بمليون ونصف المليون طن في العام . وسوف يستفاد من المشروع في كل مرحلة من مراحل تنفيذه وينتظر ان تبدأ الاستفادة من تشغيل خط اللاذقية - حلب بعد اربع سنوات .

وسيكون الخط المزمع انشاؤه عريضا وسيتمتع بجميع المواصلات الحديثة للخطوط الحديدية ويمكن ان يتصل عند بلوغه القامشلي بقطار الشرق السريع الذي يصل الاقليم السوري بالموصل وبغداد .

الجسور :

وقد وضعت التصميمات لاعادة انشاء جسور فوق نهر الفرات في الرقة ودير الزور وتصاميم انشاء جسور عبر نهر الخابور في موقع تل حلف والتشادي واعادة بناء الجسور على نهر الخابور قرب صور . ولهذه

الجسور أهمية اقتصادية بالغة لتسهيل المواصلات بين المناطق الزراعية في الجزيرة وحلب ومرفأ التصدير (اللاذقية) .

الانابيب البترول :

ولها شأن كبير في النقل بحريان ملايين الاطنان من النفط فيها ، من العراق والمملكة السعودية الى البحر المتوسط ، فمن العراق ثاني ثلاثة انابيب من كركوك يصب اكبرها في مرفأ باتياس السوري (اكثر من ١٥ مليون طن) ويصب الانبوبان الاخران في مرفأ طرابلس اللبناني (نحو ٨ ملايين) وتمر هذه الانابيب الثلاثة عبر البادية قرب تدمر وحمص .

اما الانبوب الرابع العابر لسورية فهو انبوب التابلاين القادم من الاحساء في المملكة السعودية عبر الاردن الى جنوب سورية ويعبر على مقربة من حدود سورية الجنوبية الغربية (فلسطين) عند باتياس ذاهبا الى لبنان (جنوب صيدا) وينقل اكثر من ١٥ مليون طن في العام .

الملاحة البحرية والجوية :

ولا يزال النقل البحري ضئيلا لعدم وجود اسطول بحري حديث ، فهناك عدد من المراكب الصغيرة يمتلكها سكان الجزيرة السورية الوحيدة وهي ارواد ولا يزال الاقليم السوري يعتمد على المراكب الاجنبية في الاستيراد والتصدير عن طريق مرفأ اللاذقية (الذي يبلغ نشاطه السنوي نحو مليون طن) وكانت سورية قبل انشائه تستخدم مرفأ بيروت وطرابلس وميناء الاسكندرونة قبل فصلها عن سورية . ويجري الآن انشاء مرفأ جديد في طرطوس .

وسوف تظهر قريبا الى حيز الوجود في الاقليم الشمالي فكرة انشاء شركة ملاحية كبرى بالاشتراك مع ادارة النقل في الاقليم الجنوبي وقداعدت مديرية البحرية مشروعا بتأسيس شركة بواخر ووضع لها رأس مال لشراء عشر بواخر . بيد ان توسع التبادل التجاري بالنسبة لاقليمي الجمهورية مع مختلف بلدان العالم يتطلب انشاء شركة بواخر كبرى . وتبلغ صادرات وواردات الاقليم الشمالي قرابة مليوني طن من البضائع وتبلغ خمسة ملايين في الاقليم الجنوبي .

ومشروع الشركة يتضمن انشاء اسطول من بواخر الركاب والتفصيل حمولته مليون طن في راسمال مئة مليون ليرة سورية وبذلك توفر سوريا ٥٠ مليون ليرة من القطلع النادر .

وفي سوريا شركة محلية للخطوط الجوية تسيّر طائراتها بين المدن السورية الرئيسية والى البلدان العربية المجاورة وتجرى الدراسات لانتقاء الموقع المناسب لانشاء مطار دولي قرب دمشق على احدث الطرق والاساليب . وقد رصد لهذه الغاية مبلغ ٥٠ مليون ليرة سورية على ان يتم تنفيذ المشروع في سنة ١٩٦٢/١٩٦٣ .



برنامج الإنماء الاقتصادي للسبعين العشر ١٩٥٨ - ١٩٥٨

صدر في ١ سبتمبر عن رئاسة الجمهورية برنامج شامل يهدف إلى رفع المستوى الاقتصادي في البلاد السورية عن طريق إنجاز المشاريع التالية:

١ - مشاريع الزراعة والري والقوى الكهربائية المائية :

حوض الفرات ، حوض الخابور ، الغاب - العشارنة ، حوض العاصي ، حوض النهر الكبير ، الراج ، حوض السن ، حوض يردى ، حوض الاعوج - بانياس ، حوض اليرموك ، حفر الآبار وإنشاء السدود والملاجئ ومستودعات العلف في البادية ، المخبر الزراعي ، التحريج ، دراسة وتنفيذ سدود وأعمال ري مختلفة .

٢ - مشاريع المواصلات :

الخطوط الحديدية ومتماتها بما في ذلك مخازن الحبوب .

٣ - المطار ، والجسور ، الطرق العامة الجديدة .

٤ - الخارطة الجيولوجية والتنقيب عن البترول والمعادن . والأعمال الطبوغرافية .

٥ - السياحة والإصطياف .

٦ - التصنيع : مصرف سوريا الصناعي ، ومعامل المواد الكيماوية والأسمدة ، مصرف البترول ومستودعاته .

٧ - مشروع درة السيول عن حماه .

مرفأ اللاذقية

مرفأ اللاذقية مظهر من مظاهر تقدم الاقليم السوري ويهدف لجعل اللاذقية ميناء من اكبر موانئ شرقى البحر الابيض المتوسط واحداثها تجهيزا . ويشمل المشروع على الاعمال الآتية :

١ - اقامة حاجز طوله ١٤٢٣ مترا لتأمين حوض مساحته ٤٤ هكتارا يحمي السفن في جميع فصول السنة . ويحتاج هذا الحاجز الى مليوني طن من الاحجار و ٦٤ الف متر مكعب من الاسمنت .

٢ - اقامة مرسى رئيسي طوله ٦٠٠ متر وعمقه ٩,٥ مترا .

٣ - ردم ١٩٠,٠٠٠ متر مربع من ماء البحر بعمق يتراوح بين ٦ - ١٠ امتار بالتراب .

٤ - انشاء وسائل كافية لارساء السفن .

٥ - انشاء مرسى طوله ٢٦٠ مترا عند الحوض القديم وهذا يجعل مجموع طول الارصفة المعدة لرسو السفن فى الميناء ١١٦٠ مترا .

والمشروع فى مرحلته النهائية ، وعند اتمامه سيكون بإمكانه استقبال ١٢ سفينة ، وتقدر تكاليفه بـ ٣٠ مليون ليرة سورية ، وهو مجهز بالرافعات الكهربائية ، والمخازن والمستودعات ووحدرة لتوليد الكهرباء وبجميع الاجهزة اللازمة للموانئ الحديثة . وقد ادى تنفيذ المشروع الى ازدياد كبير فى حركة الملاحة البحرية عن طريق ميناء اللاذقية التى هي ميناء الاقليم السوري الرئيسى .

مشروع الغاب :

سهل الغاب يقع في القسم الاوسط من حوض العاصي ، وهو جزء من سلسلة انهدامات امتدت شمالا وجنوبا وتآلف منها سهل العمق ، والغاب ، والبقاع ، ووادي الاردن والبحر الميت .

صدر سنة ١٩٥١ قانون احداث مؤسسة مشروع الغاب .

وفي اوائل عام ١٩٥٤ بدأ العمل لتنفيذه ، وفيما يلي نوجز مراحل هذا المشروع المأمول اتمامه في عام ١٩٦١ :

اهداف المشروع :

يهدف مشروع الغاب الى تجفيف واستصلاح مساحات كبيرة من الاراضي المغمورة بالمياه وجعلها قابلة للري والزراعة ، وانشاء سدود لتخزين المياه لري اراض تقدر مساحتها بثلاثة ارباع المليون دونم وتوليد طاقة كهربائية تقدر بحوالي ٨٠ مليون كيلووات ساعي ، وكذلك انشاء شبكات التجفيف والري والطرق واحواض تربية الاسماك بالاضافة الى انشاء قرى ومزارع نموذجية تتوفر فيها الشرائط الصحية والاجتماعية .

تتطوي اعمال المرحلة الاولى على تعميق وتوسيع مجرى نهر العاصي في بعض المواقع مع بعض الاعمال العديدة التي تتفرع منها ، وقد بلغت تكاليف هذه الاعمال ، ثلاثة ملايين وثلاثمائة الف ليرة سورية وقد تم تنفيذها عام ١٩٥٦ ، وتطوي ايضا على تحويل مجرى قسم من نهر العاصي ، وبلغ طول هذا القسم ٥٨ كيلومترا وقدرت نفقات الحفريات باحد عشر مليون ليرة سورية وبوشر بتنفيذها في اواخر عام ١٩٥٥ وقد تم انجاز حفريات حوالي ٧ ملايين متر مكعب ، وينتظر ان تنجز الاعمال في اواخر عام ١٩٥٩ ، وهناك ايضا انشاء قناة للتصريف رقم (ب) بطول ٢٢ كيلومترا ، وتكلف مليوني ليرة سورية .

كما بوشر بتنفيذ قناة ثانية للتصريف رقم (ج) في خريف عام ١٩٥٨ وينتظر انتهائها ايضا خلال هذا العام وتقدر نفقاتها بحوالي مليون ليرة سورية ، وبلغ طولها ١٤ كيلو مترا .

سد الرستن :

ومن السدود المهمة التابعة لمشروع الغاب ، سد الرستن ، ويبلغ ارتفاعه الكلي حوالي ٧٠ مترا ، وطوله ٣٨٠ مترا ، وسعة خزانه ٢٥٠ مليون متر مكعب من المياه . وهو يضم مجموعة من الانشاءات المهمة منها محطة لتوليد الكهرباء قدرتها ٧٥٠٠ كيلووات ساعي ، ويضم ايضا مجموعة سكنية تتضمن المساكن والمكاتب ومركز الاسعاف والمختبرات وغيرها . وقد بوشر بانشاء مجموعة الابنية المذكورة اعتبارا من اول ايار عام ١٩٥٨ .

ويتوقع انجاز بناء السد الكبير في اواخر عام ١٩٦٠

وتقدر تكاليف انشاء السد بحوالي ٣١ مليون ليرة سورية ، وسوف تؤمن الاجهزة والادوات الكهربائية لمركز توليد الطاقة في مطلع عام ١٩٥٩ .

سد العشارنة وشبكات الري :

وهناك ايضا سد العشارنة وهو يتضمن انشاءات عديدة ، وهناك شبكات الري التي تتألف من اربع قنوات ، الاولى طولها ٥٩ كم تروي ١٢ الف هكتار ، والثانية طولها ٧٤ كم وتروي ١٧٥٠٠ هكتار ، والثالثة طولها ٥٠ كم وتروي ١٠٠٠٠ هكتار ، والرابعة طولها ٢٢ كم وتروي ٤٠٠٠ هكتار وبالإضافة الى ذلك فهناك بقية شبكة التجفيف وتتألف من اقية ثانوية وفرعية .

وبعنى مشروع الغاب ايضا بانشاء شبكة للطرق يقدر طولها بحوالي اربعمائة كيلو متر بما فيه الطريق الرئيسي من محردة الى جسر الشغور وستنجز اعمال هذه الطرق تباعا حتى آخر عام ١٩٦١ .

المراكز الزراعية واحواض الاسماك :

وقد بدأت ادارة مشروع الغاب بانشاء بعض مراكز التجارب الزراعية وقد انجز المركز الاول منها في اواخر عام ١٩٥٧ كما تم انشاء مركز احواض لتجارب تربية الاسماك . وستبدأ التجارب في هذه المراكز في مطلع خريف هذا العام .

والجدير بالذكر ان المساحة المنوى استعمالها لتربية الاسماك تقدر بحوالي سبعمائة هكتار ، تنتج سبعمائة طن من الاسماك عوضا عن ٤٠٠ طن

تنتجها مستنقعات الغاب حاليا . وإلى جانب هذا فهناك أعمال استصلاح الاراضي التي يوشع بها عمليا .

هذه لمحة موجزة عن أعمال المرحلة الاولى ، أما المرحلة الثانية من مشروع الغاب "فنتناول تنفيذ الأعمال الانشائية من تجفيف وري وطرق لمنطقة طار العلا - العشارة ومساحتها ٢٣ ألف هكتار . وتقدر تكاليف هذه المرحلة بحوالي ٥٠ مليون ليرة سورية منها ثلاثة ملايين للتجفيف و١٤ مليون لري ، و ١٠ ملايين للطرق ، و ١٥ مليون لتوليد الكهرباء على سد الرستن و٨ ملايين لتوليد الكهرباء من خزان محردة .

قيمة المشروع :

وإذا ما انتقلنا إلى بحث قيمة مشروع الغاب من الناحية الاقتصادية لوجدنا ان الاراضي التي ستروى في سهل الغاب وحده تقدر بما لا يقل عن ٤٥ ألف هكتار منها ٣٠ ألف هكتار املاك عامة (أي ملك الدولة) وان تكاليف المشروع العائد لسهل الغاب بما في ذلك انشاء سد الرستن وحلغايا الذين لا تقتصر فائدتهما على سهل الغاب بل تنعدها إلى منطقة طار العلا - العشارة وتقدر بـ ٩٤ مليون ليرة سورية .

وقد قدر إيراد الدونم الواحد بـ ١٣٠ ليرة في السنة منها ٤٥ ليرة لقاء تكاليف العمل الزراعي والبدور وما إلى ذلك بمعنى ان الربح السنوي للدونم الواحد يقدر بـ ٨٥ ليرة سورية .

وإذا ما أخذنا ذلك بعين الاعتبار وقدرنا قيمة الدونم الواحد بـ ٥٠٠ ليرة لوجدنا ان قيمة ٣٠ ألف هكتار من المستنقعات المستصلحة ، تقدر بـ ١٥٠ مليون ليرة ، وهذا المبلغ يتجاوز نفقات المشروع بأكثر من خمسين مليون ليرة ، دون ان نأخذ بعين الاعتبار تحسين الاحوال الصحية وتشغيل اليد العاملة والتحسين الطارئ على ١٥ ألف هكتار من الاراضي الخاصة بعد تأمين ريفها بالراحة .

ولو حسبنا ما تجنيه الدولة من المشروع عن طريق الترخيص باشغال الاراضي العائدة لها لقاء رسوم فان الواردات السنوية تقدر بما لا يقل عن ١٢ مليون ليرة من رسوم اشغال وضرية انتاج زراعي وواردات اسماء

ورسوم المياه وغيرها فضلا عن الدخل القومي الذي لا يقل عن ٧٨ مليون
ليرة سورية .

تشير هنا الى ان مجموع المساحات من الاملاك العامة التي استثمرت
في الموسم الزراعي لعام ١٩٥٨ في منطقة الغاب بلغ ما ينوف عن ١٤٠ ألف
دونم ، وان مجموع رسوم الاشغال الموقت بلغ ما ينوف عن ١,٩٠٠,٠٠٠
ليرة سورية ، مع العلم بان مساحة الاراضي القابلة للاستثمار في تزايد
مستمر بسبب تقدم اعمال التجفيف .



اللجنة الوزارية العليا

لاستعجال المشاريع الانمائية في سوريا

تألفت بناء على رغبة الرئيس جمال عبد الناصر لجنة وزارية عليا مهمتها دراسة الوسائل المؤدية للاسراع في تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية في الاقليم السوري واللجنة مؤلفة من نائبي رئيس الجمهورية ومن وزير الداخلية المركزي .

وقد اعدت الوزارات والمؤسسات العامة دراسات عميقة شاملة عن المشاريع الانمائية التي قام بتخطيطها الخبراء ورفعتها الى اللجنة الوزارية .

وتشتمل هذه المشاريع على القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية ويقتضي القطاع الزراعي دراسة الشؤون الزراعية العامة ومعرفة المساحات المزروعة بعلا وسقيا والتي ستزداد في السنوات المقبلة بموجب التوسع الزراعي . كما يقتضي معرفة عدد سكان هذا القطاع والاموال التي يحتاجها لتنفيذ مشاريع التوسع على مراحل وامدادها بالمهندسين والفنيين وتأمين المعدات والادوات الزراعية والسماح الكافي لها وتنسيقها مع الزراعة في الاقليم الجنوبي لتفي بحاجة الاقليمين من المواد الغذائية .

اما القطاع الصناعي فيشمل على الصناعات القائمة في الاقليم ومعرفة عدد عمالها وقيمتها والصناعات الجديدة التي سيقام فيها وتنسيقها بين الاقليمين لتستطيع تأمين السلع الاستهلاكية لمواطني الجمهورية وستعنى اللجنة بالصناعات البترولية واستغلال آبار البترول وتوسيعها والكشف عن الحلول الجديدة كي تكون جمهوريتنا من البلاد المصدرة لهذه المادة . كما سيتم التنقيب عن المعادن واستثمارها واستغلالها واقامة عدد من الصناعات الثقيلة والخفيفة في الاقليمين .

وفي القطاع التجاري سيجري تنظيم الاستيراد والتصدير بين الجمهورية العربية المتحدة والبلاد العربية خاصة ومع سائر بلدان العالم بصورة عامة . وسيتم رسم سياسة اقتصادية ليرتفع ميزان التصدير على الاستيراد وتنمية الدخل القومي ومضاعفة ارقامه بالنسبة للمواطنين .

ومهمة اللجنة الرئيسية هي وضع الخطوط العريضة للمشاريع التي ستدخل حيز التنفيذ في مستهل عام ١٩٥٩ وإيجاد الاموال اللازمة لها .

وقد كان فاتحة قرارات اللجنة . . انشاء البنك الصناعي للأقليم السوري .



التربية والتعليم

انصرف المسؤولون في الاقليم السوري في عهد الاستقلال لاراء دعائم التعليم على اساس راسخة ونشر العلم والمعرفة بكل وسيلة ممكنة ولقد رصدت مبالغ كبيرة في الموازنات المتتابعة لتحقيق الاهداف كان آخرها لعام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ مبلغ ٥٨,٦٧٨,٠٠٠ ليرة سورية أي ما يزيد على ١٥ ٪ من مجموع موازنة الدولة .

كان في الاقليم السوري في العام الدراسي ١٩٤٣ - ١٩٤٤ السدي يقابل تقلص النفوذ الفرنسي في البلاد (٥٩٢) مدرسة ابتدائية رسمية فيها (٧٦٨٠٠) طالبا و(١٣) مدرسة ثانوية فيها (٤٨٩٠) طالبا و (٤) دور للمعلمين طلابها (٧٢) ومعهد للحقوق ومعهد للطب فيهما (٤٩٤) طالبا . وبعد عامين فقط من فوز سورية بالحرية ارتفعت هذه الارقام الى (١٠٤٠) مدرسة ابتدائية رسمية فيها (١٣٨٢٢٧) تلميذا أي بزيادة ٨٠ ٪ و ٤٣ مدرسة ثانوية فيها (١٣٣٨٠) تلميذا أي بزيادة ١٧٣ ٪ و دور للمعلمين فيها (٤٦٥) طالبا أي بزيادة ٧٠٠ ٪ و (٢٢٢١) طالبا جامعا أي بزيادة ٤٧٤ ٪ واستمر التوسع في نشر التعليم في جميع مراحله في الاقليم السوري حتى أصبح عدد المدارس والطلاب في العام الدراسي ١٩٥٧ - ١٩٥٨ كما يلي :

٣٠٢١ مدرسة ابتدائية طلابها ٣٧٩٣٦١

٢٧٦ مدرسة ثانوية طلابها ٥٣٢٣٣

٨ دور المعلمين والمعلمات طلابها ١٣٣١

١٤ مدرسة مهنية طلابها ٢٦٩٣

جامعة دمشق وطلابها ٨٦٤٠ (عام ١٩٥٩)

وتعمل الدولة في الاقليم السوري على تسهيل سبل التعليم العالي وتحمل العلوم والفنون وترعى تقديمها وانتشارها وتشجع على البحوث العلمية واسعة وسائل الثقافة العامة في تناول الشعب .

وقد حددت واجبات وزارة التربية والتعليم في الاقليم السوري كما يلي :

- ١ - تأسيس وإدارة المعاهد التعليمية الرسمية .
- ٢ - مراقبة المعاهد التعليمية الأهلية والاجنبية وتوجيه اعمالها نحو الاهداف الاساسية المقررة للمدارس الرسمية .
- ٣ - مكافحة الأمية ونشر الثقافة العامة بين جميع افراد الامة في جميع انحاء البلاد .
- ٤ - تنظيم شؤون الشباب بتشجيع الحركات الرياضية والاعمال الكشفية على اختلاف أنواعها في المدارس وخارجها .
- ٥ - تنشيط الحركات العلمية والادبية بالاكثار من المكتبات العامة وتوسيعها وتأسيس وتنظيم المناخف العلمية وطبع ونشر الكتب والمؤلفات القديمة والحديثة وتنظيم الاذاعات والمحاضر العامة واقامة المهرجانات التذكارية وتأسيس وتشجيع المجامع والجمعيات في خدمة العلوم والأداب .
- ٦ - الاهتمام بالفنون الجميلة في المدارس وخارجها .
- ٧ - العناية بشؤون الآثار القديمة .
- ٨ - تقوية الصلات الثقافية بين سورية وشقيقاتها بغية تكوين ثقافة موحدة في جميع البلاد العربية .

وعندما انشئت وزارة الثقافة والارشاد القومي في ظل الجمهورية العربية المتحدة اخذت الوزارة الجديدة من وزارة التربية والتعليم بعض الاختصاصات الثقافية ذات العلاقة بالفنون والآثار والمكاتب الثقافية .

وتعطي الدولة اولوية في موازاتها لنشر التعليم الابتدائي والريفي والزراعي والمهني وتعميمه وذلك تحقيقا للمساواة بين المواطنين واقامة النهضة القومية على اسس صحيحة وتسهيلا لاستثمار ارض الوطن

وثروته الصناعية والزراعية ، وتعنى كذلك بتعليم أبناء العشائر وذلك تمهيدا لتحضيرهم ولدمجهم بسائر أبناء الشعب . وتعنى وزارة التربية والتعليم في الاقليم السوري بالنشاط الرياضي والكشفي وتعمل على تقوية تدريس اللغات الاجنبية .

والرسالة التي يسعى التعليم العالي في الاقليم السوري لتأديتها هي تهيئة جيل من الاخصائيين والفنيين في مختلف نواحي الحياة الفكرية والعلمية والعملية واعدادهم الاعداد اللازم للقيام بخدمة البلاد في مجالات اختصاصهم المختلفة .

وتضم جامعة دمشق وهي المؤسسة التي تحمل هذه الرسالة ٨٦٤٠ طالبا وطالبة وتشتمل على الكليات التالية : كلية الطب وتضم فروع الطب والصيدلة وجراحة الاسنان والتمريض والقبالة وكلية الحقوق ومعهد التجارة وكليات الآداب والعلوم والتربية وكلية الشريعة وكلية الهندسة في حلب . وهناك مشروع لتحويل هذه الكلية الاخيرة الى جامعة .

وتمتاز جامعة دمشق بانها الجامعة الوحيدة في العالم التي تدرس جميع مواد الدراسة باللغة العربية ، ويلاحظ ان قرابة ربع الطلاب فيها من البنات ، وهذا يدل على ناحية هامة من نواحي التقدم الاجتماعي في الاقليم السوري ، وللجامعة مكتبة ومطبعة .

كانت وزارة التربية والتعليم في الاقليم السوري تشرف على مديرية الانار العامة والمعهد الموسيقي والمجمع العلمي العربي في دمشق ، وهو هيئة مؤلفة من علماء اللغة العربية وله اعضاء في سورية ومراسلون في اكثر البلدان العربية والشرقية ويقوم المجمع على تصنيف المطبوعات واعداد المحاضرات العامة وتحقيق الكتب والمؤلفات القديمة ويصدر مجلة باسمه ، ويلحق به مكتبة عامة كبرى هي المكتبة الظاهرية .

وقد اصبحت هذه المؤسسات الثقافية تابعة لوزارة الثقافة والارشاد القومي .

مشاريع التربية والتعليم في ظل الوحدة

تتضمن المشاريع التي اعدتها وزارة التربية والتعليم

اولا - التوسع في التعليم الاعدادي العام في مراكز الاقضية والنواحي الواقعة على الحدود .

ثانيا - تعديل انظمة الموظفين الاداريين في المدارس الاعدادية والثانوية ودور المعلمين والمعلمات العامة والريفية .

ثالثا - احداث دار للمعلمين في الحسكة ودير الزور .

رابعا - دراسة اعادة الحياة الداخلية في بعض المدارس الثانوية كالحسكة .

خامسا - تأسيس مراسم ومشاغل في المدارس الاعدادية والثانوية .

سادسا - تزويد المدارس الاعدادية والثانوية بالمخابر والمكتبات وقاعات الجغرافية والتاريخ الطبيعي .

سابعا - تخطيط التعليم في المدارس الاعدادية والثانوية على اساس احتياجات البلاد .

ثامنا - مسايرة التطور العالمي في العلوم والآداب .

تاسعا - وضع تخطيط كامل لسياسة اعداد المعلمين .

عاشرا - احداث دورات تدريبية للمدرسين المؤهلين تربويا وغير المؤهلين وهناك ايضا بعض المشاريع التي مازالت تحت الدراسة وتتضمن اهمها :

١ - وضع ملاك واسع في الصحة المدرسية تشمل خدماته المدن

والريف فتضمن بذلك مديرية الصحة المدرسية تعيين العدد الكافي من
الاطباء والاداريين والمرشحات للقيام بمعالجة هيئة التدريس والطلاب صحيا
ب = تهئية ضمان صحي للطلاب اسوة بالاقليم المصري يؤمن فيه
على صحة الطالب .

ج = ضمان صحة الهيئة التدريسية تجاه المرض ومعالجة المريض .
د = تأمين وجبة غذائية للطلاب تساعد على النمو والدراسة .

وتبدل الوزارة جهودا كبيرة لتعمل على تطبيق اتفاق الوحدة الثقافية
العربية فعدلت المناهج والكتب وانظمة الامتحانات وجعلت التعليم يتجه
اتجاهها يرمي الى :

اولا - توسيع وتعميم التعليم الفني وادخال مهن جديدة في المدارس
الصناعية .

ثانيا - العناية بالهوايات ودعمها عند الطلبة .

ثالثا - توسيع التعليم الزراعي والعناية بالصناعات الزراعية والريفية

رابعا - اشراك اولياء الطلاب بالاهتمام بشؤون التعليم عن طريق
مجالس الآباء وكذلك اشراك الطلاب بالاهتمام بشؤون مدرستهم عن طريق
مجالس الطلبة .

خامسا - زيادة العناية بالتربية الفنية . .

سادسا - زيادة الاهتمام بتوسيع وتعميم النشاط الرياضي والكشفي

سابعا - تثبيت نظام الفتوة بشكل يجعل منها سندا لجيش المقاومة
الشعبية .

سابعا - زيادة العناية بتعليم أبناء العشائر .

تاسعا - احداث مدارس اعدادية جديدة في محافظات دمشق
واللاذقية ودير الزور والحسكة ودرعا والسويداء .

عاشرا - فصل التعليم الثانوي والاعدادي .

حادي عشر - أحدث معهدين للتربية الموسيقية للمعلمين والعلماء
في دمشق وحلب .

ثاني عشر - تطبيق مبدأ الاكتفاء الذاتي بالمعلمين والعلماء بحيث
يتاح لكل محافظة من محافظات الإقليم السوري أن تكتفي بالمدرسين
والمدرسات من أبنائها .

ثالث عشر - إيجاد فروع لصناعة الطائرات الشراعية في المدارس
لتنمية هواية الطلاب وتعريفهم بفن الطيران ليكونوا في المستقبل نواة
صالحة للطيارين العرب .



الشؤون الاجتماعية

كانت سورية في طليعة البلدان العربية في السير في طريق التقدم الاجتماعي ، ولعل الخطوة الاولى التي اتخذت في هذا السبيل بعد ظفر البلاد باستقلالها اقرار قانون العمل السوري في عام ١٩٤٦ ويعطي هذا القانون العمال حقوقا واسعة وقد ساعد على تنشيط الحركة النقابية في صفوفهم .

ومن النواحي التي شملها التقدم الاجتماعي في سورية والتي اهتمت بها الدولة اهتماما خاصا في فترة الاستقلال ببناء المساكن الشعبية في المدن الكبيرة ووضع المشاريع لتوزيع الاراضي على الفلاحين وتحضير البدو وتوفير المياه الصالحة للشرب في القرى والمدن ، وتحسين الاوضاع الصحية العامة ومكافحة المرض بتوسيع الاسعاف الطبي المجاني ورعاية الطفولة والامومة ورعاية الاعمال الخيرية والمساهمة فيها . وانشاء المراكز الاجتماعية في مناطق الاقليم المختلفة للنهوض بمستوى الفلاحين والمزارعين الصحي والاجتماعي .

واما الخدمات الاجتماعية فتقوم بها الجمعيات الخيرية المختلفة ويزيد عددها على ٧٥ جمعية ، تتلقى جميعها مساعدات مالية وافرة من الدولة . وفي الاقليم السوري ٢٧ ميثما وعدد من المؤسسات للقطاع والعناية بالامومة والطفولة الجانحين ، وتعاون في الاشراف على هذه المؤسسات الجمعيات الخيرية والوزارات المختصة في الدولة والبلديات .

التنظيم النقابي والاتجاهات النقابية

المراكز التدريبية المهنية :

للاعداد المهني وتدريب العمال الاختصاصيين وتخريجهم في مختلف فروع المهن التي تحتاج اليها البلاد ، اثر كبير في زيادة القدرة الانتاجية

وتحسين صنفا الانتاج وتوفير الآلات والمعدات والمواد الأولية وهي بالإضافة الى ذلك تجنب العمال الكثير من الاخطاء التي يتعرضون لها بسبب عدم معرفتهم التامة بالآلة التي يعملون عليها .

وقد تم افتتاح اول مركز تدريبي لرؤساء الورش في الوزارة بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٦ لتزويد العمال في الاقليم بالخبرة والاختصاص وتوالي دورات المركز التدريبي أيضا لتدريب العمال في مواضيع تحسين طرائق العمل وفي تحسين الصلات الانسانية داخل المعمل ...

كما تسعى الوزارة الى افتتاح اول مركز للتدريب الصناعي الذي بدىء بتأسيسه والذي سيفتح خلال الاشهر القريبة القادمة .

الحركة العمالية والنقابية :

تطورت الحركة النقابية في الاقليم السوري اثر اعلان الجمهورية العربية المتحدة تطورا محسوسا ظهرت نتائجه واضحة في تكتل النقابات وتضافرها للنهوض بمستوى النقابات وتحقيق الاغراض التي اسست من اجلها .

وقد بدىء في التفكير باقامة اتحاد عالمي للجمهورية العربية المتحدة يكون مركزا لقيادة الحركة النقابية وركتها الاساسي وسيبحث في هذا الموضوع في دورة الهيئة العامة لاتحاد العمال العرب الذي سينعقد في القاهرة في آذار المقبل .

وقد ازداد النشاط الاجتماعي في المؤسسات النقابية واتحاداتها وعم فيها انشاء المستوصفات العمالية والصيديات ومشاريع طب الاسنان والتصوير الشعاعي ومخابر التحليل الجراثيمي .

ورصدت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في موازنتها للعام الحالي مبلغا كافيا للقيام بتحقيق انشاء المخابر المذكورة وافتتاح معهد للدراسات النقابية لتخريج قادة نقابيين يتمتعون بالكفاءة والعلوم القانونية اللازمة ويتدربون على اساليب حل الخلافات والطرق الادارية التحكيمية . ولم تقف الوزارة عند هذا الحد بل سعت الى تهيئة عناصر عمالية اختصاصية للمساعدة في تنفيذ مشروع التصميم المقرر في برنامج السنوات الخمس

مارسلت الى المانيا الديموقراطية ستين عاملا للتخصص والتدريب على الصناعات الثقيلة وادارة الآلات الكبرى والمحركات والآلات الكهربائية وكافة اعمال الميكانيك التي تتطلبها اعمال التصنيع المقبلة .

كما انها ستوفد في عام ١٩٥٩ ثلثات عمالية اخرى وعلى نطاق اوسع الى مختلف الدول الصناعية . وبذا تخفف الوزارة عبئا كبيرا من تحمل نفقات الخبراء الفنيين الاجانب الذين سيسكنون عندهم تدريجيا باتباع سياسة تدريب عمالنا وتزويدهم بالخبرة والاختصاص .

وقد استقدمت الوزارة خبراء دوليين في شؤون التدريب المهني والكفاية الانتاجية لمد هذه الوزارة بخبرتهم الفنية لإنشاء مراكز في جميع انحاء الاقليم في شؤون التدريب المهني وتوجيه العمال الى الاساليب الحديثة التي تستغني فيها عن وجود العمال الاجانب في البلاد وتمكن العمال من رفع مستواهم المهني والفكري والثقافي فيؤدون بذلك اجل الخدمات للعمال التي يعملون فيها فيرتفع الانتاج القومي ويزداد الدخل العام .

وقد خصصت الوزارة اعتمادات كافية لتشييد اول مركز اجتماعي يتسع لأكثر من مئة عامل وتعمل الوزارة بشكل فعال لوضع الحجر الاساسي في هذا المركز في عام ١٩٥٩ هذا الى جانب اهتمام الوزارة بتعديل قانون العمل الذي أصبح لا يتفق وتطور الحركة العمالية والسياسية والاقتصادية والصناعية في البلاد .

وقد تم وضع مشروع لتعديل القانون الحالي وتضمن تنظيم سائر النقاط الضعيفة في القانون القديم مع احداث فصول جديدة لقواعد العدالة الاجتماعية التي سيحققها المشروع المذكور .

ولن يتأخر العمل به عن الشهور الاولى من عام ١٩٥٩

هذا هو مجمل التنظيم النقابي والاتجاهات النقابية الجديدة والبرامج التي تتبعها الوزارة في سبيل تخطيط التشريع العمالي لضمان مستقبل احسن لعمال الاقليم الشمالي .



التعاونيات

في ٢٨ شباط ١٩٥٠ صدر المرسوم رقم ٦٥ بقانون التعاون وهو اول تشريع للتعاون ينظم الحركة التعاونية في سوريا ، ولكن هذا القانون لم ينفذ ، فقد نص على ضرورة تشكيل جهاز يسهر على ارشاد وتوجيه الحركة التعاونية ، ولم يشكل هذا الجهاز وانما بقيت الحركة التعاونية تابعة لسلطتين ، فالجمعيات التعاونية الزراعية الحقت بوزارة الاقتصاد مما افقد الحركة وحدة الهدف ، ووحدة الخطة ، كما نص القانون المذكور على تمويل الجمعيات التعاونية من قبل المصرف الزراعي ولكن المصرف المذكور لم يعدل قانونه وبقيت فائدته مقصورة على الافراد المتنفذين وكبار الملاكين .

ولكن التعاونيين تحمسوا مع ذلك لدى صدور القانون المذكور وتأسست بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٥٨ ٢٨ جمعية تعاونية زراعية و ٦ جمعيات لبناء المساكن وجمعيتان منزليتان وجمعيتان عماليتان انتاجيتان .

ولكن هذه المرحلة الطويلة لم تثمر الحركة التعاونية فيها ثمرات طيبة لا من حيث نمو عدد الجمعيات ولا من حيث نمو مشاريعها ويعود هذا الى الاسباب الآتية :

١ - ان فترة الاستقلال لم تكن فترة استقرار بالنسبة للبلاد فقد بدا عدم الاستقرار منذ عام ١٩٤٨ وما قبله بقليل يوم نشأت مشكلة فلسطين وتناثرت بعد هذه المشكلة الانقلابات العسكرية ونشأت عهود كانت تدعى الديمقراطية وحكومات تحاول الاسلاح ولكن كان ذلك عبثا بسبب وجود الفئات المستغلة .

٢ - لم يعدل قانون المصرف الزراعي لتمويل الجمعيات التعاونية الزراعية ، وقد الفت الجمعيات التعاونية الزراعية بقصد الحصول على قروض بعود فارغة ، ولما تبينت هذه الجمعيات الحقيقة ارتدت على اعقابها وكان لذلك رد فعل سييء على الحركة التعاونية .

٣ - نص القانون التعاوني الذي صدر عام ١٩٥٠ على الرقابة والتفتيش ولكن الجهاز الذي يجب أن توكل إليه هذه المهمة لم يشكل . ومعنى ذلك أن الجمعيات التعاونية التي تأسست لم تُر حسب الأسلوب التعاوني .

٤ - فقدت الحركة التعاونية وحدة الهدف والخطة بشأنية السلطة التي جعلت الجمعيات التعاونية تابعة لوزارتين مختلفتين :

وهكذا كانت الحركة التعاونية في هذه المرحلة صورة لا حقيقة تردت فيها الجمعيات من فشل إلى فشل ومن سوء تصرف إلى سوء تصرف ومن خور إلى خور حتى هلت المرحلة الثالثة .

كانت سنة ١٩٥٨ سنة انقاذ للحركة التعاونية في الاقليم السوري ففي هذه السنة :

تمت الوحدة بين مصر وسوريا وتأسست الجمهورية العربية المتحدة وأصبح التعاون شعارا أساسيا من شعارات السياسة الداخلية، واستهدفت الحكومة بناء مجتمع تعاوني اشتراكي ديموقراطي .

ووضع التشريع المناسب لذلك بتعديل قانون التعاون الذي كان ساري المفعول في مصر عام ١٩٥٧ برقم ٣١٧ فصدر قانون موحد للأقليم مع اللوائح المنفذة لهذا القانون في ١٣/٩/١٩٥٨ .

وانشأت الحكومة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الاقليم السوري مديرية للتعاون للمراقبة والتوجيه والتفتيش .

كما هيأت الخطة للتمويل فعدلت قانون المصرف الزراعي وأصبح قانونه ينص على تفضيل الجمعيات التعاونية في القروض .

ونتيجة لاهتمام السلطات تأسست (١٨) جمعية تعاونية جديدة في الاقليم السوري منها (١١) زراعية في الارياف و (٧) غير زراعية في المدن .

وتأسس أول اتحاد تعاوني في الاقليم السوري في محافظة دمشق وأقام بالاشتراك مع مديرية التعاون أول مؤتمر تعاوني في ٢١/١١/١٩٥٨ وقد وضعت مديرية التعاون أخيرا مشروعا للبدء في الائتمان الزراعي

سيطبق خلال صيف عام ١٩٥٩ بعد أن رصدت له الاموال الكافية للمرحلة الاولى منه .

ووضعت المديرية خطة الارشاد التعاوني في الاقليم خلال خمس سنوات تمهيدا لقلب أسلوب الانتاج واسلوب الاستهلاك التعاوني .

وقد نشطت بعض الجمعيات التعاونية القديمة منذ اوائل عام ١٩٥٨ بشكل يثير الإعجاب ، فزاد عدد اعضائها بشكل ملحوظ ، فمثلا زاد عدد أعضاء الجمعية التعاونية للإدخار والتسليف لبناء المساكن بدمشق من عشرة أعضاء الى مائة وخمس وعشرين عضواً وقد قامت جمعية دير عطية الزراعية بمد قناة لاهياء الاراضي طولها ٦ كم كما انمر نشاط الجمعية التعاونية لعمال الطباخة بعملها فنجحت وتعتبر اليوم اقوى جمعية انتاجية للعمال .

هذا ولا تزال طلبات تأسيس الجمعيات تنهال على مديرية التعاون ولا تزال الجمعيات القائمة تسعى لاقامة الاتحادات التعاونية للمحافظات لتحمل هذه الاتحادات الرسالة والعبء في بناء المجتمع الاشتراكي التعاوني الديموقراطي .

وقد اصبح عدد التعاونيات لغاية ١٠ شباط ١٩٥٩ مئة وخمس جمعيات موزعة كما يلي :

٢٠ جمعية استهلاكية (منزلية وسكنية - توفير - تسليف وخدمات اجتماعية عامة) .

٨٥ جمعية انتاجية زراعية وصناعية .

وهناك اتحادان للجمعيات التعاونية .

الجمعيات :

تعمل في الاقليم الشمالي اربعمئة واثنان وثمانون جمعية متعددة الاهداف فمنها الجمعيات الخيرية للاسعاف المادي والطبي ولرعاية العجزة وعددها ثمانون ومنها ١١٧ جمعية ثقافية واجتماعية ولرعاية المكفوفين وتعليمهم ومنها عشرون جمعية فنية للسينما والتثيل والموسيقى والنحت

والتصوير وما تبقى وعددها ٢٢٣ جمعية لها غايات علمية (كيميائية
وتعمريضية وفيزيائية وطبية جراحية وجغرافية) وهناك لعائون ناديا
رياضيا .

المرأة السورية :

لعل تقدم المرأة السورية من أبرز نواحي التقدم الاجتماعي في سورية
ففي ميدان التعليم ازداد اقبالها على طلب العلم حتى أصبح لكث مجموع
الطلاب والطالبات في المدارس الابتدائية من البنات وتخرج في كل عام
مئات الفتيات من كليات جامعة دمشق المختلفة . وتستغل مئات النساء
السوريات اليوم في مختلف المهن كالطب والحاماة والصيدلة والتعليم
والتمريض هذا عدا مئات الموظفات والعاملات ، وتساهم في الحركة الادبية
وتتعاون الجمعيات النسائية فيما بينها ضمن الاتحاد النسائي السوري
الذي اخذ على عاتقه منذ تأسيسه العمل على حصول المرأة على حقوقها
في الانتخاب والوظائف العامة وغيرها من المهام الحكومية اضافة الى
حصولها على حقوقها المدنية في الارث والزواج والطلاق على قدم المساواة
مع الرجل . كما ان الجمعيات النسائية تتعاون مع الدولة والجمعيات
الخيرية الاخرى ومنظمة الصليب الاحمر في تقديم الخدمات الاجتماعية
للمواطنين وقد سبقت المرأة السورية شقيقاتها في العالم العربي في
الحصول على حقوقها السياسية وبدأت تشارك في الانتخابات النيابية منذ
عام ١٩٤٩ وكان الاقتراع مقصورا على حاملات الشهادة الابتدائية .

وفي الاقليم السوري اليوم ثلاث وثلاثون جمعية نسائية مختلفة
الاهداف منها الثقافية ومنها الاجتماعية ومنها الخيرية وتضم دمشق وحدها
عشرين جمعية نسائية اشهرها نادي السيدات الادبي المؤسس منذ أكثر
من ٣٥ عاما وجمعية نقطة الحليب وقد تأسست سنة ١٩٢٢ وهي تقدم
الحليب الى الاطفال المعوزين والمرضعات وجمعية بقطة المرأة التي تنظر
باهتمام الى سوء وضع المرأة العاملة التي تزاوِل الصناعات اليدوية وتسمى
لتخشين حالتها من ناحية ساعات العمل والاجرة والصحة .

الصحة :

كانت وزارة الصحة الى ما قبل بضعة اعوام مديرية ملحقة بوزارة الداخلية ، ثم اصبحت وزارة غير أن اوضاعها وصلاحتها بقيت هزيلة عاجزة كما كانت وهي مديرية بسبب تبدل آراء المسؤولين وعدم الاستقرار في الفلروف السياسية . حتى كانت الوحدة في اوائل عام ١٩٥٨ فذب النشاط في دوائر هذه الوزارة بما يتفق والمسؤوليات المترتبة عليها فبدات تدرس حاجاتها وما تتطلبه الخدمات الطبية من مختلف المؤسسات سواء في المدن او الارياف والفت لذلك لجانا مختصة اعطيت الوقت الكافي لدراسة الوسائل المؤدية الى رفع المستوى الصحي في الاقليم السوري وانتهت الى اقتراحات تتضمن حالة الصحة الراهنة في البلاد وما يجب أن تكون عليه في المستقبل .

وباشرت كل دائرة عملها الجديد فوضعت مشاريعها قيد التنفيذ على قدر المستطاع .

واذاعت دائرة الثقافة والارشاد الصحي التعاليم الصحية الوقائية بمختلف الطرق فوزعت النشرات واصدرت مجلة صحية مجانية وعرضت افلاما سينمائية في المدن والارياف تهدف الى توجيه الافراد والجماعات نحو التغذية الصحيحة والوقاية من الامراض والعناية بالحامل والطفل وما الى ذلك . كما اعادت هذه الدائرة تنظيم المتحف الصحي وفتحته للزيارات الشعبية .

وقد اتفقت الوزارة مع منظمة الصحة العالمية على تأسيس مركز للاحصاء الطبي الحيوي وآخر للصحة الريفية وعلى تأسيس وتجهيز مصرفين للدم ومركز لدراسة تحسين البيئة ، وعلى تأسيس مخابر للصحة العامة ، وقد بدى بتنفيذ هذا الاتفاق .

وكان في مقدمة ما قام به مركز الاحصاء الطبي ترجمة الدليل الدولي للأمراض وافتتاح دورة تدريبية على اعمال الاحصاء .

كما قام مركز الصحة الريفية النموذجي في قرية سقبا القريبة من دمشق بدراسة الحاجات الصحية في المنطقة وما يمكن تقديمه من خدمات في هذا الميدان .

وقد وصلت بعض التجهيزات اللازمة لتأسيس مصرف في الدم في الاقليم السوري .

هذا بينما يقوم اخصائيو الوزارة بتنفيذ مشروعي مركز تحسين البيئة ومخابر الصحة العامة ، وبينما ما تزال ناشطة المشاريع التي كانت قائمة منذ مدة كمكافحة السل واستئصال الملاريا ورعاية الامومة والطفولة ، ومكافحة البلهارسيا والقرعة .

الإدارات العلاجية :

وكانت وزارة الصحة تشكو من نقص الأطباء الراغبين بالتوظيف في دوائرها فجات الى اعطاء تعويضات مقطوعة لهؤلاء الأطباء تكاد تكون مضاعفة لما كانوا يتقاضونه قبلا وبذلك توصلت الى ملء جميع الشواغر في المناطق التي كانت محرومة لمدة طويلة من الأطباء والخدمات الصحية كما ان وزارة الصحة في الاقليم الجنوبي سدت فراغا هاما آخر بانتدابها عددا من الاخصائيين للعمل في مستشفيات الاقليم الشمالي .

المستشفيات :

يوجد في سورية ٢٦ مستشفى حكوميا ويجري في الوقت الحاضر توسع كبير في هذه المشافي من زيادة عدد الاسرة ومن تجهيز بالادوات والآلات تجهيزا اكمل . فمصع القدموس للدرن مثلا الذي افتتح في شباط (فبراير) ١٩٥٨ بثلاثين سريرا فقط زيدت أسرته الى ١٨٤ .

وهناك دراسات لبناء اربعة مشافي عامة في حلب وحماه والسويداء والرقبة تستوعب حوالي ٩٠٠ سرير ومصحين في دير الزور والقامشلي يتسع كل منهما لثمة وخمسين سريرا .

وقد استلمت وزارة الصحة مستشفى القصاع الذي اهدتها اياه مؤخرا الجمعية الطبية في ادنبره وسوف يخصص لامراض العيون .

قانون الصحة العامة :

يقضي هذا القانون الذي عهد الى البلديات بتنفيذه بتطبيق :

١ - الكشف الصحي على الاشخاص الذين يعملون في تحضير الاغذية

٢ - تحديد شروط بناء وتجهيز المؤسسات التي تؤثر في صحة الجمهور .

٣ - تحديد شروط فتح الفنادق والمطاعم والحمامات العامة ودور السينما .

٤ - الكشف الصحي على العمال .

وتدرس السلطات الصحية اقرار التأمين الطبي لبعض الفئات من المواطنين كالعمال والطلاب بعد ان طبقت نظام البطاقة الصحية التي تعطي كل مواطن يقل دخله عن ١٥٠ ليرة سورية في الشهر الحق في المعالجة المجانية في مستشفيات الحكومة ومستوصفاتها .

مشاريع المستقبل الصحية :

الف وزير الصحة عشر لجان فنية مهمتها دراسة مختلف المشاكل الصحية والطبية في الاقليم السوري والتوصية بما تقترحه للاغراض التالية : السل ، الامراض المستوطنة ، الصحة الوقائية ، الصحة القروية (الريفية) ، المخابر ، الصحة العقلية والنفسية ، رعاية الطفولة والامومة ، تنظيم الخدمات العلاجية ، الثقافة الصحية ، التثمين .

وقد وضعت هذه اللجان تقارير وتوصيات هي الآن موضع الدراسة والبحث لتكون اساسا لتنظيم دوائر الصحة في الاقليم الشمالي على ان يكون تنفيذها خلال السنوات الخمس القادمة .

احصاءات صحية :

— يبلغ عدد الاطباء في الاقليم السوري (٩٩٧) طبيبا . وبذلك يخص كل (٤١٥٧) من السكان طبيب واحد .

— عدد الصيدليات (٤١٣) ، أي بمعدل صيدلية لكل عشرة آلاف شخص .

— عدد اطباء الاسنان (٢٤٠) ، فيخص طبيب واحد كل (١٧,٢٧٠) نسمة .

— عدد المشافي (٥٧) فيها (٦٤٩ سرير) أي بمعدل سرير لكل الف من السكان .

المديرية العامة للدعاية والانباء

كانت الدعاية والانباء في سورية الى عشر سنوات خلت شعبة مطبوعات متواضعة ملحقة بوزارة الداخلية لا يزيد عدد موظفيها على الثلاثة . وفي اوائل عهد الاستقلال - في مطلع عام ١٩٤٩ - اصبحت هذه الشعبة مديرية عامة تتمتع بصلاحيات واسعة وتقوم بنشاط كبير . واصبحت عندئذ حلقة الارتباط بين السلطات المسؤولة والصحافة والمرجع الموكل اليه مهمة تقديم صورة صادقة عن سورية الحديثة للعالم الخارجي ، ومن مهمات المديرية الاخرى تشجيع الفن والثقافة عن طريق الصحافة وغيرها وكذلك محاربة الفساد الاخلاقي والانزيمية في الكتب والمصحف والمجلات .

ويشرف على اعمال المديرية اليوم مدير عام وعدد من الموظفين الاختصاصيين . ومركز المديرية الرئيسي في دمشق ، ولها فروع في حلب وحمص واللاذقية . والمديرية نشاط ملحوظ في مجالات النشر وتقوم الفروع في المحافظات بالمهام نفسها التي تنهض بها الدائرة المركزية في دمشق . وتتبع المديرية رئاسة الجمهورية مباشرة .

وبالإضافة الى فروعها في المحافظات تتضمن المديرية الاقسام التالية :

- ١ - شعبة الصحافة المحلية .
- ٢ - شعبة الشؤون الادارية .
- ٣ - الوثائق والكتب والمحفوظات .
- ٤ - الصحافة الاجنبية .
- ٥ - شعبة الافلام والمطبوعات الاجنبية .
- ٦ - شعبة الانباء .
- ٧ - شعبة التأليف والترجمة والنشر .

وقد قامت المديرية عن طريق الشعبة الاخيرة خلال السنوات الاربع المنصرمة ، بنشر عدة مؤلفات عن شؤون سورية الداخلية والخارجية باللغات

العربية والانكليزية والفرنسية والاسبانية ، وتلقى المديرية رسائل التقدير والتشجيع من كافة انحاء العالم للجهود التي بذلتها لتعريف العالم الخارجي بسورية . وتوزع منشورات المديرية على المكاتب العامة والمؤسسات والافراد المهتمين بشؤون العالم العربي . وفيما يلي قائمة بأهم المنشورات التي اصدرتها المديرية العامة للدعاية والانباء في العامين الماضيين :

سورية : الجزء الاول : الجغرافية والتاريخ : باللغات الانكليزية والفرنسية والاسبانية .

الجزء الثاني : الاقتصاد والمالية : باللغات الانكليزية والفرنسية والاسبانية .

الجزء الثالث : الشؤون الاجتماعية والثقافية : باللغتين الانكليزية والفرنسية .

الاقتصاد السوري بالوقائع والارقام : باللغتين الانكليزية والفرنسية .

التعليم في سورية : باللغتين الانكليزية والفرنسية .

سورية - القديمة والحديثة : باللغة الانكليزية .

نساء سورية : باللغة الانكليزية .

سورية بلاد الشمس والصحة والجمال : باللغتين الانكليزية والفرنسية .

سورية الحديثة ، صور من سورية .

سورية ١٩٥٧ : باللغتين الانكليزية والفرنسية .

الجمهورية العربية المتحدة : بالعربية والافرنسية .

الاقليم السوري عام ١٩٥٩ : بالانكليزية .

الاقليم السوري (صور) : بالعربية والانكليزية والافرنسية .

الصناعة ومشروع السنوات الخمس : بالعربية والانكليزية .

الزراعة والاصلاح الزراعي : بالعربية والانكليزية .

كراس هذه هي سورية الاقليم الشمالي من الجمهورية العربية بالانكليزية .

وقد اعيد طبع هذه المعلومات العلمية الاحصائية عدة مرات ، وارسلت الى جميع انحاء العالم ، وساهمت المديرية في ارسال اكثر من خمسين الف نسخة من مطبوعاتها الى معرض بروكسل كما مونت المغتربين باعداد وافرة من مطبوعاتها

الباب الخامس

التشريعات الجديدة

صدرت منذ أن تمت الوحدة بين القطرين المصري والسوري تشريعات تستهدف أحداث تطور جذري في شتى معالم الحياة في الجمهورية ولاشك أن روح الاخلاص والايمان بالقومية العربية التي املت هذه التشريعات قد عرفت السبيل الاقوم لاختصار المسافات التي كانت تفصلنا عن الركب العالمي في ميادين الثقافة والاجتماع والاقتصاد .

ونحن نورد الآن بعض التشريعات التي صدرت والتي يسري مفعولها على كلا الاقليمين على السواء :

الدستور المؤقت

الباب الاول

الدولة العربية المتحدة

مادة ١ - الدولة العربية المتحدة جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة ، وشعبها جزء من الامة العربية .

مادة ٢ - الجنسية في الدولة المتحدة يحددها القانون . ويتمتع بجنسية الدولة العربية المتحدة كل من يحمل الجنسية السورية او المصرية ، او يستحق اية منها بموجب القوانين والاحكام السارية في سوريا ومصر عند العمل بهذا الدستور .

الباب الثاني

المقومات الاساسية للمجتمع

مادة ٣ - التضامن الاجتماعي اساس للمجتمع .

- مادة ٤ — ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطط مرسومة ، تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة .
- مادة ٥ — الملكية الخاصة مصنونة ، ينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون .
- مادة ٦ — العدالة الاجتماعية اساس الضرائب والتكاليف العامة .

الباب الثالث

الحقوق والواجبات العامة

- مادة ٧ — المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة .
- مادة ٨ — لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا عقاب الا على الافعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها .
- مادة ٩ — تسليم الاجئين السياسيين محظور .
- مادة ١٠ — الحرية العامة مكفولة في حدود القانون .
- مادة ١١ — الدفاع عن الوطن واجب مقدس واداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين والتجنيد اجباري وفقا للقانون .

الباب الرابع

نظام الحكم

الفصل الاول — رئيس الدولة

- مادة ١٢ — رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين في هذا الدستور .

الفصل الثاني — السلطة التشريعية

- مادة ١٣ — يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الامة ،

يحدد عدد اعضاءه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ، ويشترط ان يكون نصفهم على الاقل من بين اعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصري .

مادة ١٤ - يتولى مجلس الامة مراقبة اعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبين في هذا الدستور .

مادة ١٥ - يجب الاتقل سن عضو مجلس الامة عن ٣٠ سنة ميلادية .

مادة ١٦ - مقر مجلس الامة مدينة القاهرة ، ويجوز دعوته للانعقاد في جهة اخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية .

مادة ١٧ - يدعو رئيس الجمهورية مجلس الامة للانعقاد، وبفض دورته .

مادة ١٨ - لا يجوز ان يجتمع مجلس الامة دون دعوة في غير دور الانعقاد والا كان اجتماعه باطلا ، وبطلت بحكم القانون القرارات التي تصدر منه .

مادة ١٩ - يقسم عضو مجلس الامة امام المجلس ، في جلسة علنية ، قبل ان يتولى عمله اليمين الاتية :

« اقسم بالله العظيم ان احافظ مخلصا على الجمهورية العربية المتحدة ونظامها وان ارعى مصالح الشعب وسلامة الوطن ، وان احترم الدستور والقانون » .

مادة ٢٠ - ينتخب مجلس الامة في اول اجتماع عادي له رئيسا ووكيلين .

مادة ٢١ - جلسات مجلس الامة علنية ، ويجوز انعقاده في جلسة سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية ، او ٢٠ من اعضاءه . ثم يقرر المجلس ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح امامه تجري في جلسة علنية او سرية .

مادة ٢٢ - لا يصدر قانون الا اذا اقره مجلس الامة ، ولا يجوز تقرير مشروع قانون الا بعد اخذ الراي فيه ، مادة مادة .

مادة ٢٣ - يضع مجلس الامة لائحته الداخلية لتنظيم كيفية ادائه لاعماله .

مادة ٢٤ - لكل عضو من اعضاء مجلس الامة ان يوجه الى الوزراء

اسئلة او استجابات وتجرى المناقشة في الاستجواب بعد سبعة ايام على الاقل من تقديمه ، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير .

مادة ٢٥ - يجوز لعشرين من اعضاء مجلس الامة ان يطلبوا طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه ، وتبادل الرأي فيه .

مادة ٢٦ - لمجلس الامة ابداء رغبات او اقتراحات للحكومة في المسائل العامة .

مادة ٢٧ - انشاء الضرائب العامة او تعديلها او إلغاؤها لا يكون الا بقانون ، ولا يعفى احد من ادائها في غير الاحوال المبينة في القانون ولا يجوز تكليف احد اداء غير ذلك من الضرائب او الرسوم الا في حدود القانون .

مادة ٢٨ - ينظم القانون القواعد الاساسية لجباية الاموال العامة واجراءات صرفها .

مادة ٢٩ - لا يجوز للحكومة عقد قرض ، او الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة او سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الامة .

مادة ٢٣ - يضع مجلس الامة لائحته الداخلية لتنظيم كيفية ادائه لاعماله .

مادة ٢٤ - لكل عضو من اعضاء مجلس الامة ان يوجه الى الوزراء اسئلة او استجابات وتجرى المناقشة في الاستجواب بعد سبعة ايام على الاقل من تقديمه ، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير .

مادة ٢٥ - يجوز لعشرين من اعضاء مجلس الامة ان يطلبوا طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه ، وتبادل الرأي فيه .

مادة ٢٦ - لمجلس الامة ابداء رغبات واقتراحات للحكومة في المسائل العامة .

مادة ٢٧ - انشاء الضرائب العامة او تعديلها او إلغاؤها لا يكون الا بقانون ، ولا يعفى احد من ادائها في غير الاحوال المبينة في القانون ولا

يجوز تكليف احد اداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم الا في حدود القانون .

مادة ٢٨ - ينظم القانون القواعد الاساسية لجباية الاموال العامة واجراءات صرفها .

مادة ٢٩ - لا يجوز للحكومة عقد قرض ، أو الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الامة .

مادة ٣٠ - لا يجوز منح احتكار الا بقانون والى زمن محدود .
مادة ٣١ - يعين القانون طريقة اعداد الميزانية وعرضها على مجلس الامة كما يحدد السنة المالية .

مادة ٣٢ - يجب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الامة قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة اشهر على الاقل لبحثه واعتماده ونقر الميزانية بابا بابا ، ولا يجوز لمجلس الامة اجراء اي تعديل في المشروع الا بموافقة الحكومة .

مادة ٣٣ - يجب موافقة مجلس الامة على نقل اي مبلغ من باب الى آخر من ابواب الميزانية وكذلك على كل مصروف غير وارد بها ، أو زائد على تقديراتها .

مادة ٣٤ - الميزانيات المستقلة والملحقة تجري عليها الاحكام الخاصة بالميزانية العامة .

مادة ٣٥ - ينظم القانون الاحكام الخاصة بميزانيات الهيئات العامة الأخرى .

مادة ٣٦ - لا يجوز في اناء دور انعقاد مجلس الامة وفي غير حالة التلبس بالجريمة ان تتخذ ضد أي عضو من اعضائه أية اجراءات جنائية الا بأذن المجلس ، وفي حالة اتخاذ اي من هذه الاجراءات في غيبة المجلس يجب اخطاره بها .

مادة ٣٧ - لا يجوز اسقاط عضوية احد من اعضاء مجلس الامة الا بقرار من المجلس بأغلبية ثلثي اعضائه ، بناء على اقتراح ٢٠ من الاعضاء وذلك اذا فقد الثقة والاعتبار .

مادة ٣٨ - لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الامة فاذا حل المجلس وجب تشكيل المجلس الجديد ودعوته للانعقاد خلال ستين يوما من تاريخ الحل .

مادة ٣٩ - اذا قرر مجلس الامة عدم الثقة بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة ، ولا يجوز طلب عدم الثقة بالوزير الا بعد استجواب موجه اليه ، ويكون الطلب بناء على اقتراح عشرين عضوا من اعضاء المجلس .
مادة ٤٠ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الامة وتولي الوظائف العامة . ويحدد القانون احوال عدم الجمع الاخرى .

مادة ٤١ - لا يجوز لأي عضو من اعضاء مجلس الامة ان يعين في مجلس ادارة شركة في اثناء مدة عضويته الا في الاحوال التي يحددها القانون .

مادة ٤٢ - لا يجوز لأي عضو من اعضاء مجلس الامة في اثناء مدة عضويته ان يشتري أو يستأجر من اموال الدولة أو يؤجرها أو يبيعها شيئا من امواله ، أو ان يقايضها عليه .

مادة ٤٣ - يتقاضى اعضاء مجلس الامة مكافأة يحددها القانون .

الفصل الثالث - السلطة التنفيذية

مادة ٤٤ - يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ، ويمارسها على الوجه المبين في الدستور .

مادة ٤٥ - لا يجوز لرئيس الجمهورية في اثناء مدة رئاسته ان يزاول مهنة حرة ، أو عملا تجاريا أو ماليا صناعيا ، أو ان يشتري أو يستأجر شيئا من اموال الدولة أو ان يؤجرها أو يبيعها شيئا من امواله ، أو ان يقايضها عليه .

مادة ٤٦ - لرئيس الجمهورية ان يعين نائبا لرئيس الجمهورية أو أكثر ، ويعفيهم من مناصبهم .

مادة ٤٧ - يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويعفيهم من مناصبهم ويجوز تعيين وزراء دولة ونواب للوزراء . ويتولى كل وزير الاشراف

على شؤون وزارته ، ويقوم بتنفيذ السياسة العامة التي يضعها رئيس الجمهورية .

مادة ٤٨ — لا يجوز لنائب رئيس الجمهورية ، أو للوزير في انتمائة توليه منصبه ، ان يزاول مهنة حرة ، أو تجاريا أو ماليا أو صناعيا ، أو ان يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة ، أو ان يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله ، أو ان يقايسها عليه .

مادة ٤٩ — لرئيس الجمهورية ، وللمجلس الأمة ، حق إحالة الوزير الى المحاكمة عما يقع منه من جرائم في تأديته أعمال وظيفته ، ويكون قرار مجلس الأمة باتهام الوزير بناء على اقتراح مقدم من خمس أعضائه على الأقل ، ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية أعضاء المجلس .

مادة ٥٠ — لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها وإصدارها .

مادة ٥١ — اذا عترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون رده الى مجلس الأمة في مدى ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغ المجلس إياه ، فإذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانونا وأصدره .

مادة ٥٢ — اذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم الى المجلس وأقره نائية بموافقة ثلثي أعضائه ، اعتبر قانونا وأصدره .

مادة ٥٣ — لرئيس الجمهورية أن يصدر أي تشريع أو قرار ، مما يدخل أصلا في اختصاص مجلس الأمة اذا دعت الضرورة الى انخاذه في غياب المجلس ، على أن يعرض عليه فور انعقاده ، فإذا عترض المجلس على ما أصدره رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي أعضائه سقط ما له من اثر من تاريخ الاعتراض .

مادة ٥٤ — يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لترتيب المصالح العامة ، ويشرف على إدارتها .

مادة ٥٥ — رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة .

مادة ٥٦ — رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ، ويلغها مجلس الأمة وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع

المعقود ، على ان معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في اراضي الدولة ، او التي تتعلق بحقوق السيادة ، او التي تحمل خزانة الدولة شيئاً من نفقات غير الواردة في الميزانية ، لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الامة .

مادة ٥٧ - لرئيس الجمهورية حق اعلان حالة الطوارئ .

مادة ٥٨ - تتكون الجمهورية العربية المتحدة من اقليمين هما : مصر وسوريا ، ويشكل لكل منهما مجلس تنفيذي يعين بقرار من رئيس الجمهورية ، ويختص بدراسة وفحص الموضوعات التي تتعلق بتنفيذ السياسة العامة للاقليم .

الفصل الرابع - القضاء

مادة ٥٩ - القضاء مستقلون لا سلطات عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لاية سلطة التدخل في القضايا او في شؤون العدالة .

مادة ٦٠ - القضاة غير قابلين للعزل ، وذلك على الوجه المبين بالقانون .

مادة ٦١ - يرأس القانون جهات القضاء ويعين اختصاصاتها .

مادة ٦٢ - جلسات المحاكم علنية ، الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام او الآداب .

مادة ٦٣ - تصدر الاحكام وتنفذ باسم الامة .

الباب الخامس

احكام عامة

مادة ٦٤ - مدينة القاهرة عاصمة الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٦٥ - يبين القانون العلم الوطني والاحكام الخاصة به ، كما يبين القانون شعار الدولة والاحكام الخاصة به .

مادة ٦٦ - لا تسري احكام القانون الا على ما يقع من تاريخ العمل

بها ، ولا يترتب عليها اثر فيما وقع قبلها . ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية مجلس الأمة .
مادة ٦٧ - تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها ، ويعمل بها بعد عشرة أيام من تاريخ نشرها ، ويجوز مد هذا الميعاد أو تقصيره بنص خاص في القانون .

الباب السادس

احكام انتقالية وختامية

مادة ٦٨ - كل ما قرره التشريعات المعمول بها في كل من اقليمي مصر وسوريا عند العمل بهذا الدستور ، تبقى سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند إصدارها ويجوز إلغاء هذه التشريعات ، أو تعديلها وفقا لنظام المقرر بهذا الدستور .

مادة ٦٩ - لا يترتب على العمل بهذا الدستور الاخلال باحكام المعاهدات والانفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سوريا ومصر وبين الدول الاجنبية ، وتظل هذه المعاهدات والانفاقيات سارية المفعول ، في النطاق الاقليمي المقرر لها عند ابرامها ، ووفقا لقواعد القانون الدولي .

مادة ٧٠ - الى أن يتم تنفيذ الخطوات النهائية لوضع ميزانية واحدة تصدر الى جانب ميزانية الدولة ميزانية خاصة يعمل بها في كل من النطاق الاقليمي الحالي لكل من سوريا ومصر .

مادة ٧١ - يستمر ترتيب المصالح العامة ، والنظم الادارية القائمة عند العمل بهذا الدستور معمولاً بها في كل من سوريا ومصر الى أن يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية .

مادة ٧٢ - يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف القومية ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من التواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتبين طريقة تكوين هذا لاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٧٣ - يعمل بهذا الدستور المؤقت الى حين اعلان موافقة الشعب على الدستور النهائي للجمهورية العربية المتحدة .

صدر في دمشق بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٧٧ و ٥ آذار (مارس) ١٩٥٨
جمال عبد الناصر

قانون الجنسية

القرار بقانون ٨٢ لسنة ١٩٥٨ المتعلق بجنسية الجمهورية العربية المتحدة الذي ينص على تثبيت جنسية الجمهورية العربية المتحدة لمن كان في ٢٢ شباط ١٩٥٨ متمتعاً بالجنسية السورية أو بالجنسية المصرية. وبالإضافة الى ذلك فقد تضمن هذا القانون مبادئ قومية شاملة :

اذ اعتبر مواطناً مغترباً كل من ينتمي الى الامة العربية اذا كان لاقيم في دولة عربية ولا يحمل جنسية اية دولة عربية اخرى ومنح هذا المواطن المغترب الحقوق التالية :

أ - حق دخول الجمهورية العربية المتحدة دون الحصول على تأشيرة بالإذن بالدخول .

ب - الإقامة في اقليمي الجمهورية العربية المتحدة .

ج - الحقوق الخاصة بمواطني الجمهورية العربية المتحدة التي يصدر بتعيينها قرار من رئيس الجمهورية وفي الحدود التي ينص عليها هذا القرار .

د - ممارسته المهن الحرة أو الحرف التجارية والصناعية طبقاً لقوانين الجمهورية وذلك بالنسبة للمواطن المغترب الذي يجعل اقامته في الجمهورية لمدة سنة على الأقل .

وبالإضافة الى هذه الحقوق فقد اجاز منح من يحمل صفة المواطن المغترب جنسية الجمهورية العربية المتحدة متى تقدم بطلبها .

كما منح الاجانب الذين ادوا للدولة او للقومية العربية او للامة العربية خدمات جليلة وكذلك رؤساء الطوائف الدينية امتيازات في جواز منحهم الجنسية اذ جعل من حق الرئيس منح المذكورين الجنسية دون التقيد بالشروط الواجب توفرها في بقية من يطلب الحصول على هذه الجنسية .

هذا ولم يغفل القانون قضية الإقامة التي يجب توفرها في طالب الجنسية والتي حددها بعشر سنوات فجعل إقامة الاجنبي في أي من الإقليمين السوري او المصري متممة للإقامة في الاقليم الآخر .

قرار رئيس الجمهورية

بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة في اقليمي مصر وسوريا

يتولى رئيس الجمهورية جميع الاختصاصات التي تعهد بها التشريعات المعمول بها في اقليمي مصر وسورية الى رئيس جمهورية سورية ورئيس جمهورية مصر أو مجلس الوزراء السوري أو رئيسه .

يصدر رئيس الجمهورية قرارات في المسائل التي تنص التشريعات أو التي جرى العمل في سورية على صدورها بمراسيم تنظيمية أو عادية .

تأخذ النصوص الواردة في القوانين المعمول بها في اقليم سورية بشأن ترتيب المصالح والمؤسسات العامة حكم القرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية ويجوز إلغاؤها أو تعديلها بقرارات منه .

الهيئة العامة لشؤون البترول :

انشئت بناء على القرار رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ هيئة ملحقة بوزارة الصناعة لشؤون البترول مركزها القاهرة وهي تختص باقتراح التخطيط العام للسياسة البترولية في الجمهورية بما يكفل الثروة البترولية وحسن ادارتها واستثمارها في مراحلها المختلفة .

تقوم الهيئة بتنفيذ وإدارة المنشآت العامة البترولية ووضع التخطيط العام لتأسيسها ، باستيراد احتياجات البلاد من النفط . وهي تبدي الرأي مقدما في تراخيص البحث عن النفط واستغلاله وتبدي الرأي في اتفاقات مرور اتاييب النفط عبر اراضي الجمهورية وساهم بالمفاوضات المتعلقة بهذه الاتفاقات .

كما ان الهيئة تقوم بالدراسات والابحاث المتعلقة بأمور النفط وتوجه وتراقب نشاط شركات النفط في ميادين التكرير والتخزين والتوزيع ،

وتقوم بعمليات البحث عن المواد البترولية وانتاجها وتكريرها وشرائها وبيعها ونقلها وتوزيعها .

المجلس الثقافي والاقتصادي :

المجلس الثقافي :

يختص المجلس الثقافي بما يلي :

أ = رسم السياسة العامة للتعليم بما يكفل تحقيق اهداف الاتحاد وما يستتبع ذلك من تحديد مراحل ووضع خطوط عامة للمناهج والكتب المدرسية .

ب = وضع نظام يكفل وحدة التعليم الفني والمهني في الدول اعضاء الاتحاد .

ج = دراسة التراث الثقافي في الدول اعضاء الاتحاد والعمل على تنمية وتقوية هذا التراث الثقافي وتنسيقه .

المجلس الاقتصادي :

ويختص المجلس الاقتصادي بما يأتي :

أ = رسم السياسة العامة للشؤون الاقتصادية بما يكفل تحقيق اهداف الاتحاد وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي في الدول اعضاء الاتحاد .

ب = وضع الخطط لاستغلال الموارد الطبيعية وانعاش التجارة وتنظيم انتقال رؤوس الاموال بين الدول الاعضاء في الاتحاد .

الاعیاد القومية :

صدرت عن رئاسة الجمهورية العربية المتحدة قرارات :

للاحتفال بعيد الجلاء عن الاقليم السوري وتعطيل وزارات ومصالح الحكومة في جميع نواحي الجمهورية العربية المتحدة يوم الخميس ١٧ نيسان (ابريل) سنة ١٩٥٨ .

وكذلك بتسمية عيد ٢٣ تموز (يوليه) من كل عام « عيد الثورة » وتعطل فيه وزارات ومصالح الحكومة في جميع نواحي الجمهورية العربية المتحدة .

وكذلك بتسمية عيد ١٨ حزيران (يونيه) القومي المشار اليه « بعيد الجلاء » عن الاقليم المصري ويحتفل بهذا العيد القومي سنويا وتعطل فيه وزارات ومصالح الحكومة في اقليمي الجمهورية .

الاعياد الرسمية في الاقليم السوري :

حددت المواسم والاعياد التي تعطل فيها الوزارات والمصالح الحكومية في الاقليم السوري كما يلي :

- عيد رأس السنة لدى جميع الطوائف المسيحية .
- العيد القومي بمناسبة قيام الجمهورية العربية المتحدة (٢٢ شباط)
- عيد الفصح لدى الطوائف الغربية .
- وقفة عيد الفطر .
- عيد الفطر (٣ ايار) .
- العيد القومي — الجلاء — (١٧ نيسان) .
- عيد الفصح لدى الطوائف الشرقية .
- ذكرى الشهداء (٦ ايار) .
- وقفة عيد الاضحى .
- عيد الاضحى .
- رأس السنة الهجرية .
- عيد الثورة (٢٣ تموز) .
- المولد النبوي الشريف .
- عيد الميلاد لدى الطوائف المسيحية (٢٥ كانون الاول) .

الجهاز الحكومي في النوبة :

شكلت حكومة الجمهورية العربية المتحدة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٥٩ لسنة ١٩٥٨ كما يلي :

الحكومة المركزية : وفيها ٣ نواب لرئيس الجمهورية ووزراء للتخطيط وللحرية . والعدل . والداخلية . والشؤون الاجتماعية والعمل . للتربية والتعليم . وللخزانة . واللاوقاف . وللخارجية . والثقافة . والاقتصاد القومي . للاشغال العمومية . والاقتصاد . والشؤون والصناعة . والزراعة . والاصلاح الزراعي . والشؤون رئاسة الجمهورية . والشؤون البلدية والقروية . والمواصلات . والصحة العمومية . وفيها وزيرا دولة . ونائبان لوزير الخارجية .

ويتألف المجلس التنفيذي للأقاليم المصري من رئيس ووزراء للعدل . والشؤون البلدية والقروية . والمواصلات . والاقتصاد . والصناعة . والثقافة والارشاد القومي . والداخلية . والصحة العمومية . للاشغال العمومية . للتربية والتعليم . والزراعة . والاصلاح الزراعي . وللخزانة والشؤون الاجتماعية والعمل .

ويتألف المجلس التنفيذي للأقاليم السوري من رئيس ووزراء للاشغال العامة والتخطيط . وللخزانة . والاقتصاد . والداخلية . والاصلاح الزراعي . والزراعة . والصحة . والعدل . والشؤون البلدية والقروية . والشؤون الاجتماعية والعمل . والصناعة . والمواصلات . للتربية والتعليم . والثقافة والارشاد القومي .

نظام الحكم الجديد :

يجري اعداد قانون على درجة من الاهمية في الجمهورية العربية المتحدة يستهدف اقرار نظام للحكم في الاقليمين الموحدين أما المعالم البارزة للنظام الجديد كما يرسم شكلها القانون العتيق فهي التالية :

● تقسم الجمهورية العربية المتحدة بقرار من رئيس الجمهورية الى وحدات ادارية هي المحافظات والمدن والقرى ويكون لكل منها الشخصية

المعنوية ويحدد نطاق المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية ويحدد التطاق العمراني للمدن والقرى بقرار من الوزير المختص .

● يمثل المحافظة مجلس المحافظة ويمثل المدينة المجلس البلدي ويمثل القرية أو مجموعة من القرى المتجاورة المجلس القروي ويجوز أن تتألف المحافظة من مدينة واحدة يمثلها مجلس بلدي بنظام خاص ويكون للمجلس في هذه الحالة موارد واختصاصات مجلس المحافظة والمجلس البلدي .

● يكون لكل محافظة محافظ يصدر بتعيينه وعزله قرار من رئيس الجمهورية ويعتبر المحافظون مستقيلين بحكم القانون بانتهاء رئاسة رئيس الجمهورية ويستمرّون في مباشرة أعمال وظائفهم الى أن يعين رئيس الجمهورية الجديد المحافظين الجدد .

● يكون المحافظ ممثلاً لرئيس الجمهورية في نطاق المحافظة ويتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة والرقابة على الموظفين في حدود اختصاصه وعلى المحافظ أن يبلغ ملاحظاته الى الوزراء المختصين في كل ما يتعلق بتنفيذ القوانين واللوائح وغيرها .

وتسري على المحافظين الاحكام الخاصة بنواب الوزراء فيما يتعلق بمرتباتهم ومعاشاتهم وأسبقيتهم .

● يجتمع أعضاء مجلس المحافظة ورؤساء المجالس البلدية والقروية الواقعة في دائرة المحافظة في هيئة مؤتمر بدعوة من المحافظ مرة على الأقل في السنة ويختص المؤتمر ببدء الرأي في كل ما يطلب منه المحافظ بحته مما يتعلق بالشؤون العامة للمحافظة ومناقشة مايقدم الى المحافظ من اقتراحات ورغبات ويبلغ المحافظ ورغبات المؤتمر وآراءه واقتراحاته الى الجهات المختصة .

تشكيل مجالس المحافظات :

● يكون لكل محافظة مجلس مقرر عاصمتها ويطلق عليه اسمها ويؤلف المجلس من المحافظ وتكون له الرئاسة وأعضاء يحكم وظائفهم يمثلون المصالح الحكومية التي تبين في اللائحة التنفيذية وعدد من الاعضاء ممن تتوافر فيهم شروط الترشح لعضوية المجلس يختارون من ذوي الكفاية في المرافق الاقليمية من غير أعضاء المجالس البلدية او القروية ويصدر باختيارهم قرار

من الوزير المختص بناء على اقتراح المحافظ وعضوين عن كل دائرة انتخابية بطريق الاقتراع السري العام والمباشر بأغلبية الاصوات التي اعطيت في الانتخاب .

ويجب ان يعتمد الاتحاد القومي قائمة المرشحين في كل دائرة انتخابية ويراعى دائما ان تكون الاغلبية للاعضاء المنتخبين فاذا قل عددهم عن تحقيق الاغلبية فيرجى الانتخاب على اساس ٣ اعضاء عن كل دائرة .

يجوز للمجلس ان يطلب من الوزارات تدب احد موظفيها لحضور اجتماعاته او اجتماعات لجانه اذا اقتضت المسائل المعروضة ذلك ويشترك المنسوبون في المناقشات دون التصويت .

مدة عضوية المجلس ٤ سنوات بتجديد اختيار نصف الاعضاء المنتخبين كل سنتين وعند انقضاء السنتين الاوليين يخرج بطريق القرعة نصف الاعضاء المنتخبين اما النصف الآخر فتنتهي مدة عضويتهم بانقضاء مدة السنوات الاربع .

اما مدة الاعضاء المختارين فتكون ٤ سنوات ويجوز دائما اعادة انتخاب الاعضاء او اختيارهم وينتخب المجلس من بين اعضائه المنتخبين وكيلًا لمدة سنتين ويحل الوكيل محل الرئيس عند غيابه ويحل مدير الامن العام محل المحافظ في رئاسة مجلس المحافظة عند غيابه .

اختصاصات مجالس المحافظات :

يتولى مجلس المحافظة في نطاق السياسة العامة للدولة انشاء وإدارة مختلف المرافق والاعمال ذات الطابع المحلي التي تعود بالنفع العام على المحافظة والمساهمة في شئون التعليم والثقافة والصحة والشئون الاجتماعية واستغلال الثروة المحلية وتهيئة العمل للمتطلين وصيانة الامن المحلي وإدارة المرافق وشئون المواصلات والرياضة والفن .

المجالس البلدية :

يكون انشاء المجالس البلدية بقرار من الوزير المختص وذلك في المدن التي يبلغ عدد سكانها ١٥ ألفا فأكثر أو التي يقل سكانها عن ذلك ويرى الوزير أن ظروفها تقتضي انشاء مجلس بلدي فيها .

تأليف المجلس البلدي :

يؤلف المجلس البلدي من ستة أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون المصالح الحكومية وعضوين يختاران من ذوي الكفاية في شئون المدينة من غير أعضاء مجلس المحافظة وأعضاء منتخبين لا يقل عددهم عن ٩ ولا يزيد على ١٢ ويعتمد الاتحاد القومي قوائم الترشيح .

اختصاصات المجلس البلدية :

يختص بوجه عام المجلس البلدي بالشئون الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية ومرافق التنظيم والمياه والانارة والجاري والانشاء والتعمير والوسائل المحلية للنقل العام في دائرتها .

ويقوم المجلس في دائرة اختصاصه بتنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالمرافق العامة والجهات الحكومية المختصة أن تراقب حسن تنفيذها والتفتيش على المنشآت التي يقوم المجلس بإدارتها .

المجالس القروية :

ينشأ في كل قرية مجلس قروي ويجوز بقرار من الوزير المختص أن ينشأ مجلس قروي لمجموعة من القرى المتجاورة . ويشكل المجلس من أعضاء منتخبين ممن يعتمد ترشيحهم الاتحاد

القومي لا يقل عددهم عن ستة ولا يجاوز ١٢ وأعضاء بحكم وظائفهم وبراعى أن تكون الاغلبية للمنتخبين .

وتتولى رئاسة المجلس أحد الاعضاء يصدر بتعيينه قرار الوزير المختص لمدة سنتين بعد اخذ رأي المحافظ .

يقوم المجلس القروي في دائرة اختصاصه باداء الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والعمالية والزراعية والتنظيمية وكافة الخدمات التي يعهد اليه بها .

ويقوم بإدارة الوحدة المجموعة التي تقع في دائرة اختصاصه مع مراعاة توجيهات الوزير المختص في شأن السياسة العامة للوحدات .

نظام سير العمل في مجالس المحافظات :

يقسم عضو مجلس المحافظة في جلسة علنية قبل ان يتولى عمله ان يحافظ مخلصا على النظام الجمهوري وأن يراعي مصالح الشعب وسلامة اوطن وأن يحترم الدستور والقانون وأن يؤدي ااماله بالذمة والصدق .

لجنة استشارية عليا لكل اقليم :

تنشأ لكل اقليم لجنة استشارية عليا للادارة المحلية تؤلف بقرار من رئيس الجمهورية تختص بالاتي :

رسم السياسة العامة لنشاط المجالس الممثلة للوحدات الادارية في طاق الاختصاصات الموكولة اليها ومتابعة تنفيذها .

ابداء الرأي في قرارات المجالس التي تنص اللائحة على وجوب عرضها عليها قبل اعتمادها من الوزير المختص .

الميزانيات :

تنضمن ميزانية مجلس المحافظة ميزانيات كل مجلس بلدي أو قروي وتعتبر ميزانية كل منها ميزانية خاصة ملحقه بميزانية مجلس المحافظة .

وتوضع ميزانية مجلس المحافظة قبل بدء السنة المالية بأربعة اشهر على الاقل وتتولى فحص ميزانيات مجالس المحافظات قبل اعتمادها اللجنة الاستشارية العليا للادارة المحلية ويجب على اللجنة اخذ رأي المحافظ المختص قبل اجراء تعديل في ميزانيات المجالس .

وتصدر الميزانية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص .

● تنشر الميزانية والحساب الختامي في الجريدة الرسمية بعد اعتمادها .

● تعتبر أموال المجالس من جميع الوجوه أموالاً عامة وتطبق في إدارتها القواعد واللوائح الحكومية المنبثقة في إدارة الأموال العامة وتعفى المجالس من كافة الضرائب والرسوم فيما عدا الضرائب والرسوم الجمركية وتعامل في ذلك معاملة وزارات الحكومة ومصارفها .

الإشراف على أعمال المجالس :

● للوزارات أن تبلغ المجالس عن طريق الوزارة المختصة مآثره من إرشادات ولها أن تساهم في الأعمال والمشروعات الداخلة في اختصاص هذه المجالس وأن تراقب تنفيذها للقوانين واللوائح وتضع التقارير اللازمة بشأنها وتكون هذه التقارير محل الاعتبار عند تقرير الإعانات الحكومية

● تتولى الوزارة المختصة التفتيش على أعمال الإدارة بالمجالس ويقوم ديوان المحاسبة بالتفتيش على حساباتها وتكون هذه التقارير محل الاعتبار عند تقرير الإعانة الحكومية للمجلس .

● تبين اللائحة التنفيذية الحالات التي يجب فيها التصديق على قرارات المجالس البلدية والقروية من الوزير المختص وتلك التي يجب فيها التصديق على القرارات من مجلس المحافظة .

أحوال حل المجالس :

● يجوز عند الضرورة حل مجلس المحافظة أو المجلس البلدي أو القروي ويكون ذلك بقرار من رئيس الجمهورية ويجب إجراء الانتخابات الجديدة في مدى شهرين من تاريخ الحل على ألا يتأخر انعقاد المجلس الجديد عن الـ ١٥ يوما التالية للشهرين .

ولا يجوز حل مجالس المحافظات أو المجالس البلدية أو القروية بإجراء شامل كما لا يجوز أن يحل مجلس مرتين لسبب واحد .

وعقب صدور قرار الحل يصدر الوزير المختص قراراً بتأليف مجلس مؤقت من ممثل الوزارة المختصة رئيساً والأعضاء المعيّنين بحكم وظائفهم في المجلس المنحل وأربعة من ذوي الكفاية الخاصة والمهتمين بشؤون دائرة المجلس .

اختصاصات الوزارات الجديدة في الاقليم السوري

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل :

بناء على قرار رئيس الجمهورية الصادر في ابريل ١٩٥٨ ،

تمارس وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الاعمال الاتية :

- ١ - حماية العمل والسهر على توفيره للمواطنين .
- ٢ - الاهتمام بتأمين شروط مناسبة للعمل .
- ٣ - تنظيم شؤون العمل والعمال والاشراف عليها .
- ٤ - تنظيم العلاقات المهنية بين العمال وارباب العمل .
- ٥ - تنظيم شؤون النقابات واتحاداتها .
- ٦ - الاهتمام بقضايا اليد العاملة والاعداد والتوجيه المهني .
- ٧ - الاهتمام بقضايا الهجرة واللاجئين والعمال الاجانب .
- ٨ - تنظيم الخدمات الاجتماعية وتوجيهها وتنسيقها .
- ٩ - الاهتمام بقضايا الاسرة والعمل على رعايتها من الناحية الاجتماعية .
- ١٠ - الاشراف على الجمعيات التعاونية وتوجيهها وتشجيع الحركة التعاونية .
- ١١ - الاهتمام باصلاح الريف ورفع مستوى الحياة فيه .
- ١٢ - تنظيم الجمعيات الخيرية والثقافية والمؤسسات الاجتماعية .
- ١٣ - القيام بالتوجيه والارشاد الاجتماعي .
- ١٤ - الاهتمام بقضايا السكن الشعبي والعمالي .
- ١٥ - تهيئة مشاريع القوانين والانظمة المتعلقة بالشؤون والقضايا الداخلة في اختصاصها .
- ١٦ - وضع نظام الضمان الاجتماعي يكفل المواطن واسرته في حالات

الطوارئ والمرض والعجز واليتيم والشيخوخة والبطالة غير المتعمدة والسر على تطبيقه .

١٧ - تنظيم العمل الزراعي والسهل على حماية العمال الزراعيين .

١٨ - العناية بالمساجين ورفع مستواهم .

١٩ - الاهتمام بالقضايا المؤدية للانعاش الاجتماعي في البلاد ورفع مستوى الحياة بين المواطنين .

وزارة الشؤون البلدية والقروية في الاقليم السوري :

التي حددت اختصاصاتها بموجب القرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بما يلي :

١ - الاشراف على البلديات بما في ذلك دراسة واعتماد برامج مشروعات ومراقبة تنفيذ هذه المشروعات واعتماد موازنات البلدية وحساباتها الختامية وتوزيع الواردات المشتركة للبلديات والتفقات المشتركة بينها وتنظيم وتوزيع موظفي البلديات وتنقلاتهم وترفيعهم .

٢ - الاشراف على المؤسسات العامة البلدية .

٣ - وضع مشروعات التخطيط العام ومشروعات المرافق العامة للمدن والقرى ومشروعات الاسكان واعتمادها وتجهيز الاختبارات الفنية لمناقصات هذه المشروعات ومراقبة تنفيذها .

٤ - دراسة مشروعات تحسين المستوى الصحي في القرى بما في ذلك تجفيف وردم البرك والمستنقعات في حدود المناطق السكنية والقريبة منها والاشراف على تنفيذ هذه المشروعات .

٥ - وضع الشروط والمواصفات المتعلقة بالمحال الخطرة والمضرة بالصحة وكذلك اللوائح الخاصة بالمحال العامة والملاهي والاشراف على تنفيذها .

٦ - الاشراف على المرافق العامة القائمة في المدن والقرى وما ينشأ منها بما في ذلك شركات التزام المرافق العامة .

٧ - الاشراف على شؤون الترميم .

كما عهد الى هذه الوزارة بموجب القرار رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٨ بدراسة وتنفيذ ولاشراف على مشروعات مياه الشرب .

وزارة التخطيط القومي في الاقليم السوري

عهد اليها بموجب القرار رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥٨ بإجراء الدراسات والابحاث والاحصاءات لاعداد خطة قومية شاملة للنهوض الاجتماعي والاقتصادي يجري تنفيذها بعد الاعتماد في امد محدود .

كما شكل مجلس اعلى للتخطيط القومي برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية اعضاء يعيّنون من قبل رئيس الجمهورية ، هذا المجلس الذي يتولى اعداد التوجيهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لاعداد الخطة القومية ومناقشة الخطة التي يقدمها اليه وزير التخطيط القومي توطئة لاعتمادها .

وقد احدثت في هذه الوزارة مديريات ودوائر حددت اختصاصاتها بتقدير الدخل القومي وعناصره واعداد الحسابات القومية ودراسة التركيب الاقتصادي وعوامل الترابط فيه ومعدلات التنمية واعداد الخطة القومية الشاملة وفقا لتوجيهات المجلس الاعلى للتخطيط القومي وتنظيم مراقبة الافادة من المعونات الفنية من خبراء ومنح تدريبية وتجهيزات التي تقدم من هيئة الامم المتحدة ووكالاتها والهيئات والمؤسسات الخارجية الحكومية والخاصة وتحديد شروط اختيار المرشحين للمنح وتحديد حقول تخصصهم بما يتفق ومقتضيات الانماء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي ، كما تتولى اقتراح السياسة العامة لتدريب الفنيين ودراسة الاحتياجات القومية وكيفية تحقيقها .



وزارة المواصلات

كانت جزءاً من وزارة الاشغال العامة حتى أصبحت وزارة مستقلة
الثامن من نيسان (ابريل) ١٩٥٨

ومهامها هي الآتية :

- ١ - انشاء وصيانة الطرق والجسور
- ٢ - تسجيل السيارات واعطاء رخص الميكانيك
- ٣ - اعطاء اجازات السوق العمومية والخصوصية
- ٤ - القيام بالمشاريع العائدة للطرق والجسور والسكك الحديدية واستثمارها ودرس وتنفيذ المشاريع المتعلقة بها .
- ٥ - ادارة ومراقبة وسائل النقل البري والمواصلات
- ٦ - ادارة مصالح البرق والهاتف وسكك حديد الدولة والخط الحديدى الحجازي



وزارة الثقافة والإرشاد في الاقليم السوري

أحدثت في الاقليم السوري وزارة للثقافة والإرشاد وتقوم بالاعمال التالية :

أ = تعميم المعرفة والثقافة بين الجماهير والتعريف بالحضارة العربية، ونشر رسالتها وتوفير كل الامكانيات لكي تلتقي بالحضارات العالمية الكبرى.

ب = توجيه افراد الشعب توجيهاً قومياً صحيحاً والعمل على تنمية وعيهم القومي وإرشادهم الى ما يرفع مستواهم الاجتماعي ويقوي روحهم المعنوية وشعورهم بالمسؤولية ويحفزهم على التعاون والتضحية ومضاعفة الجهود في خدمة الوطن والانسانية .

ج = تيسير سبل الثقافة الشعبية في اوساط الشعب وتنويع اساليبها وتوسيع نطاقها واغنائها بالمبتكرات الحديثة وافادة اكبر عدد ممكن منها .

د = الاتصال بالمؤسسات الثقافية والفنية الخارجية والافادة من نشاطها ودعوة كبار رجال الثقافة والفكر والفن بالعالم لزيارة الاقليم السوري والقاء المحاضرات والاحاديث في مختلف مدنه .

هـ = تنفيذ بنود المعاهدات الثقافية المعقودة مع الحكومات الاجنبية وذلك ضمن اختصاص الوزارة .

و = اقامة المعارض والمهرجانات والحفلات الثقافية والفنية وعقد المؤتمرات وتنظيم المسابقات ووضع الجوائز وتشجيع تأسيس الجمعيات الثقافية المختلفة وتبعية فعاليتها ومساعدتها على القيام بعملياتها .

ز = احياء التراث العربي القديم في العلوم والآداب والبحث في علوم اللغة العربية والعرض على سلامتها وجعلها تتسع للعلوم والفنون والمخترعات الحديثة .

ح = اكتشاف التراث الاثري والتاريخي للأقليم السوري وجمع كافة عناصره وصيانتها وحفظها ونقلها سليمة الى الاجيال الصاعدة .

ط = احداث المتاحف الاثرية والتاريخية والفنية والشعبية والمساعدة على تنظيم المتاحف الاخرى التابعة لكافة وزارات الدولة للأقليم السوري او اداراتها ومؤسساتها العامة .

ي = تشجيع الفنون والآداب وتوجيهها لما تقتضيه مصلحة الدولة وبعث نشاطها وتأمين مستقبلها وتوفير اسباب الحياة والعمل والرفاهية لمحترفيها واحياء الآداب والفنون الشعبية وتنميتها وتطويرها وجمع كافة المعلومات عنها .

كان نشاط وزارة الثقافة والارشاد واسعا عميق الاثر على الرغم من حداثة سن هذه الوزارة ومن الصعوبات التي يجب التغلب عليها عند التأسيس والبناء .

وقد شملت فعاليتها الشؤون الثقافية والفنية وحفرت اعمال المجمع العلمي العربي والمديرية العامة للآثار والمتاحف .

ففي المجال الثقافي : نظمت موسما ثقافيا استمر شهرا كاملا اقيمت فيه مهرجانات خطابة والقيت في مختلف المدن السورية محاضرات قومية واجتماعية عربية لادباء ومفكرين من الاقليمين . وسوف تضم بكتاب واحد كافة الكلمات التي القيت .

وقد افتتحت الوزارة ثمانية مراكز ثقافية في المدن السورية الرئيسية

وفي المجال الفني افتتحت الوزارة معرض الربيع لاعمال الرسم والنحت وبنيت عدة حفلات اقامتها الفرق الفنية .

كما اقامت عرضا لرسوم (النضال العربي) اشترك فيه خمسون فنانا وافتتحت مهرجان الشعر العربي في مدينة دمشق اشترك فيه كبار شعراء الاقليمين .

وقد رعت الوزارة مهرجانين للشاعرين المهجريين رشيد الخوري والياس فرحات .

أما فعاليات الوزارة في ميدان النشر فطبعها عدة نشرات في مناسبات مختلفة ، كيوم الأم ، وذكرى الوحدة ، ومعرض الربيع .

ويتضمن برنامج الوزارة خطوات ضخمة في شتى الميادين الثقافية والفنية . منها ما تستهدف توجيه العمال ورفع مستوى التمثيل والنوادي الفنية وتأسيس المكتبات المتنقلة وهي تدرس إنشاء دار للكتب ودار للأوبرا في دمشق وتسعى لإقامة نصب تذكارية لعلماء العرب في الأقليم الشمالي ويتجه العزم للقيام بحملة كاسحة ضد الأمية في البلاد بتأسيس خمسين مركزا في شتى المناطق السورية .



قانون توسيع ملك وزارة الزراعة

كان لا بد لوزارة الزراعة لتتمكن من الاشراف اشرافا فنيا كاملا على القطاع الزراعي ان يكون لديها جهاز فني كاف للقيام بهذا العمل ولذا فقد صدر قرار بالقانون رقم ١١٥ تاريخ ١٩٥٩/١/٢٢ بتوسيع ملك وزارة الزراعة واهم ما تضمنه الملاك :

١ - احدث ثلاث مديريات جديدة وهي : مديرية البستنة ، مديرية الاقتصاد الزراعي والإحصاء ، مديرية مكتب القطن ، كما فصل مديرية التعليم الزراعي عن مديرية الزراعة وانبعها بالإمانة العامة مباشرة .

٢ - احدث دوائر ومصالح جديدة متعددة كدائرة الصناعات الزراعية ودائرة الآلات ومصلة المخابر الكيماوية الزراعية ومصلة تربية الحيوان ودائرة المشائل والمراكز الزراعية ومصلة الهندسة الريفية والري ومصلة البادية ودائرة الصيدلة والمستودعات ودائرة البيئة الحيوانية وحدائق الحيوان ودائرة الصناعات الحراجية ودائرة النحل والحريز .

٣ - احدث مكتب للوزير

٤ - اعطى القانون لوزير الزراعة حق اقتراح احدث مديريات ودوائر جديدة .

٥ - اعطى القانون للملاك مرونة وديناميكة بحيث يسهل اشراف الفنيين على مختلف النواحي الزراعية .

٦ - زاد الملاك في عدد الموظفين الى ثلاثة اضعاف العدد السابق .

٧ - نص القانون على احدث مجالس للأبحاث والبعثات والتعليم .

أختصاصات وزارة الصناعة

تمارس وزارة الصناعة الاختصاصات التالية :

١ - مراقبة الصناعات المختلفة والعمل على رفع مستواها من حيث الكفاية الانتاجية وجودة الانتاج وتخفيض كلفه .

٢ - اقسام بكل ما يتصل بصناعة التعدين من حيث تحديد مكامن الثروة المعدنية وطرق التحري والتنقيب والاستثمار .

٣ - توجيه الصناعات بما يتفق مع برامج التنمية الصناعية باقتراح الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا التوجيه عن طريق التشريع والتشجيع او الحماية او غير ذلك من الوسائل .

٤ - جمع الاحصاءات عن المؤسسات الصناعية والانتاج الصناعي ومختلف انواع عناصر الانتاج .

٥ - الاهتمام بكل ما يتعلق باحتياجات الصناعة عن طريق الاسهام في:

أ = وضع برنامج التعليم المهني الصناعي

ب = الدعاية للانتاج الصناعي كاصدار النشرات والاشتراك في اقامة الاسواق والمعارض الدولية .

٦ - تنظيم الغرف الصناعية والاشراف عليها .

كما انه نقلت الى وزارة الصناعة الصلاحيات والاختصاصات التي كانت تمارسها وزارة الاقتصاد فيما يتعلق بتنظيم الصناعات السورية وبمنع المؤسسات الصناعية بعض الاعفاءات والامتيازات . وباصدار القرارات بالشروط الواجب توفرها في الاشخاص الذين يحق لهم تسجيل سيارات نقل او باص للاغراض الصناعية واعطاء الشهادات اللازمة لذلك.

والصندوق تشييط صناعة الخيوط والمنسوجات القطنية وبشأن مكافحة الغش في صنع المنتجات الصناعية ، وأخيرا بشأن وضع علامة فارقة اجبارية على بعض المنتجات الوطنية والاجنبية .

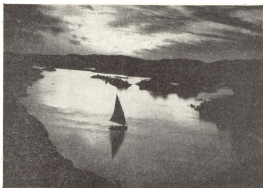
ووزارة الصناعة هي الوزارة المختصة بتنفيذ جميع القوانين والقرارات والانظمة النافذة المتعلقة بشؤون القطاع الصناعي والثروة المعدنية .

وقد نقلت الى هذه الوزارة مديرية الصناعة التي كانت تابعة لوزارة الاقتصاد باستثناء شعبة السياحة والاصطياف كما نقلت اليها مديرية المناجم والمقالع من وزارة الاشغال العامة .



مشاهد

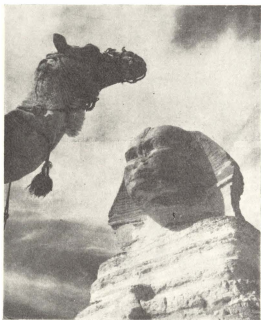
من الاقليم الجنوبي



النيل في اسوان



سد خور في النيل - اسوان



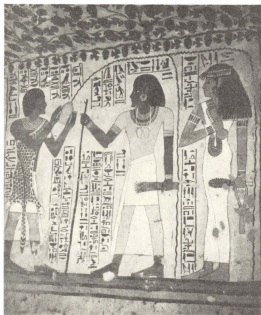
أبو الهول



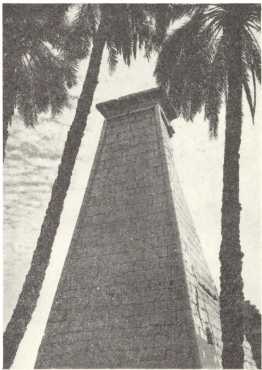
أهرام الجيزة



آثار الأقصى



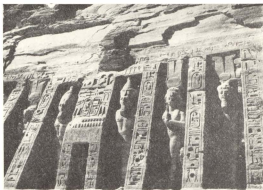
رسوم أثرية في الاقصر



معبد الكرنك في الأقصر



مدفن راموس



معبد ابي سنيل



معبد ادفو



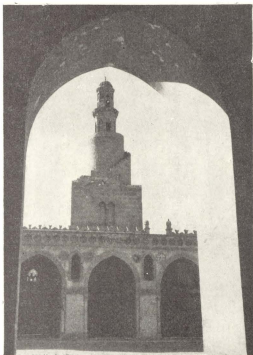
آثار ادفو



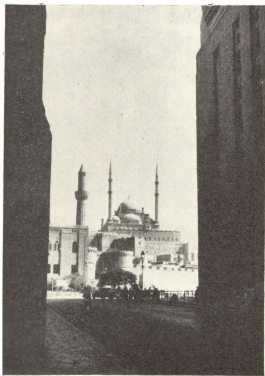
تمثال رمسيس



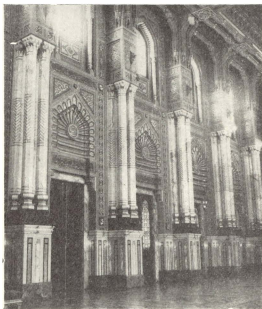
معبد دندرة



مئذنة جامع ابن طولون



مسجد محمد علي في القلعة



في متحف عابدين



القاهرة من الجو



الجامعة والقاهرة من الجو



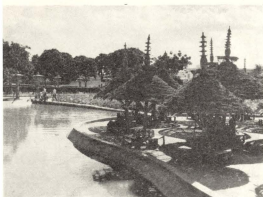
جامعة القاهرة في الجيزة



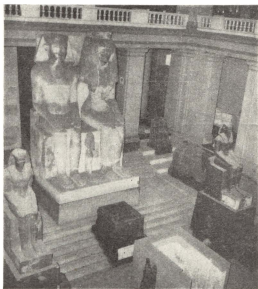
قناة السويس



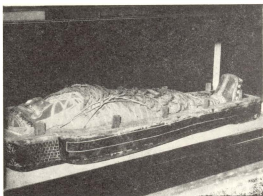
خزان اسوان



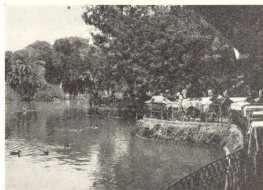
الحديقة اليابانية في حلوان



زاوية في المتحف المصري



مومياء في المتحف المصري



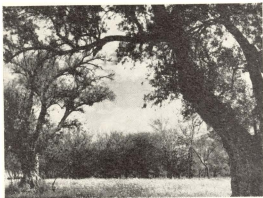
جنينة الحيوانات في القاهرة



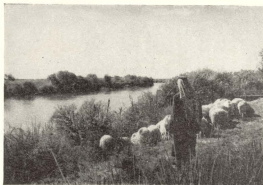
مبان حديثة في القاهرة

مشاهد

من الاقليم الشمالي



غوطة دمشق



مرعى على ضفة الخابور



الشق الصخري في قرية معلولا



شلال تل شهاب



جزيرة ارواد



بقايا اوغاريت (راس شمرا)



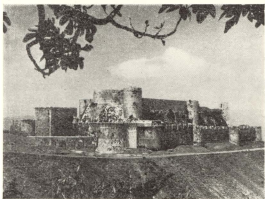
جسر روماني على دجلة



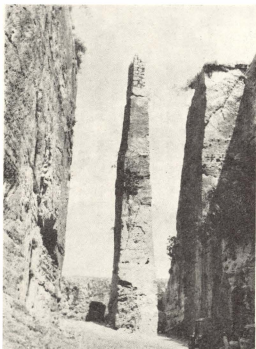
نقوش بارزة في تدمر



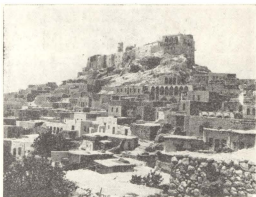
تل تمر



قلعة الحصن



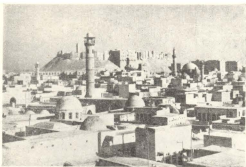
قلعة الرقب



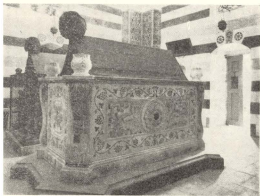
دير سيدة سيدنايا



قلعة فخر الدين بن معن



قلعة حلب



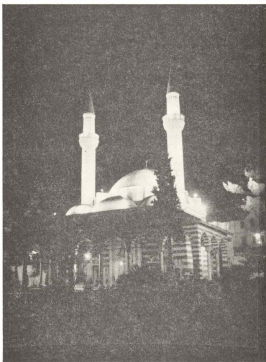
قبر صلاح الدين الايوبي



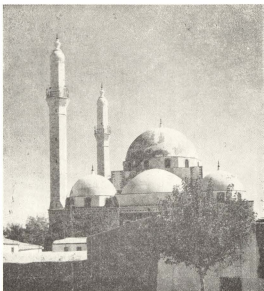
المسجد الاموي ودمشق من الجو



فصر العظم في دمشق



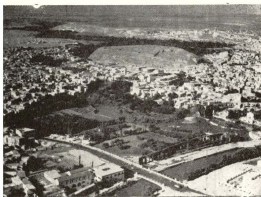
تكية السلطان سليم في دمشق



جامع خالد بن الوليد في حمص



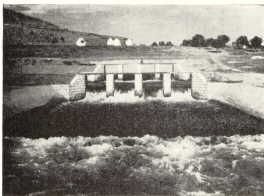
دمشق الجديدة من الجو



حماء



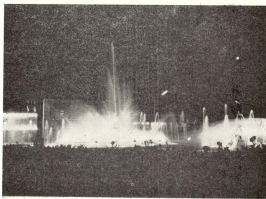
مرفأ اللاذقية



مشروع نهر السن



مصيف بلودان



معرض دمشق الدولي

الباب الاول — قيام الوحدة

٣

٥ الوحدة العربية حقيقة تاريخية :

مراحل البقطة العربية ، أولى المحاولات ، النهضة الفكرية ، الدعوة لدولة عربية ، الجمعيات العربية ، الثورة العربية ، القضية العربية بين الحربين ، القضية العربية بعد الحرب العالمية الثانية — الجامعة العربية ، أعمال الجامعة العربية ، نتائجها ، ضعف الجامعة العربية ، الخطوات الأولى للتقارب بين سورية ومصر ، الانقافات التي سبقت الوحدة .

١٥ المحادثات التي سبقت الوحدة :

قرار خطير للحكومة السورية ، بيان رسمي للحكومتين ، خطاب الرئيس القوتلي ، قرار المجلس النيابي السوري ، خطاب الرئيس عبد الناصر ، قرار مجلس الأمة المصري ، مبادئ الدستور الموقت .

٢٩ الوحدة واتحاد الدول العربية :

الاستفتاء على الوحدة وانتخاب رئيس الجمهورية ، علم الجمهورية ، شعار الجمهورية ، خاتم الجمهورية ، انضمام اليمن الى الاتحاد

٣٣ الجذور التاريخية لجمهورية العربية المتحدة

٣٧ نتائج الوحدة

الفوائد البشرية ، الفوائد الاقتصادية ، الفوائد الفنية ، المزايا السياسية والعسكرية ، النتائج القومية .

٤٥ الباب الثاني — واقع الجمهورية العربية المتحدة

٤٧ الطبيعة والسكان والموارد :

الجو والطقس ، وجه الأرض ، السكان ، عدد السكان ، انماط المعيشة ، سكان المدن ، البدو ، الموارد الاقتصادية ، الموارد الزراعية ، الموارد الصناعية والتصنيع ، التجارة والتبادل ، المواصلات والنقل ، البترول ، انتاج واستهلاك البترول في الاقليم المصري ، الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية ، انتاج واستهلاك البترول في الاقليم السوري ، استغلال حقول كراتشوك ، وحدة تكرير بترول بالقامشلي ، توزيع المنتجات البترولية ، تخزين المنتجات ، البترول في مشروع السنوات الخمس ، التوسع في عمليات البحث والتنقيب عن البترول واستغلاله ، أعمال البحث والتنقيب ، مشروعات نقل البترول ، تخزين البترول ، التوسع في تكرير البترول .

٦٥ التكامل الاقتصادي بين اقليمي الجمهورية :

٦٨ الجمهورية العربية المتحدة كدولة كبرى ، مركزها بين دول العالم العربي المستقلة ، مركزها الاقتصادي بين دول العالم .

٧٠ الجمهورية في المنظمات العالمية

٧٢ الآثار والتأخف :

آثار الاقليم السوري ، آثار الاقليم المصري .

٨٥ الباب الثالث — الاقليم المصري

٧٨ لمحة تاريخية ، التقسيمات الادارية .

٨٨ الموقع والمناطق الطبيعية :

الصحراء الغربية ، الصحراء الشرقية ، شبه جزيرة سيناء ، وادي النيل والدلتا ، موارد الوادي والدلتا ، السكان ، الحياة الريفية ، حياة المدن .

- ٩٦ الحياة الاقتصادية :
- ٩٨ الزراعة ، الحبوب والبقول ، المحاصيل الصناعية ، الخضار ،
الاشجار المثمرة ، مشاريع الري وتخزين المياه .
- ١٠٣ السد العالي
- ١٠٦ الوادي الجديد
- ١٠٩ الانتاج الحيواني
- ١١٠ الصناعة ، الصناعات النسيجية ، الصناعات الغذائية ، الصناعات
الكيمياوية ، الصناعات المعدنية ، صناعات متفرقة ، برنامج التصنيع،
الآثار المترتبة على تنفيذ برنامج السنوات الخمس ، المنتجات
الصناعية ، سوق الانتاج الصناعي والزراعي .
- ١١٧ التجارة
- ١١٩ التصدير
- ١٢٢ السياحة
- ١٢٤ طرق المواصلات ، السكك الحديدية ، طرق السيارات ، الملاحة
في النيل ، الملاحة البحرية والجوية ، قناة السويس .
- ١٢٧ التربية والتعليم ، التعليم العالي ، المجالس العليا .
- ١٣١ البعثات ، المعاهد الثقافية ، ميزانية التربية والتعليم .
- ١٣٢ الشؤون الاجتماعية ، تطور الحركة التعاونية ، الجمعيات الزراعية،
العمل والعمال ، التأمينات الاجتماعية ، الوحدات المجمعة في
خدمة الريف ، مشروعات مياه الشرب ، تعمير بور سعيد .
- ١٣٩ الصحة
- ١٤٢ مصلحة الاستعلامات

الباب الرابع — الاقليم السوري

١٤٥

١٤٧ الارض والسكان والموارد :

لمحة تاريخية ، مشاكل الحدود ، الحدود الراهنة ، المساحة والاقسام الادارية ، الارض ، الجو ، المياه .

١٥٣ السكان ، المدن والقرى ، القبائل البدوية ، الفاء قانون العشائر

١٥٨ الزراعة :

لمحة عامة ، الاراضي المزروعة ، اهم المحاصيل الزراعية ، القطن ، الثروة الحيوانية ، الثروة السمكية وتربية الاسماك ، الدخل الزراعي .

١٦٤ المشاريع الانمائية الزراعية

١٦٨ القوانين الزراعية الصادرة بعد الوحدة — العمل الزراعي — اصلاح الزراعي — الغرف الزراعية — مهرجان القطن — تنظيم تربية الماعز — استغلال المياه العامة — مصرف الزراعي — الجمعيات التعاونية — مؤسسة اصلاح الزراعي

١٧٦ الانعاش الريفي — تحسين البذار واكثره

١٧٩ قانون اصلاح الزراعي — الجمعيات التعاونية — حماية الثروة الحيوانية — بناء القرى ومساكن الفلاحين — الاستثمار الزراعي — تصنيع الزراعة

١٨٥ نص قانون اصلاح الزراعي

١٩٩ الصناعة

لمحة عامة — عوامل تاخر الصناعة في سورية

٢٠٤ الاسس التي يقوم عليها برنامج التنمية — حجم البرنامج وامبلؤه نظام الاولويات — تفاصيل البرنامج — صناعات الغزل والنسيج — الصناعات الكيماوية والغذائية — الصناعات الهندسية والمعدنية

والبنائية - الكفاية الانتاجية والتدريب المهني - خلاصة برنامج السنوات الخمس

٢١٣ الآثار المترتبة على البرنامج

٢١٥ المصرف الصناعي للاقليم السوري

٢١٧ التجارة

التصدير - الاستيراد - مصرف سورية المركزي - معرض دمشق الدولي

٢٢٥ طرق المواصلات - طرق السيارات-السكك الحديدية -الجسور
انابيب البترول - الملاحة البحرية والجوية

٢٣٠ برنامج الانماء الاقتصادي للسنين العشر

٢٣١ مرفأ اللاذقية - مشروع الغاب - سد الرستن - سد العشارنة
المراكز الزراعية واحواض الاسماك

٢٣٦ اللجنة الوزارية العليا

٢٣٨ التربية والتعليم

٢٤١ مشاريع التربية والتعليم في ظل الوحدة

٢٤٤ الشؤون الاجتماعية - التنظيم النقابي والاتجاهات النقابية -
المراكز التدريبية المهنية - الحركة العمالية والنقابية

٢٤٧ التعاونيات

٢٤٩ الجمعيات

٢٥٠ المرأة السورية

٢٥١ الصحة - الادارات العلاجية - المستشفيات - قانون الصحة العامة
مشاريع المستقبل الصحية - احصاءات صحية

٢٥٥ المديرية العامة للدعامة والانباء

الباب الخامس

٢٥٩ التشريعات الجديدة - الدستور الموقت - قانون الجنسية - الهيئة العامة لشؤون البترول - المجلسان الثقافي والاقتصادي - الاعياد القومية - الاعياد الرسمية في الاقليم السوري

٢٧٢ الجهاز الحكومي في الدولة - المجالس البلدية - المجالس القروية

٢٧٨ اختصاصات الوزارات الجديدة في الاقليم السوري - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - وزارة الشؤون البلدية والقروية في الاقليم السوري - وزارة التخطيط القومي في الاقليم السوري - وزارة المواصلات - وزارة الثقافة والإرشاد - قانون توسيع ملك وزارة الزراعة - اختصاصات وزارة الصناعة .

مشاهد من الاقليم المصري

مشاهد من الاقليم السوري



الدورية العامة للدعاية والانتباه

دمشق - الإقليم السوري

١٩٥٦